

# تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠



## المحتويات

٢	تصدير.....
٣	العثور على مسارات تحويلية .....
٤	الحاجة إلى ابتكارات تتعلق بالبيانات .....
٦	نظرة عامة .....
٢٤	القضاء على الفقر.....
٢٦	القضاء التام على الجوع .....
٢٨	الصحة الجيدة والرفاه .....
٣٢	التعليم الجيد .....
٣٤	المساواة بين الجنسين .....
٣٦	المياه النظيفة والنظافة الصحية .....
٣٨	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .....
٤٠	العمل اللائق ونمو الاقتصاد.....
٤٢	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية .....
٤٤	الحدّ من أوجه عدم المساواة.....
٤٦	مدن ومجتمعات محلية مستدامة .....
٤٨	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين .....
٥٠	العمل المناخي .....
٥٢	الحياة تحت الماء .....
٥٤	الحياة في البرّ.....
٥٦	السلام والعدل والمؤسسات القوية.....
٥٨	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف .....
٦٠	ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة التي يحل موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠ .....
٦٢	ملاحظة للقارئ.....
٦٣	المجموعات الإقليمية .....

الهدف ١

الهدف ٢

الهدف ٣

الهدف ٤

الهدف ٥

الهدف ٦

الهدف ٧

الهدف ٨

الهدف ٩

الهدف ١٠

الهدف ١١

الهدف ١٢

الهدف ١٣

الهدف ١٤

الهدف ١٥

الهدف ١٦

الهدف ١٧




تقرير  
أهداف  
التنمية المستدامة  
٢٠٢٠

جديدة وتهديدات جديدة، تتراوح بين جائحة موازية تتمثل في العنف ضد هذين وبين الأعباء الإضافية الناجمة عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

على أن الأسباب الجذرية والتأثيرات المتفاوتة للجائحة كوفيد-١٩ لا تقوض الأدلة على ضرورة أهداف التنمية المستدامة، بل إنها تدلل تحديداً على حاجتنا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإلى خطة عمل أديس أبابا، وتؤكد على إلحاح الحاجة إلى تنفيذ هذه الصكوك. ولهذا بالذات، دأبت على الدعوة إلى استجابة وجهود للانتعاش منسقة وشاملة على المستوى الدولي، تستند إلى البيانات المتينة والعلم السليم وتسترشد بأهداف التنمية المستدامة.

ولا بدّ من تدعيم النظم الصحية على وجه السرعة في البلدان الأشدّ عرضة للخطر، وإلى زيادة قدراتها على الفحص والتتبع والعلاج. كما أن من الأساسي تأمين حصول الجميع على العلاجات واللقاحات، عندما تصبح متاحة. وهناك حاجة إلى استجابة كبرى متعددة الأطراف لضمان أن تتوفر لدى البلدان النامية ما تحتاج إليه من الموارد لحماية الأسر والأعمال. ويجب أن تيسر حزم تدابير الإنعاش الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون قادر على التكيف مع المناخ، وأن تدعم وصول الجميع إلى الخدمات العامة الجيدة. كما أن من الضروري توفر القيادة والدعم لضمان تزويد المنظمات الإحصائية بالأدوات والموارد لتيسير اتخاذ قرارات حكيمة في الوقت المناسب. وقد حشدت منظومة الأمم المتحدة قواها على جميع المستويات لتوجيه هذه التدابير ودعمها، مستفيدة من الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ومع بداية عقد العمل هذا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أدعو إلى تجديد الطموح والتعبئة والقيادة والعمل الجماعي، ليس فقط للتغلب على جائحة كوفيد-١٩ ولكن للانتعاش معاً بصورة أفضل، من أجل الفوز في السباق ضد تغير المناخ، والقضاء الحاسم على الفقر وانعدام المساواة، والنجاح حقاً في تمكين جميع النساء والفتيات، وخلق مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً في كل مكان.



أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ بهدف القضاء على الفقر ووضع العالم على طريق السلام والازدهار وإتاحة الفرص للجميع على كوكب يتمتع بالصحة. ولا يقلّ ما تطالب به أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عن إحداث تحوّل في النظم المالية والاقتصادية والسياسية التي تحكم مجتمعاتنا اليوم، وذلك لضمان حقوق الإنسان للجميع. وتتطلب هذه الأهداف إرادة سياسية كبرى وإجراءات طموحة يتخذها أصحاب المصلحة جميعهم. غير أن الجهود العالمية المبذولة حتى اليوم، وباعتراف الدول الأعضاء المشاركة في قمة أهداف التنمية المستدامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي، لا تزال غير كافية لإحداث التغيير الذي نحتاجه، الأمر الذي يعرض للخطر الوعد الذي قطعته الخطة أمام أجيال اليوم وأجيال المستقبل.

ويجمع تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ أحدث البيانات ليبين لنا أن التقدم المحرز، قبل جائحة كوفيد-١٩، ظل متفاوتاً، وأنا لم نكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الخطة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كانت بعض المكاسب واضحة: إذ انخفضت نسبة الأطفال والشباب خارج المدرسة؛ وتراجعت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية؛ وتحسنت إمكانيات الوصول إلى مياه الشرب المدارة بأمان؛ وأخذت تمثيل المرأة في الأدوار القيادية في التزايد. على أنه، في الوقت نفسه، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يسير نحو الارتفاع، واستمرت البيئة الطبيعية في التدهور بمعدل ينذر بالخطر، واستمر وجود مستويات مرتفعة مذهلة من عدم المساواة في جميع مناطق العالم. فالتغيير كان لا يزال لا يتحقق بالسرعة اللازمة ولا بالحجم المطلوب.

والآن، وبسبب جائحة كوفيد-١٩، هناك أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة تهدد الحياة وسبل العيش، وتضاعف من صعوبات تحقيق الأهداف. وحتى أوائل حزيران/يونيه، تجاوز عدد الوفيات ٤٠٠.٠٠٠ شخص، وهو يستمر في الصعود. ويكاد ألا يوجد أي بلد في العالم لم تمسه هذه الجائحة. وقد دُفعت النظم الصحية في كثير من البلدان إلى حافة الانهيار. وتضررت بشدة سبل عيش نصف القوى العاملة في العالم كله. ويوجد اليوم أكثر من ١,٦ بليون طالب خارج المدرسة، ويُدفع بعشرات الملايين من الناس مرة أخرى إلى هاوية الفقر المدقع والجوع، وبذلك مُحييت آثار التقدم المتواضع الذي كان قد أحرز خلال السنوات الأخيرة.

ومع أن الفيروس التاجي المستجد يؤثر على كل شخص وعلى كل مجتمع، إلا أنه لا يؤثر على الجميع بالقدر نفسه. فقد كشفت الجائحة عما يوجد من أوجه انعدام المساواة والظلم، بل وزادت من حدتها. ففي الاقتصادات المتقدمة، كانت معدلات الوفيات أعلى بين الفئات المهمشة. أما في البلدان النامية، فإن أكثر السكان ضعفاً - بمن فيهم الذين يعملون في أطر الاقتصاد غير الرسمي، وكبار السن، والأطفال، والمعوقون، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، واللاجئون - يتعرضون لمخاطر أشدّ. وفي جميع أنحاء العالم، يتأثر الشباب بصورة غير متناسبة، لا سيما في عالم العمل. وتواجه النساء والفتيات حواجز



## العثور على مسارات تحويلية في زمن تسوده الاضطرابات

يصادف هذا العام بداية عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وهي فترة حاسمة لتقديم رؤية مشتركة وتسريع الاستجابات لأخطر التحديات في العالم، بدءاً من القضاء على الفقر والجوع وحتى عكس اتجاه تغير المناخ. على أن الانتشار السريع للفيروس التاجي المستجد حوّل، خلال فترة قصيرة من الزمن، حالة طوارئ صحية عامة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الدولية التي مرت على حياتنا، وغير العالم كما نعرفه. ويقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ هذا لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل بدء جائحة كوفيد-١٩، ولكنه يلقي أيضاً نظرة على بعض آثارها الأولية المدمرة على أهداف وغايات محددة. وقد أعدت هذا التقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع أكثر من ٢٠٠ خبير من أكثر من ٤٠ وكالة دولية، مستخدمة فيه أحدث البيانات والتقديرات المتاحة.

كما أن الآثار الاقتصادية للأزمة قائمة بالشكل نفسه: فالعالم الآن أسوأ حالة ركود يمرّ بها منذ أجيال. وحتى البلدان الأكثر تقدماً ونموً تجد صعوبات في استيعاب التداخيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة. غير أن البلدان الأشد فقراً والأكثر حرماناً ستكون بالضرورة الأشد تأثراً. وتشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية ستخفّض بنسبة ١٣ إلى ٣٢ في المائة، كما ستراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة، وسيقلص حجم التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويعاني بالفعل كثير من البلدان الأشد فقراً من انعدام الأمن الغذائي الحاد. فقد أدت هذه الصدمات الخارجية جميعها، إلى جانب فقدان فرص العمل، وهشاشة النظم الصحية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وانخفاض التغطية التي تقدمها نظم الحماية الاجتماعية، إلى تفاقم أوجه الضعف لدى تلك البلدان. وبدون دعم من المجتمع الدولي، يمكن للأزمة أن تزعزع استقرار اقتصادات هذه الدول الفقيرة بالفعل.

### لا بدّ لنا من التمسك بقوة ببنّاعائنا

لا شك في أن جائحة كوفيد-١٩ قد هزّت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أعماق أعماقها. على أن علينا أن نتمسك بقوة ببنّاعائنا وألا ندع الأزمة تقوض آمالنا وطموحاتنا. والواقع أن المبادئ التي قامت عليها أهداف التنمية المستدامة هي السبيل الأساسي لإعادة البناء بشكل أفضل في فترة الانتعاش بعد الجائحة. ومن شأن استمرار السعي لتحقيق هذه الأهداف العالمية أن يستبقي تركيز الحكومات على النمو، وكذلك أيضاً على الشمول والإنصاف والاستدامة. ويمكن أن تكون استجابتنا الجماعية للجائحة بمثابة تحضير لاستعدادنا لمنع وقوع أزمة أكبر - ألا وهي تلك المتمثلة في تغير المناخ العالمي، الذي باتت آثاره معروفة بالفعل. وينبغي للحكومات ومؤسسات الأعمال أن تراعي الدروس المستفادة من ناقوس الخطر هذا وأن تصوغ ما يلزم من تدابير تحويلية لبناء عالم أكثر صحة واستدامة وقدرة على الصمود. ويكتسي أهمية محورية في هذه التحولات توفر بيانات وإحصاءات حسنة التوقيت ومصنفة تفصيلياً يمكن بالاستناد إليها أن تتشكل التدابير والسياسات الفعالة والمنصفة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لها وسط تحديات عالمية غير عادية. وفي حين أن الالتزام لا يزال قوياً بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وبخطة عام ٢٠٣٠، فإن جائحة كوفيد-١٩ تمثل تذكراً حياً بالحاجة إلى التعاون والتضامن العالميين. ولا بدّ لنا من أن نعزز جهودنا وأن نوحدها حتى لا نترك أحداً خلف الركب، ولكي نشق مساراتنا التحويلية اللازمة لخلق عالم أصلح للعيش فيه.

刘振民

ليو زينمين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يصادف هذا العام بداية عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وهي فترة حاسمة لتقديم رؤية مشتركة وتسريع الاستجابات لأخطر التحديات في العالم، بدءاً من القضاء على الفقر والجوع وحتى عكس اتجاه تغير المناخ. على أن الانتشار السريع للفيروس التاجي المستجد حوّل، خلال فترة قصيرة من الزمن، حالة طوارئ صحية عامة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الدولية التي مرت على حياتنا، وغير العالم كما نعرفه. ويقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ هذا لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل بدء جائحة كوفيد-١٩، ولكنه يلقي أيضاً نظرة على بعض آثارها الأولية المدمرة على أهداف وغايات محددة. وقد أعدت هذا التقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع أكثر من ٢٠٠ خبير من أكثر من ٤٠ وكالة دولية، مستخدمة فيه أحدث البيانات والتقديرات المتاحة.

### لم تسلم أي منطقة من آثار الجائحة

لقد قطعنا حتى الآن ثلث الطريق في رحلتنا نحو أهداف التنمية المستدامة، على أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق تلك الأهداف العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. وقبل تفشي الجائحة، كان التقدم المحرز غير متكافئ وكان يتعين الأخذ بمزيد من التركيز في معظم المجالات. فقد عطلت الجائحة فجأة أعمال تنفيذ كثير من أهداف التنمية المستدامة بل إنّها، في بعض الحالات، أبطلت فعل عقود من التقدم. وأثرت الأزمة على جميع الشرائح السكانية، وعلى جميع قطاعات الاقتصاد، وجميع مناطق العالم. وليس من المستغرب أن تأثيرها كان أشدّ على أكثر الناس فقراً وضعفاً في العالم. كما كشفت عن أوجه لانعدام المساواة قاسية وعميقة في مجتمعاتنا، وهي تزيد من تفاقم التفاوتات القائمة داخل البلدان وفيما بينها.

وتشير التوقعات إلى أن الجائحة ستدفع ٧١ مليون شخص مرة أخرى إلى هاوية الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، فيما سيكون أول ارتفاع في مستويات الفقر العالمي منذ عام ١٩٩٨. ويعمل كثير من هؤلاء الناس في الاقتصاد غير الرسمي، وقد انخفضت دخولهم بنسبة ٦٠ في المائة في الشهر الأول من الأزمة. ويكسب نصف القوى العاملة في العالم ككل - أي ١,٦ بليون شخص - عيشهم وقوت أسرهم بالعمل في وظائف غير آمنة، وبل وغير مأمونة غالباً، في الاقتصاد غير الرسمي، وقد كان الأثر عليهم مشدداً. كما أن آثار الجائحة تؤدي إلى تفاقم ضعف بليون من الناس يعيشون في الأحياء الفقيرة في مختلف أنحاء العالم، وهم يعانون بالفعل من العيش في مساكن غير لائقة تنخفض فيها، أو تنعدم، إمكانية الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية.

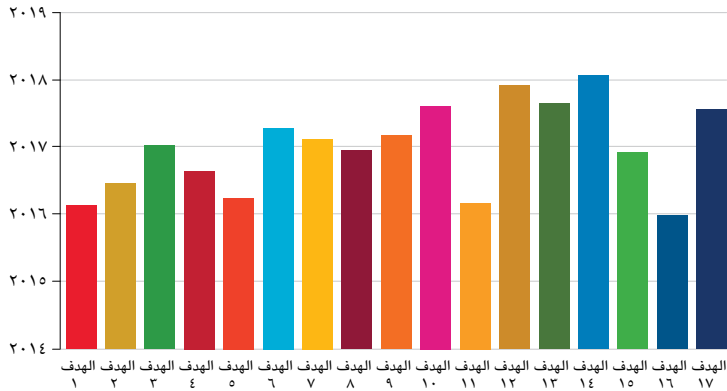
ومن المرجح أن يتعرض كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون لآثار كوفيد-١٩ المشددة بسبب خصوصية أوضاعهم الصحية والاجتماعية الاقتصادية. وبالمثل، تؤثر الجائحة بقوة على النساء والأطفال في العالم ككل. ويمكن أن يؤدي انقطاع الرعاية الصحية وضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الغذائية والتغذوية إلى مئات الآلاف من الوفيات الإضافية بين الأطفال دون سن الخامسة وإلى عشرات الآلاف من الوفيات النفاسية الإضافية في عام ٢٠٢٠. وقد أبلغ نحو ٧٠ بلداً عن انقطاع في خدمات تلقيح الأطفال يتراوح بين المتوسط والشديد أو عن تعليق تام لهذه الخدمات خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ٢٠٢٠. وشهد كثير من البلدان زيادة كبرى في التقارير عن العنف المنزلي ضد النساء والأطفال. ويمكن أن نتوقع أن تطرأ ملايين من حالات الحمل غير المقصود نظراً لعدم تمكن عشرات الملايين من النساء من الوصول إلى لوازم وخدمات تنظيم الأسرة.

كما أبقى إغلاق المدارس ما نسبته ٩٠ في المائة من الطلاب خارج المدرسة، وتسبب في فقدان أكثر من ٣٧٠ مليون طفل للوجبات المدرسية خلال هذا الربيع. ويؤدي الغياب المطول عن المدرسة إلى انخفاض معدلات الاستبقاء والتخرج وإلى سوء نتائج التعلم. كما

## الحاجة إلى ابتكارات تتعلق بالبيانات في زمن جائحة كوفيد-١٩

بالإضافة إلى ذلك، لا يتوفر عدد كبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلا بتأخير زمني كبير. من ذلك مثلاً أنه، فيما لا يقل عن نصف البلدان أو المناطق المدرجة في قاعدة البيانات، فإن أحدث بيانات متاحة للمؤشرات المتعلقة بالفقر (الهدف ١) تعود لعام ٢٠١٦ أو حتى قبله. والحالة مماثلة فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والمدن المستدامة (الهدف ١١)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف ١٦).

الخطوط الزمنية للبيانات: آخر سنة متاحة (المتوسط المرجح للبلد الوسيط حسب المؤشر)، حسب الهدف



### تعرض الجائحة للخطر إنتاج البيانات ذات الأهمية المركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بينما تحاول الحكومات احتواء انتشار الفيروس التاجي، تعطل العمليات الميدانية لجمع البيانات. وهذا يحد من قدرة كثير من المكاتب الإحصائية الوطنية على تقديم إحصاءات رسمية شهرية وفصلية، فضلاً عن تقديم البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها مؤخراً الأمم المتحدة والبنك الدولي (جاءت الردود عليها من ١٢٢ بلداً) أن الجائحة أثرت على عمليات الغالبية الساحقة من المكاتب الإحصائية الوطنية: إذ أن ٦٥ في المائة من مكاتب المقرات الرئيسية أغلقت جزئياً أو كلياً، كما أن ٩٠ في المائة من المكاتب وجّه الموظفين للعمل من المنزل، في حين أن ٩٦ في المائة منها توقف جزئياً أو كلياً عن جمع البيانات من خلال المواجهة الشخصية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أشار ٩٧ في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية إلى تأثر إنتاج الإحصاءات المنتظمة، وأشار ٨٨ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنها تواجه صعوبة في تلبية المتطلبات الدولية الخاصة بالإبلاغ عن البيانات.

ووفقاً لنتائج الدراسة الاستقصائية، شهد ٩ من كل ١٠ مكاتب إحصائية وطنية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تخفيضاً في التمويل، ولديها صعوبات تواجه استمرار العمليات العادية خلال فترة الجائحة. والواقع، أن ٧٣ مكتباً - ٦١ في المائة من المكاتب التي ردت على طلب المعلومات - أعربت عن الحاجة إلى دعم خارجي للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. وشملت المجالات ذات الأولوية التي ذكرها أصحاب الردود المساعدة التقنية وبناء القدرات، والمعونة المالية، وبرمجيات جمع البيانات عن بعد.

وفي حال تلبية هذه الاحتياجات، سترتب على ذلك تأثير دائم يمس قدرة البلدان على إنتاج بيانات مصنفة تفصيلياً وحسنة التوقيت لعدد كبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن جائحة كوفيد-١٩ لا تكتفي بخلق انتكاسة كبرى في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم التفاوتات العالمية في ميدان البيانات. ويجب على الأوساط الإحصائية والجهات المانحة تقديم الدعم التقني والمالي بشكل عاجل للمكاتب الإحصائية الوطنية الأشد حاجة.

لم تكن أهمية توفر البيانات والإحصاءات الجيدة والمفتوحة والمصنفة تفصيلياً والحسنة التوقيت، في أي وقت كان، على هذه الدرجة من الوضوح كما هي الآن خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩. فهذه البيانات حاسمة في فهم الآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وفي إدارة هذه الآثار والتخفيف منها. كما تعتبر ضرورة لتصميم الاستجابات القصيرة الأجل والإجراءات المعجلة لإعادة البلدان إلى مسارها الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويحدّ كثير من التحديات المتصلة بالبيانات والمواجهة خلال السنوات الخمس الأولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الاستجابات لجائحة كوفيد-١٩ بشدة. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية. ومما يزد الطين بلة، أن الأزمة تعطل العمليات الروتينية في مختلف جوانب النظام العالمي للإحصاءات والبيانات، وقد أدت إلى تأخيرات في تعدادات السكان والاستقصاءات والبرامج الأخرى المخطط لها في مجال البيانات.

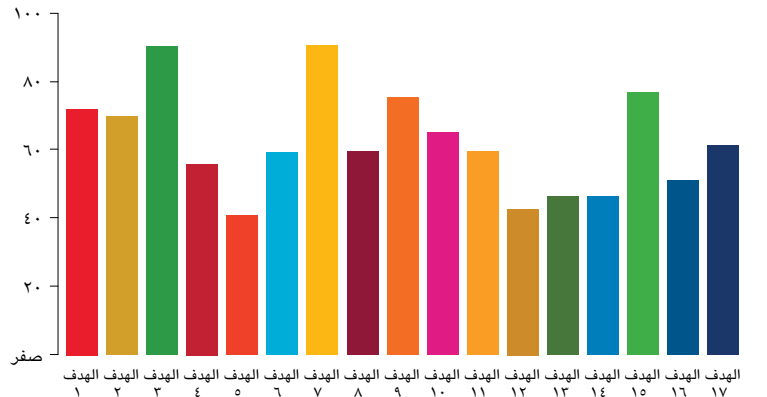
ولمواجهة هذا الوضع، قامت أوساط المختصين بالإحصاءات بسرعة بإنشاء آليات لضمان استمرارية العمل من خلال تكييف إنتاج البيانات وابتكار طرائق وعمليات جديدة في هذا المجال. وتبين تقييمات العمليات الإحصائية حول العالم أن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في الابتكارات المتعلقة بالبيانات وإلى دعمها. فهي ستساعد على إثراء استجابة السياسات للأزمة وعلى دعم جهود التسريع بأهداف التنمية المستدامة خلال العقد القادم.

### يستمر وجود ثغرات خطيرة في البيانات فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز على المستوى القطري نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

على مر السنين، أحرز تقدّم جيد في زيادة توافر البيانات الصالحة للمقارنة دولياً لأغراض رصد أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة تتعلق بالتغطية الجغرافية للبيانات وحسن توقيتها ومستوى التفصيل المطلوب في تصنيفها. وعلاوة على ذلك، يستمر وجود تحديات تواجه تجميع ونشر البيانات الوصفية بهدف توثيق جودة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.

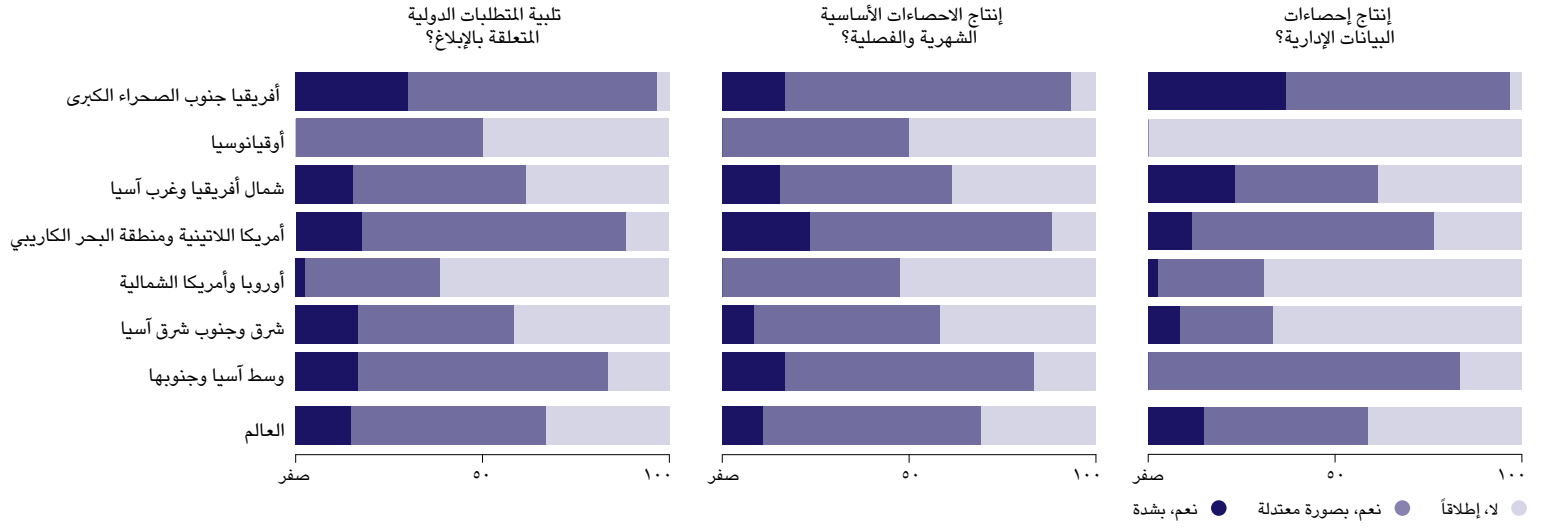
ويكشف تحليل للمؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (<https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database>) أنه بالنسبة لأربعة أهداف من أصل الأهداف السبعة عشر، فإن البيانات الصالحة للمقارنة دولياً لا تتوفر إلا لدى أقل من نصف البلدان أو المناطق الـ ١٩٤. وهذا الافتقار إلى البيانات على المستوى القطري مثير للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، إذ لا تتوفر البيانات في المتوسط إلا لدى نحو ٤ من أصل كل ١٠ بلدان. كما أن لنقص البيانات على المستوى القطري أهميته أيضاً في المجالات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف ١٢) والعمل المناخي (الهدف ١٣). وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي لديها بيانات متاحة لا توفر إلا قلة من الملاحظات بمرور الوقت، مما يجعل من الصعب على واضعي السياسات رصد التقدم وتحديد الاتجاهات.

تغطية البيانات: نسبة البلدان أو المناطق التي تتوفر لديها بيانات (المتوسط المرجح عبر المؤشرات)، حسب الهدف (نسبة مئوية)





نتائج الاستقصاء (نسبة مئوية): هل تؤثر جائحة كوفيد-19 الحالية على قدرتك على القيام بما يلي:



### يعتبر الاستثمار في البيانات وفي الابتكار ضرورة أساسية للتمكن من الاستجابة للأزمة ودعم تسريع أهداف التنمية المستدامة

ويتمثل أحد مجالات الابتكار الهامة في الدمج بين المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية. ومن شأن الدمج بين التحليل والعرض المرئي للبيانات الممكّنة على أساس جغرافي مكاني بخصوص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قدرة صانعي السياسات والجمهور بشكل عام على فهم الظروف والاحتياجات المحلية والاستجابة لها عبر الحيز الجغرافي والزمن. كما يقدم رؤى حول الروابط والعلاقات بين البيانات، مما يمكن متابعة استكشافه من خلال الجمع بين المصادر التقليدية وغير التقليدية للبيانات والإحصاءات والمعلومات.

هناك حاجة إلى الاستثمار في البيانات والإحصاءات للحفاظ على التغطية الكافية لجميع الفئات السكانية، وكذلك لضمان الاتساق الداخلي وصلاحيّة البيانات المنتجة للمقارنة، وجودتها الشاملة، للتمكن من المضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، يمكن لكثير من البلدان أن تستفيد من الدعم لرقمنة كامل عملية جمع البيانات لديها بدلاً من استخدام الأساليب الورقية التقليدية. ويمكن أن يشمل ذلك الاستقصاءات عبر الهاتف والإنترنت، واستخدام البيانات الإدارية جنباً إلى جنب مع مصادر البيانات الأحدث والأكثر ابتكاراً لإنتاج الإحصاءات الرسمية.



## القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

القضاء على الفقر



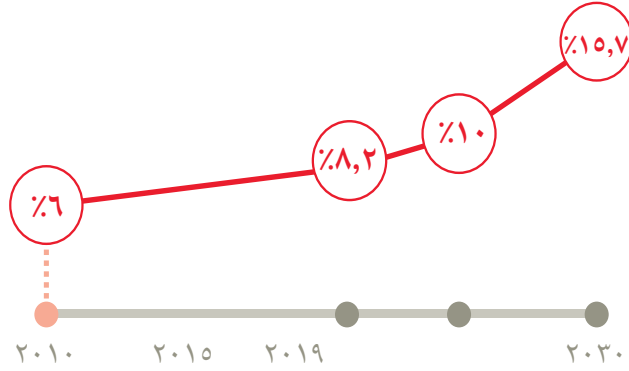
قبل جائحة كوفيد-١٩



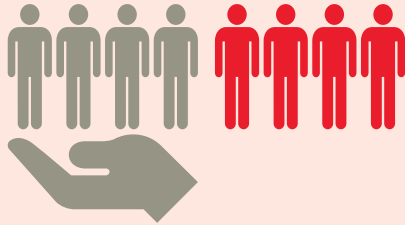
احتمال أن يعيش  
**العمال الشباب**

في فقر مدقع أعلى بمرتين  
من الاحتمال المقابل  
لدى العمال البالغين (٢٠١٩)

كان العالم  
قد ابتعد عن المسار  
المؤدي إلى القضاء على الفقر  
بحلول عام ٢٠٣٠



تبعات جائحة كوفيد-١٩



**٤ بلايين من الناس**  
لم يستفيدوا  
من أي شكل من أشكال  
الحماية الاجتماعية  
في عام ٢٠١٦

تتسبب جائحة كوفيد-١٩  
بأول ارتفاع تشهده  
معدلات الفقر العالمي  
منذ عقود



دُفع بأكثر من ٧١ مليون شخص إلى  
هاوية الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠

بلغ حجم  
الخسائر الاقتصادية المباشرة  
**٢٣,٦ بليون دولار**  
(في ٦٣ بلداً في عام ٢٠١٨)



تؤدي الكوارث الطبيعية  
إلى تفاقم الفقر

## القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩

يرجح أن تسوء  
معدلات إصابة الأطفال  
بالتقزم والهزال

٢١,٣% (١٤٤ مليوناً)

من الأطفال دون سن  
الخامسة يعاني من  
التقزم



٦,٩% (٤٧ مليوناً)

من الأطفال دون  
سن الخامسة  
يصاب بالهزال  
(٢٠١٩)



## كان انعدام الأمن الغذائي أخذاً في الارتفاع بالفعل



تبعات جائحة كوفيد-١٩

## تشكل الجائحة تهديداً إضافياً للنظم الغذائية

الصدمات المناخية



تضرر صغار  
منتجي الأغذية  
بقوة من  
جاء الأزمة



ما يمثل ٤٠% إلى ٨٥%  
من جميع منتجي الأغذية  
في المناطق النامية



# ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار



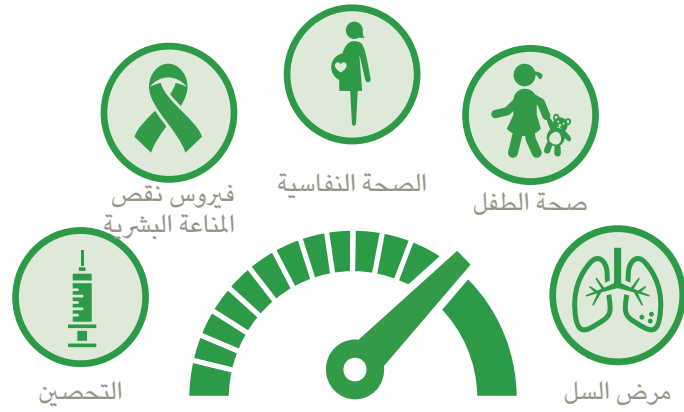
قبل جائحة كوفيد-١٩

## تسبب الوباء

في وقف  
برامج تحصين  
الأطفال  
في حوالي  
٧٠ بلداً

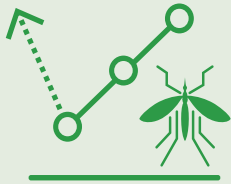


استمر التقدم في العديد من  
المجالات الصحية، ولكن  
هناك حاجة إلى تسريعه



## سيطراً ارتفاع حاد

بسبب الأمراض  
السارية في عدد  
الأمراض والوفيات



إلغاء الخدمات سيؤدي  
إلى زيادة بنسبة ١٠٠٪  
في الوفيات الناجمة عن الملاريا  
في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تبعات جائحة كوفيد-١٩

يمكن للتعطلات  
في خدمات الرعاية الصحية  
أن تعكس مساراً ما تحقق  
من التحسينات خلال عقود

يمكن توقع وقوع مئات الآلاف من الوفيات  
الإضافية بين الأطفال دون سن الخامسة  
في عام ٢٠٢٠



إلا أقل من نصف  
سكان العالم (٢٠١٧)



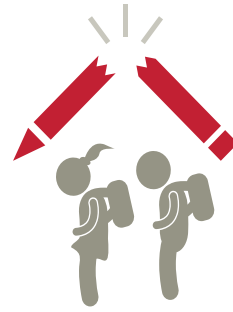
لا تغطي  
خدمات الصحة الأساسية



## ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

قبل جائحة كوفيد-١٩

كان التقدم نحو  
التعليم الجيد الشامل للجميع  
والمنصف بطيئاً جداً



سيكون أكثر من ٢٠٠ مليون طفل باقين  
خارج المدرسة في عام ٢٠٣٠

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم  
أوضاع انعدام المساواة في التعليم  
في البلدان ذات الدخل المنخفض،  
يبلغ معدل إتمام الأطفال للمدرسة



٧٩%

لدى الأسر الـ ٢٠%  
الأكثر غنى



٣٤%

لدى الأسر الـ ٢٠%  
الأشد فقراً

لا يزال التعلم عن بعد  
بعيداً عن متناول

ما لا يقل عن

٥٠٠ مليون طالب



تبعات جائحة كوفيد-١٩



بسبب إغلاق المدارس، بقي ما نسبته  
٩٠% من جميع الطلاب خارج المدرسة  
مما عكس مسار ما تحقق من التقدم  
خلال سنوات في مجال التعليم

لا تتوفر المرافق الأساسية لغسيل اليدين،  
وهي تعتبر حاسمة لمنع كوفيد-١٩،  
إلا في ٦٥% من المدارس الابتدائية



# تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5 المساواة بين الجنسين



قبل جائحة كوفيد-١٩

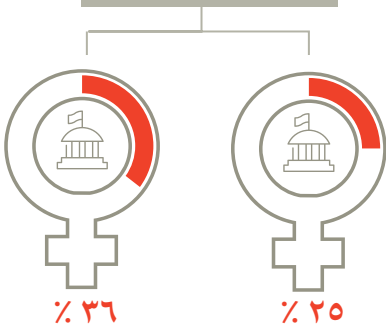
يجب أن تكون

**المرأة**

ممثلة تمثيلاً عادلاً

في الأدوار القيادية

**المرأة تمثل**



على الرغم من التحسينات،

**لم يتم التوصل**

إلى المساواة الكاملة بين الجنسين



انخفض عدد الفتيات اللاتي يُجبرن على الزواج المبكر

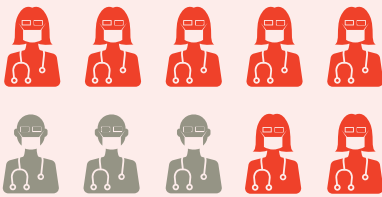
•••

ارتفع عدد النساء في الأدوار القيادية

تبعات جائحة كوفيد-١٩

**النساء على الخطوط الأمامية**

لمحاربة الفيروس التاجي



**تمثل المرأة ٧٠%**

من العاملين في ميادين الخدمات الصحية والاجتماعية

يؤدي الإغلاق إلى ارتفاع مخاطر

**العنف ضد النساء والفتيات**



عدد قضايا العنف المنزلي

**ارتفع بنسبة ٣٠%**

في بعض البلدان

تتحمل النساء أعباء أسرية إضافية

أثناء الجائحة

عدد الساعات التي تنفقها النساء في أعمال الخدمة المنزلية والرعاية غير  
المأجورة هو ثلاثة أضعاف عدد الساعات التي ينفقها الرجال



# ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩



مرفقان من أصل  
كل ٥ مرافق

يفتقر للرعاية الصحية  
في جميع أنحاء العالم إلى الصابون  
والماء أو المناديل الكحولية  
لفرك اليدين (٢٠١٦)



على الرغم من التقدم،

لا يزال بلايين الناس يفتقرون  
إلى خدمات المياه والصرف الصحي



٤,٢ بليون شخص  
يفتقرون إلى خدمات  
الصرف الصحي المدارة بأمان  
(٢٠١٧)



٢,٢ بليون شخص  
يفتقرون إلى خدمات مياه  
الشرب المدارة بأمان  
(٢٠١٧)

تبعات جائحة كوفيد-١٩



يمكن أن تتسبب  
ندرة المياه في تشريد  
٧٠٠ مليون شخص  
بحلول عام ٢٠٣٠



٣ بلايين من الناس في  
جميع أنحاء العالم

يفتقرون إلى مرافق غسل  
اليدين الأساسية في المنزل



وهي الطريقة الأكثر فعالية  
لمنع جائحة كوفيد-١٩



يعاني بعض البلدان من  
ثغرة تبلغ نسبتها ٦١٪ في التمويل  
اللازم لتحقيق غاياتها الخاصة  
بالمياه والصرف الصحي



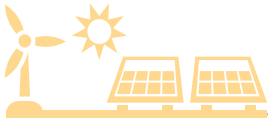
# ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة



هناك حاجة

## لمضاعفة الجهود

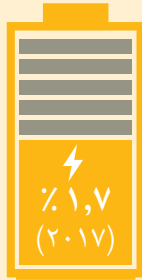
في ميدان الطاقة المتجددة



حصّة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة



يقصر معدل تحسين كفاءة الطاقة على الأجل القصير عن بلوغ نسبة 3 في المائة التي يتعين تحقيقها



قبل جائحة كوفيد-19

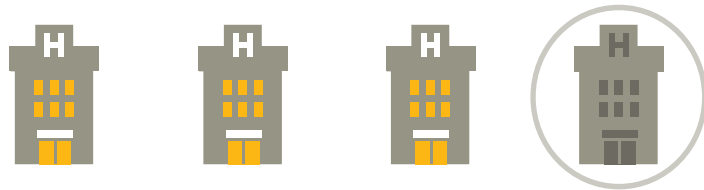
هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود في ميدان الطاقة المستدامة

يفتقر 789 مليون شخص إلى الكهرباء (2018)



تبعات جائحة كوفيد-19

للطاقة المعقولة التكلفة والموثوقة أهمية بالغة لتوفير المرافق الصحية



لا تصل الكهرباء

إلى 1 من أصل كل 4 من السكان في بعض البلدان النامية (2018)

ولكن 12% فقط يذهب إلى أقل البلدان نمواً

21,4 بليون دولار (2017)

هناك زيادة في التدفقات المالية الموجهة إلى البلدان النامية في مجال الطاقة المتجددة



# تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

العمل اللائق  
ونمو الاقتصاد



قبل جائحة كوفيد-١٩

## كان النمو الاقتصادي العالمي آخذاً في التباطؤ



٢٪ من الناتج  
المحلي الإجمالي للفرد  
(٢٠١٠-٢٠١٨)

١,٥٪ من الناتج  
المحلي الإجمالي للفرد  
(٢٠١٩)

خلال الجائحة، يتعرض

١,٦ بليون من العاملين

في الاقتصاد غير الرسمي لخطر

فقدان سبل العيش

## السياحة

تواجه تحديات  
غير مسبقة

سيناريوهات عام  
٢٠٢٠ لعدد السياح  
الدوليين القادمين  
الذين يحملون معهم  
كوفيد-١٩



## العالم يواجه

أسوأ ركود اقتصادي  
منذ الكساد الكبير

من المتوقع أن ينخفض

الناتج المحلي الإجمالي للفرد  
بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠

الناتج  
المحلي  
الإجمالي  
للفرد



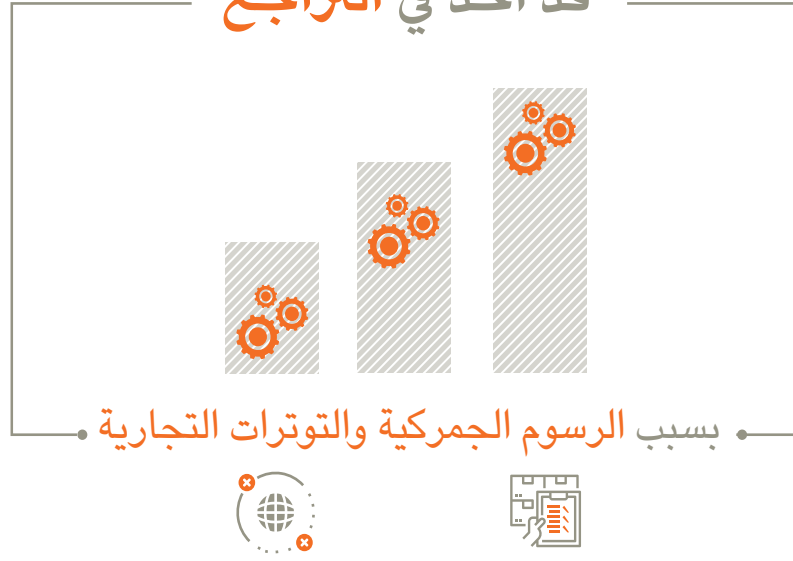
يمكن أن تتسبب جائحة كوفيد-١٩ في  
فقدان ما يعادل ٤٠٠ مليون فرصة عمل  
في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠



## إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

قبل جائحة كوفيد-١٩

### كان نمو الصناعات التحويلية قد أخذ في التراجع



هناك حاجة إلى توفير التمويل

### للصناعات الصغيرة

لتمكينها من البقاء  
طوال الأزمة

لم يحصل على ائتمانات

إلا ٣٥٪ في البلدان

النامية (٢٠٠٦-٢٠١٨)



يشهد

### الاستثمار في البحث والتطوير

نمواً ولكن هناك حاجة إلى تسريعه



١,٤ تريليون دولار  
(٢٠١٠)

٢,٢ تريليون دولار  
(٢٠١٧)

تبعات جائحة كوفيد-١٩

### تعرضت صناعة الطيران إلى أشد تراجع في تاريخها



انخفضت أعداد المسافرين جواً بنسبة ٥١٪  
في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٢٠  
(مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩)

لا يستخدم الإنترنت في أقل البلدان نمواً إلا أقل  
من ١ من أصل كل ٥ أشخاص (٢٠١٩)



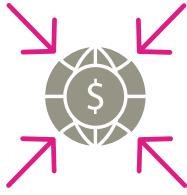
# الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الحد من أوجه عدم المساواة



قبل جائحة كوفيد-١٩

**الركود العالمي**  
يمكن أن يخنق المعونة  
الإنمائية الموجهة  
إلى البلدان النامية



تدفقات الموارد لأغراض التنمية

٢٧١ بليون  
دولار  
(٢٠١٨)

٤٢٠ بليون  
دولار  
(٢٠١٧)



كان هناك تراجع في مستويات  
**انعدام المساواة في الدخل**  
في بعض البلدان



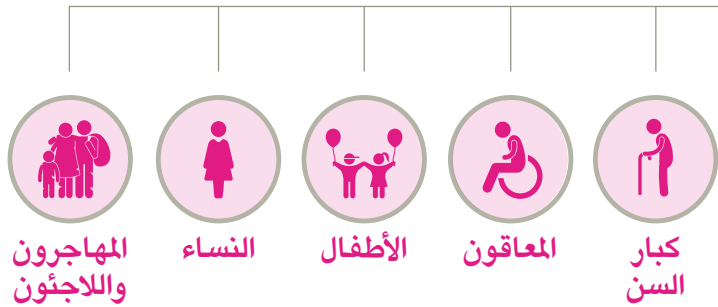
**انخفض مؤشر جيني**  
في ٣٨ بلداً من أصل ٨٤ بلداً  
(٢٠١٧-٢٠١٠)



يقيس مؤشر جيني انعدام المساواة في الدخل، وهو يتراوح بين الصفر و١٠٠، حيث يشير الصفر إلى أن الدخل يقسم بالتساوي بين جميع الأشخاص، في حين أن ١٠٠ تشير إلى أن شخصاً واحداً يحصل على الدخل كله

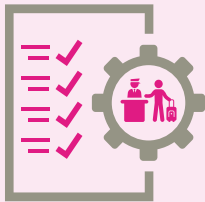
تبعات جائحة كوفيد-١٩

**المجموعات الأكثر ضعفاً**  
هي الأشد تضرراً بالجائحة



**٥٤%**

من البلدان التي لديها بيانات لديها مجموعة شاملة من السياسات الخاصة بالهجرة



# جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

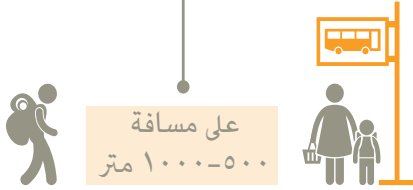
مدن ومجتمعات محلية مستدامة



قبل جائحة كوفيد-١٩

لا يتمتع بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام إلا نصف سكان

المناطق الحضرية في العالم (٢٠١٩)



على مسافة ١٠٠٠-٥٠٠ متر

## نسبة السكان في المناطق الحضرية

الذين يعيشون في أحياء فقيرة

ارتفعت إلى ٢٤٪ في عام ٢٠١٨



تبعات جائحة كوفيد-١٩

تسبب تلوث الهواء

في وفاة ٤,٢ ملايين شخص

قبل أوانهم

في عام ٢٠١٦



أكثر من ٩٠٪

من إصابات

جائحة كوفيد-١٩

يقع في المناطق الحضرية



يعيش ٤٧٪ من السكان ضمن مسافة ٤٠٠ متر

مشياً على الأقدام من مساحات الأماكن العامة المفتوحة



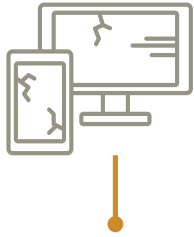
٤٠٠ متر



## ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

قبل جائحة كوفيد-١٩

ارتفع حجم  
النفائات  
الإلكترونية  
بنسبة ٣٨٪



ولكن لا يخضع  
لإعادة التدوير  
إلا أقل  
من ٢٠٪ منها  
(٢٠١٩-٢٠١٠)



يواصل العالم استخدام  
الموارد الطبيعية  
بشكل غير مستدام



البصمة المادية العالمية البصمة المادية العالمية  
٨٥,٩ بليون طن متري — ٧٣,٢ بليون طن متري

تبعات جائحة كوفيد-١٩

تتيح الجائحة الفرصة  
لوضع خطط للانعاش  
تمضي بالعالم نحو مستقبل أكثر استدامة

في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩

أبلغ ٧٩ بلداً والاتحاد الأوروبي  
عن وجود سياسة واحدة على الأقل  
لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين



تزايد  
الإعانات المقدمة  
للقود الأحموري  
تساهم في أزمة المناخ

٤٢٧ بليون  
دولار  
(٢٠١٨)

٣١٨ بليون  
دولار  
(٢٠١٥)



التجهيز



التخزين



النقل



الحصاد

من الأغذية فقد عبر سلاسل التوريد (٢٠١٦) ١٣,٨٪



# اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره

١٣ العمل  
المناخي



قبل جائحة كوفيد-١٩



لا تتوفر استراتيجيات

وطنية متوائمة

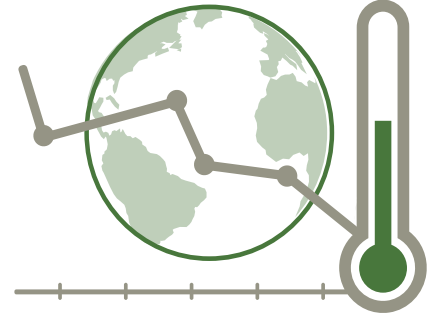
مع إطار سيندائي للحد من

مخاطر الكوارث إلا لدى ٨٥ بلداً

## المجتمع العالمي يتراجع عن الالتزامات المطلوبة لعكس مسار أزمة المناخ

كان عام ٢٠١٩ ثاني أشد السنين  
احتراراً منذ أن بدأ  
تسجيل درجات الحرارة

من المتوقع ارتفاع درجة الحرارة  
العالية بما يصل  
إلى ٣,٢ درجة مئوية  
بحلول عام ٢١٠٠



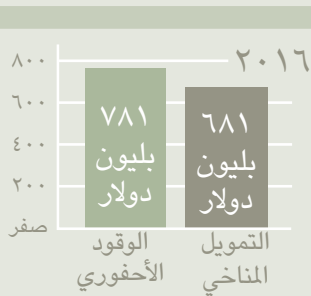
تبعات جائحة كوفيد-١٩

يمكن أن تؤدي جائحة  
كوفيد-١٩ إلى انخفاض  
بنسبة ٦٪ في انبعاثات  
غازات الاحتباس الحراري  
لعام ٢٠٢٠

ما زلنا نقصر عن نسبة ٧,٦٪  
من التخفيض السنوي المطلوب لبقاء  
الاحترار العالمي ضمن ١,٥ درجة مئوية



التمويل المناخي: يستمر  
تجاوز الاستثمار  
في الوقود الأحفوري  
الاستثمار في الأنشطة  
المتعلقة بالمناخ



يؤثر على أكثر من

٣٩ مليون شخص

في ٢٠١٨



الحرائق  
البرية الكبرى



حالات  
الجفاف



الأعاصير



الفيضانات

يستمر تغير المناخ في دفع

تفاقم الكوارث الطبيعية

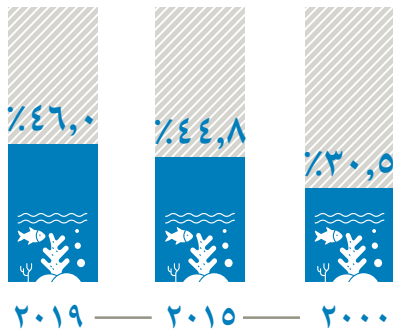
من حيث تواترها وحدتها

## حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

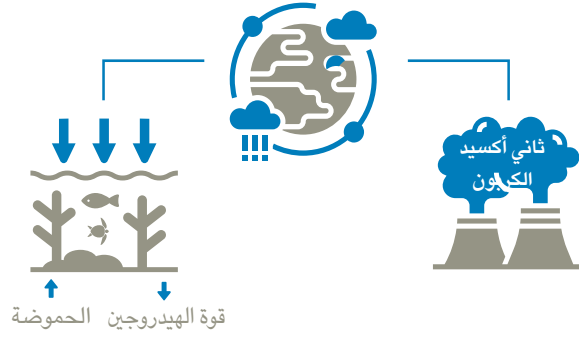


قبل جائحة كوفيد-١٩

ارتفعت مساحة مناطق  
التنوع البيولوجي البحري الرئيسية  
في العالم التي تغطيها مناطق محمية

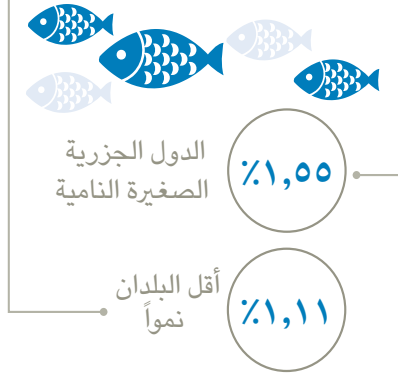


يستمر **تحمض المحيطات** في تهديد  
البيئة البحرية وخدمات  
النظم الإيكولوجية



من المتوقع أن ترتفع حموضة المحيطات  
بنسبة ١٠٠-١٥٠%  
بحلول عام ٢١٠٠، مما سيؤثر على  
نصف الحياة البحرية جميعها

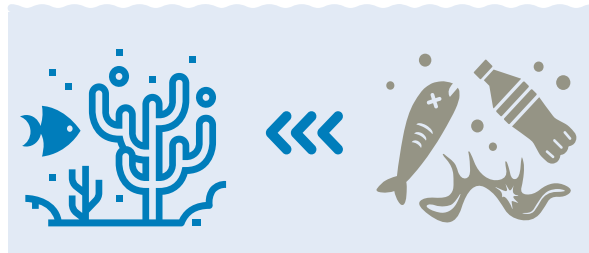
تساهم مصائد  
الأسماك المستدامة  
في الناتج المحلي الإجمالي



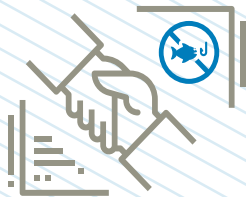
١٠ أضعاف المتوسط العالمي

تبعات جائحة كوفيد-١٩

قد يكون التخفيض الحاد في النشاط البشري  
الناتج عن جائحة كوفيد-١٩  
فرصة لاستعادة المحيطات صحتها



وقّع ٩٧ بلداً على اتفاق تدابير دولة الميناء،  
وهو الاتفاق الدولي الملزم الأول بشأن  
الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

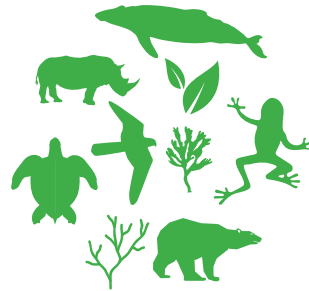




حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

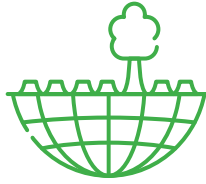
### قبل جائحة كوفيد-١٩

يقصر العالم  
عن بلوغ غايات عام ٢٠٢٠ المتمثلة  
في وقف فقدان التنوع البيولوجي



٢٧٪ من الأنواع المدرجة في  
القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي  
لحماية الطبيعة والتي يزيد  
عددها على ١١٦٠٠٠ نوع  
مما يمثل

أكثر من ٣١٠٠٠  
نوع مهدد بالانقراض

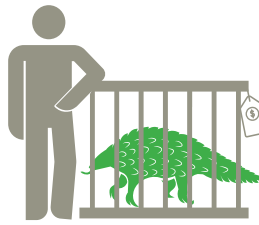


تستمر مناطق الغابات في التراجع  
بمعدل ينذر بالخطر،  
وذلك أساساً بسبب  
التوسع الزراعي

يُدمر كل عام ما مجموعه  
١٠ ملايين من هكتارات الغابات  
(٢٠١٥-٢٠٢٠)

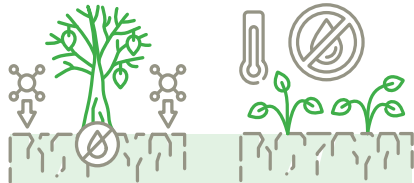
### تبعات جائحة كوفيد-١٩

يعطل الاتجار بأشكال الحياة البرية  
النظم الإيكولوجية ويسهم  
في انتشار الأمراض المعدية



من المحتمل أن يكون البانغولين  
هو الحيوان الوسيط الذي نقل  
الفيروس التاجي إلى الإنسان

تم عالمياً ضبط ما يقرب من  
٣٧٠٠٠٠ من البانغولين  
(٢٠١٨-٢٠١٤)



تدهورت نوعية بليون هكتار  
من الأراضي على كوكب الأرض،  
مما يؤثر على  
نحو ٣,٢ بلايين من الناس،  
ويدفع بالأنواع إلى الانقراض،  
ويضاعف من حدة تغير المناخ

لم يكن يسير على الطريق السليم لتحقيق  
الغاية الوطنية المتعلقة بدمج التنوع البيولوجي  
في التخطيط الوطني إلا ثلث البلدان من أصل ١١٣ بلداً



التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



قبل جائحة كوفيد-١٩



كان انخفاض معدل جرائم القتل على المستوى العالمي بطيئاً

٥,٨ لكل ١٠٠ ألف من السكان (٢٠١٨) — ٥,٩ لكل ١٠٠ ألف من السكان (٢٠١٥)

مما يعني سقوط ٤٠٠.٠٠٠ ضحية لجرائم القتل في جميع أنحاء العالم

في كل يوم، يقتل ١٠٠ مدني في نزاعات مسلحة



على الرغم من الحماية التي يوفرها القانون الدولي

تبعات جائحة كوفيد-١٩

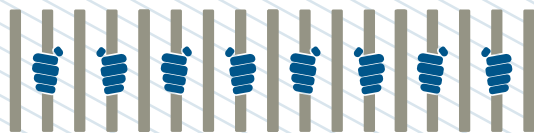
تهدد الآثار المترتبة على كوفيد-١٩ السلام والأمن العالميين



في عام ٢٠١٩، تجاوز عدد الأشخاص الهاربين من الحرب والاضطهاد والنزاع ٧٩,٥ مليون شخص، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق



اعتمد ١٢٧ بلداً قوانين تتعلق بالحق في الحصول على المعلومات أو بحرية المعلومات



٦٠٪ من البلدان لديها سجون مكتظة،

مما يزيد من مخاطر انتشار كوفيد-١٩



# تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

## قبل جائحة كوفيد-١٩



من المتوقع أن ينخفض  
الاستثمار الأجنبي  
المباشر العالمي بنسبة تصل  
إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠

كما ارتفعت  
المعونة المقدمة  
لأقل البلدان نمواً



لكن المعونة  
المقدمة  
لأفريقيا  
ارتفعت



بلغ صافي  
المساعدة الإنمائية  
الرسمية  
١٤٧,٤  
بليون  
دولار  
في عام ٢٠١٩،

وهو رقم بقي دون  
تغيير تقريباً  
بالمقارنة  
بعام ٢٠١٨



## تبعات جائحة كوفيد-١٩

من المتوقع أن تهبط

التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض  
والدخل المتوسط والتي تعتبر شريان الحياة  
الاقتصادي لكثير من الأسر الفقيرة



٤٤٥ بليون دولار في عام ٢٠٢٠

٥٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩

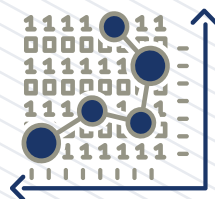
الاشتراكات بشبكات  
النطاق العريض الثابت

لكل ١٠٠ من السكان  
في عام ٢٠١٩

البلدان  
المتقدمة  
٣٣,٦

البلدان  
النامية  
١١,٢

لم يتحقق إلا  
نصف المستوى  
الذي يتعين بلوغه



بلغ التمويل الدولي  
للبيانات والإحصاءات  
٦٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧



# عدم ترك أي أحد خلف الركب



يفقد البالغون

من العمر ٨٠ عاماً  
حياتهم بسبب الفيروس  
التاجي بمعدل يبلغ  
خمسة أضعاف  
المعدل المتوسط

يمكن للأزمة  
أن ترسخ  
أنماط التمييز  
الحالية



تعرض  
٣ من كل ١٠ أشخاص  
من ذوي الإعاقة  
إلى التمييز ضدهم  
(٢٠١٤-٢٠١٩)

قبل جائحة كوفيد-١٩



إنهاء العنف  
كلياً ضد  
الأطفال بحلول  
عام ٢٠٣٠

يتعرض الأطفال بشكل منتظم  
لأشكال متعددة من العنف

يعاني ما يقرب من

٨ من كل ١٠ أطفال

(١-١٤ سنة)

من العدوان  
النفسي أو البدني  
في المنزل



استناداً إلى بيانات من ٦٩ بلداً، معظمها  
من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل

ما يقرب من ثلث

ضحايا الاتجار  
المكتشفين هم من الأطفال

(٢٠١٦)



تبعات جائحة كوفيد-١٩

سيتعرض ملايين الأطفال والشباب  
لآثار الأزمة بصورة تغير حياتهم



يقدر عدد الأطفال الذين  
فقدوا وجباتهم المدرسية  
بحوالي ٣٧٩ مليون طفل  
بسبب إغلاق المدارس  
خلال فترة الجائحة



من المرجح أن ينعكس  
اتجاه المكاسب العالمية  
المتعلقة بالحد من  
عمالة الأطفال  
لأول مرة منذ  
٢٠ سنة

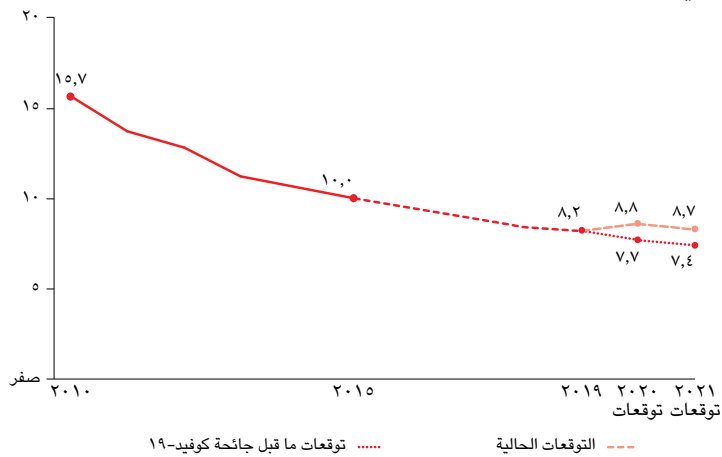
القضاء على الفقر بجميع  
أشكاله في كل مكان

أصبحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وكذلك شأن الحاجة للتأهب الفعال للطوارئ، سواء للجوائح أو الأخطار الأخرى التي تتسبب بالكوارث.

حتى قبل تفشي جائحة الفيروس التاجي لعام ٢٠١٩ (كوفيد-١٩)، كان التقدم نحو تحقيق الهدف ١ قد تباطأ، ولم يكن العالم يسير على المسار الصحيح لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. أما الآن وقد بات العالم يتوقع أسوأ التداعيات الاقتصادية منذ فترة "الكساد الكبير"، فإن عشرات الملايين من الناس سيُدفعون مرة أخرى إلى براثن الفقر، مما يفسد ما تحقق من تحسّن مطرد خلال سنين. ومع بدء اتضاح الآثار الاقتصادية للجائحة بشكل أقوى، فإن أهمية توفير نظم الحماية الاجتماعية القوية لحماية الفقراء والضعفاء

## جائحة كوفيد-١٩ تغير التوقعات بشأن الهدف العالمي المتمثل بإنهاء الفقر المدقع

نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ٢٠١٠-٢٠١٥، التنبؤ  
الآن لعام ٢٠١٩ وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها (نسبة مئوية)

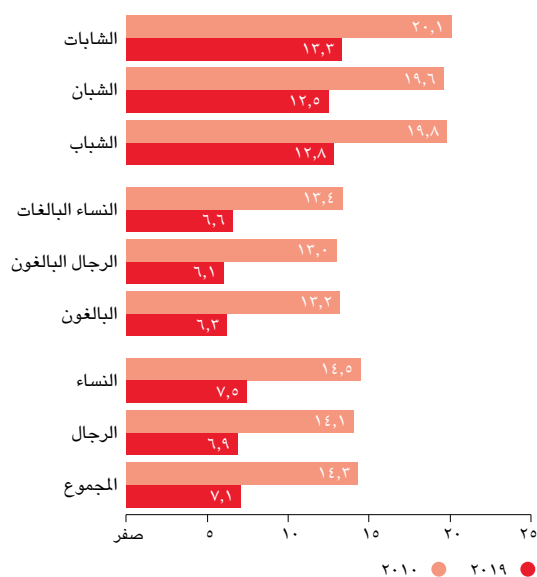


انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٥. على أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ في العالم ككل. وتشير تقديرات التنبؤ الآني إلى أن معدل الفقر العالمي في عام ٢٠١٩ يبلغ ٨,٢ في المائة.

وحق قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، أشارت توقعات خط الأساس إلى أن ٦ في المائة من سكان العالم سيستمرّون في العيش في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠، ولن يتمكنوا من تحقيق غاية القضاء على الفقر. وعلى افتراض أن الجائحة ستبقى على المستويات المتوقعة حالياً وأن النشاط سيعود إلى ما كان عليه في وقت لاحق من هذه السنة فإن من المتوقع أن يكون معدل الفقر ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وهذه هي المرة الأولى التي يرتفع فيها معدل الفقر العالمي منذ عام ١٩٩٨، وهو سيقارب مستوى عام ٢٠١٧. وبسبب جائحة كوفيد-١٩، سيضاف ما يقدر بـ ٧١ مليون شخص إلى أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع. ومن المتوقع أن تشهد منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر ارتفاع في معدل الفقر المدقع، إذ سيكون هناك، على التوالي، ٣٢ مليوناً و ٢٦ مليوناً من الأشخاص الإضافيين يعيشون دون الخط الدولي للفقر نتيجة للجائحة.

## من المتوقع أن يشهد الفقر بين العمال زيادة حادة نتيجة للجائحة في اليوم

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ٢٠١٠ و ٢٠١٩ (نسبة مئوية)

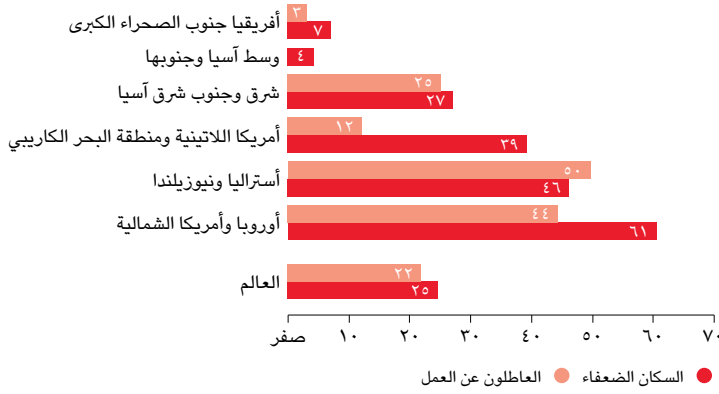


انخفضت حصة عمال العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف على مدى العقد الماضي، أي من ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٩. على أن وتيرة التقدم تباطأت منذ عام ٢٠١٣، مما تطلب تجديد الجهود وتنشيطها لبلوغ غاية عام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ إلى الدفع بملايين آخرين من الناس إلى براثن الفقر. اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أثرت عمليات إغلاق أماكن العمل الموصى بها أو المفروضة حول العالم على ٨١ في المائة من أبواب العمل و ٦٦ في المائة من العاملين لحسابهم الخاص، مما حدّ بشدة من العمالة والدخل.

وكانت الثغرة بين الجنسين في الفقر بين العمال قد زُدمت تقريباً، ولكن هناك أدلة بدأ ظهورها تشير إلى أن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بالجائحة. ويتعرض العمال الشباب للفقر بشكل أكثر منهجية من البالغين، نتيجة لعدم كفاية الدخل وضعف نوعية الوظائف. وفي عام ٢٠١٩، كان ١٢,٨ في المائة من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً يعيشون في فقر، مقارنة بما نسبته ٦,٣ في المائة من العمال الذين تزيد أعمارهم عن ٢٤ عاماً، ولم يشهد الفرق بين الشباب والبالغين في معدلات الفقر بين العمال إلا نقصاً هامشياً منذ عام ٢٠٠٠. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التفاوتات بسبب أزمة كوفيد-١٩، التي أدت بالفعل إلى زيادة حادة في البطالة والعمالة الناقصة، وإلى انخفاض في دخل العمال وتحديات فيما يتعلق بجودة العمال.

## تختلف تغطية الحماية الاجتماعية بشكل كبير عبر المناطق، وقد أمسى كثير من السكان مكشوفين أمام الأزمة الراهنة

نسبة السكان الضعفاء الذين يتلقون استحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية، والأشخاص العاطلين عن العمل الذين يتلقون استحقاقات نقدية للبطالة، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



ملحوظة: لا تظهر البيانات الخاصة بشمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) بسبب انخفاض تغطية السكان بالبيانات المتاحة، ولا تظهر بيانات استحقاقات البطالة في وسط وجنوب آسيا بسبب انخفاض تغطية السكان بهذه البيانات في جنوب آسيا.

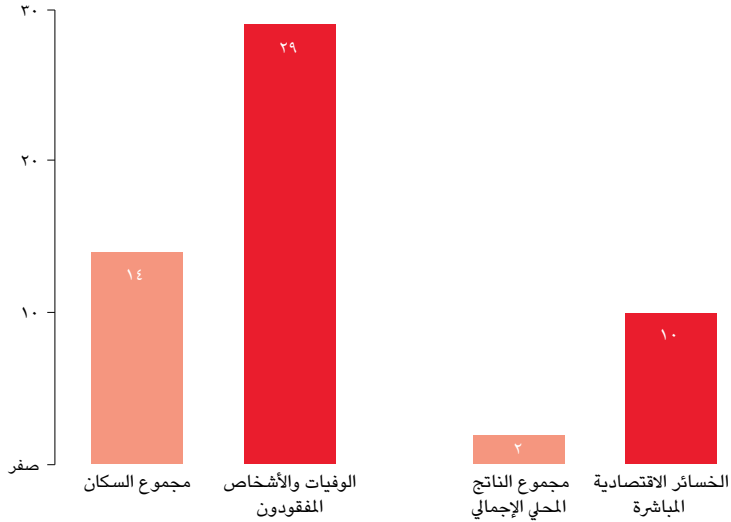
سيكون لجائحة كوفيد-١٩ عواقب اقتصادية فورية وطويلة الأجل على الناس في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري أن تتوفر نظم قوية للحماية الاجتماعية تخفف من الآثار وتمنع وقوع كثير من الناس في براثن الفقر. ومع ذلك، لم يستفد ما نسبته ٥٥ في المائة من سكان العالم - أي نحو ٤ بلايين من الناس - من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٦. ولم يحصل على تغطية استحقاقات البطالة إلا ما نسبته ٢٢ في المائة من العمال العاطلين عن العمل. وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٠، لم يكن هناك برامج للحماية من البطالة تستند إلى تشريعات وطنية إلا لدى ٨٧ بلداً. ومن أصل هذه البلدان، لم تكن تغطية العاملين لحسابهم الخاص متاحة إلا في ٣٤ بلداً.

ويختلف مدى تغطية استحقاقات البطالة بشكل كبير عبر المناطق. ويتلقى مدفوعات البطالة نصف العاطلين عن العمل في أستراليا ونيوزيلندا، وتنخفض هذه النسبة إلى ٤٤ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي المقابل، لا يتلقى مدفوعات البطالة إلا ٣ في المائة من العاطلين عن العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٢ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبالمثل، تظهر بقوة الاختلافات بين المناطق في تغطية استحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية للفئات الضعيفة - الأطفال والأشخاص في سن العمل وكبار السن غير المحميين بخطط المساهمة في الحماية الاجتماعية. ويتلقى ٦١ في المائة من الأشخاص في هذه الفئات استحقاقات نقدية في أوروبا وأمريكا الشمالية، مقارنة بما نسبته ٤ في المائة في وسط وجنوب آسيا.

## تؤثر الكوارث على أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب

حصة أقل البلدان نمواً من الخسائر البشرية والاقتصادية المبلغ عنها بسبب الكوارث، مقارنة بحصة أقل البلدان نمواً من إجمالي السكان والنتائج المحلي الإجمالي للبلدان التي أبلغت عن خسائر، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



إلى جانب المخاطر الأخرى مثل الأعاصير والفيضانات والزلازل وحرائق الغابات، تسبب المخاطر البيولوجية من قبيل جائحة كوفيد-١٩ بالكوارث وتؤدي إلى تفاقم الفقر. واستناداً إلى أحدث التقارير المنبثقة عن عملية رصد إطار سيندي في ٨٠ بلداً في عام ٢٠١٨، نُسب إلى الكوارث ٢٣ ٤٥٨ حالة وفاة و٢ ١٦٤ شخصاً مفقوداً. وأبلغ ٦٣ بلداً عن خسائر اقتصادية مباشرة بلغت ٢٣,٦ بليون دولار، منها ٧٣ في المائة (١٧,١ بليون دولار) في القطاع الزراعي و١٦ في المائة (٣,٨ بلايين دولار) في قطاع الإسكان.

وقد تأثرت أقل البلدان نمواً بشكل غير متناسب بالكوارث في عام ٢٠١٨. ومع أن البلدان الأقل نمواً الـ ١٧ التي أبلغت عن خسائر متصلة بالكوارث لا تمثل إلا ما نسبته ١٤ في المائة من مجموع سكان البلدان الـ ٨٠ التي أبلغت عن هذه الخسائر، فإنها شهدت أكثر من ٢٩ في المائة من إجمالي الوفيات المبلغ عنها ومن مجموع المفقودين بسبب الكوارث. كما أن الآثار الاقتصادية للكوارث كانت أكبر بالنسبة لأقل البلدان نمواً من حيث حجم اقتصاداتها. فقد شكلت البلدان الأقل نمواً الـ ١٧ التي أبلغت عن خسائر اقتصادية، ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان التي أبلغت عن هذه الخسائر، لكنها تعرضت إلى ما نسبته ١٠ في المائة من إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة.

## القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

القضاء التام  
على الجوع



لا يزال القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان تحدياً، وخاصةً في أعقاب أزمة كوفيد-١٩. فعلى الصعيد العالمي، لا يزال الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد، كما يستمر سوء التغذية في التأثير على ملايين الأطفال. ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً بسبب التباطؤ الاقتصادي والتعطلات الناجمة عن ركود تسببت به الجائحة. وبالإضافة إلى جائحة كوفيد-١٩، لا يزال انتشار الجراد الصحراوي في ستة بلدان في شرق أفريقيا واليمن مثيراً للقلق - حيث يعاني ٣٥ مليون شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

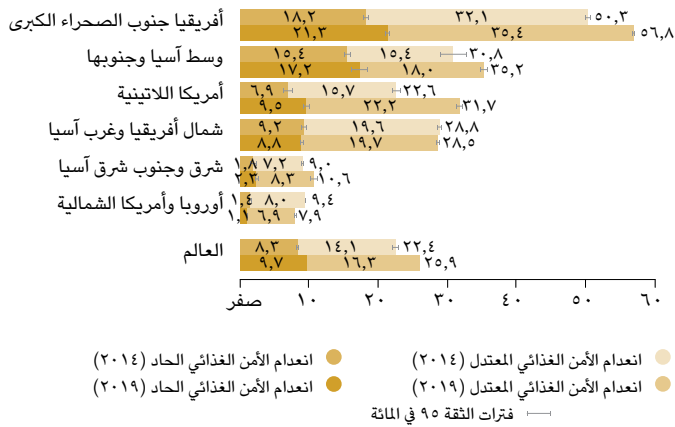


وللتخفيف من التهديدات التي تشكلها الجائحة على السكان الضعفاء، تحتاج البلدان إلى اتخاذ إجراءات فورية للحفاظ على تدفق التجارة، وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

### من المرجح أن تتفاقم الزيادات الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي نتيجة لجائحة كوفيد-١٩

وإلى جانب النزاعات والصدمات المناخية وأزمة الجراد، تشكل جائحة كوفيد-١٩ تحدياً إضافياً للنظم الغذائية، وتقلل بشكل غير مباشر من القدرة الشرائية والقدرة على إنتاج الغذاء وتوزيعه، مما يؤثر على السكان الأشد ضعفاً. وفي عام ٢٠٢٠، وبسبب جائحة كوفيد-١٩، يمكن أن يتعرض لنقص التغذية ١٣٠ مليون شخص إضافي.

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، متوسطات ٢٠١٤ و ٢٠١٩ (نسبة مئوية)

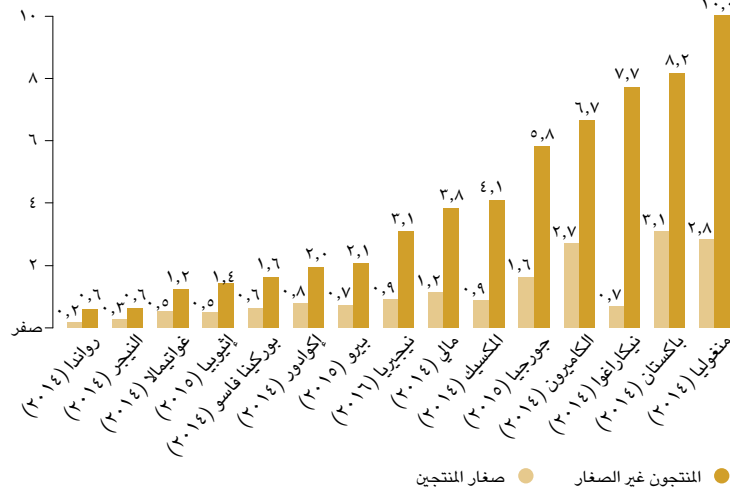


منذ عام ٢٠١٤، ظل معدل انتشار نقص التغذية (انعدام الأمن الغذائي بصورة مزمّنة) على الصعيد العالمي دون تغيير عملياً، بمعدل يقلّ بعض الشيء عن ١١ في المائة. غير أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الجوع ارتفع ببطء لعدة سنوات متتالية. وفي عام ٢٠١٩، كان ٦٩٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ارتفاعاً مما يقارب ٦٠ مليون شخص في عام ٢٠١٤.

ولا يضمن القضاء على الجوع وحده حصول الجميع على ما يكفي من الغذاء المغذي. ويقدر أن نحو ٢٥,٩ في المائة من سكان العالم - أي بليونان من الناس - تأثروا بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام ٢٠١٩، بزيادة على نسبة ٢٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وليس بمقدور الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أن يحصلوا على نظام غذائي صحي متوازن على أساس منتظم، وذلك لقلة الدخل أو بسبب قيود أخرى على الموارد. ويكثر أن تنفذ الأغذية لدى الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد - حوالي ٧٥٠ مليون شخص، وهم، في أسوأ الأحوال، يمضون يوماً أو أياماً دون تناول أي طعام. وتعزى الزيادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي بالدرجة الأولى إلى تفاقم الأوضاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية. كما تشير تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى أن معدل انعدام الأمن الغذائي كان أعلى بين النساء البالغات منه بالمقارنة بالرجال في جميع المناطق.

### يتضرر بشدة من آثار الجائحة صغار منتجي الأغذية، وهم محرومون أصلاً

متوسط الدخل السنوي الناتج عن الزراعة، ٢٠١٤-٢٠١٦، في بلدان مختارة (معادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١ بألاف الدولارات)



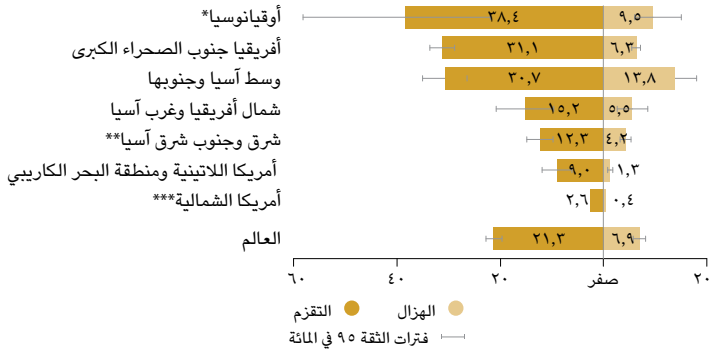
يلعب صغار المزارعين دوراً حاسماً في إنتاج الغذاء في جميع أنحاء العالم، مع أنهم يواجهون بشكل روتيني صعوبات في الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، فضلاً عن الحصول على المعلومات والخدمات المالية ودخول الأسواق والحصول على الفرص. وتشير البيانات المتاحة إلى أن حصة صغار المنتجين من بين جميع منتجي الأغذية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتراوح بين ٤٠ في المائة و ٨٥ في المائة. ومع ذلك، فإن إنتاجيتهم أقل بشكل منهجي، في المتوسط، من إنتاجية المنتجين الأكبر حجماً، ويقل دخلهم في معظم البلدان عن نصف دخل نظرائهم الأكبر، وهو ما توضحه البيانات المأخوذة من بلدان مختارة.

وقد تسببت تدابير الإغلاق المعمول بها لمنع انتشار الفيروس التاجي في إغلاق الشركات والأسواق المحلية أبوابها، ولا يُسمح في كثير من الأحيان لصغار منتجي المواد الغذائية بنقل منتجاتهم إلى المستهلكين.



## هناك حاجة ماسة إلى إجراءات عاجلة لحماية الوضع الغذائي للأطفال الأشد ضعفاً أثناء الجائحة

نسبة الأطفال دون سن الخامسة المتأثرين بالتقزم والهزال، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



بما في ذلك تقديرات تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فترات الثقة غير متوفرة. ملحوظة: تغطية البيانات منخفضة بالنسبة لأوروبا، لذا هي غير مدرجة في الرسم البياني.

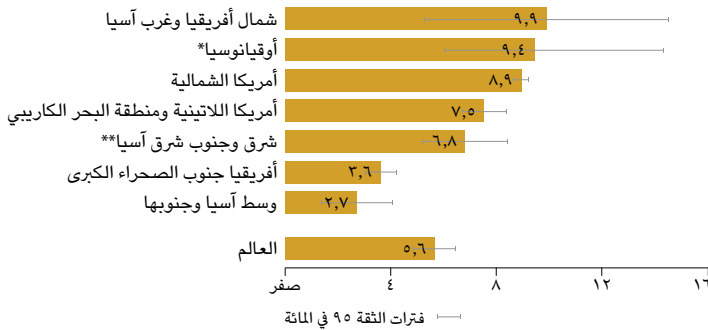
يُزيد نقص التغذية المزمن، أو التقزم، من خطر تعرض الأطفال للوفاة بسبب الإصابات المعدية الشائعة؛ كما أنه يرتبط بضعف النماء المعرفي. وقد انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم من ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٩. على أنه لا يزال هناك ١٤٤ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم في عام ٢٠١٩. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال في منطقتين فقط هما جنوب آسيا (٣٩ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٦ في المائة). وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المكثفة لتحقيق الغاية العالمية المتمثلة في خفض عدد الأطفال المصابين بالتقزم إلى ٩٩ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ٨٢ مليون بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٩، كان ٦,٩ في المائة (أو ٤٧ مليون) من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال، أو نقص التغذية الحاد، وهو حالة تنجم عن قلة تناول المغذيات وعن الإصابة بالأمراض. وهذه النسبة أعلى بكثير من الغاية العالمية لعام ٢٠٢٥ والمحددة بما نسبته ٥ في المائة، ومن الغاية العالمية لعام ٢٠٣٠ والمحددة بما نسبته ٣ في المائة. ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين يعانون من الهزال في وسط آسيا وجنوبها، وهي المنطقة الوحيدة التي يزيد فيها معدل الانتشار على ١٠ في المائة.

ويتعرض نمو هؤلاء الأطفال ونماؤهم لخطر أكبر خلال الأزمة الحالية وذلك بسبب القيود المفروضة على الحصول على نظام غذائي تغذوي وعلى الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية.

## يتزايد معدل إصابة صغار الأطفال بفرط الوزن، مما يعتبر إشارة تحذّر من وقوع مشاكل صحية في المستقبل

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من فرط الوزن، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



بما في ذلك تقديرات تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فترات الثقة غير متوفرة. ملحوظة: تغطية البيانات منخفضة بالنسبة لأوروبا، لذا هي غير مدرجة في الرسم البياني.

يُعرف فرط الوزن في مرحلة الطفولة كمشكلة عالمية في مجال الصحة العامة بسبب تأثيره الضار على إمكانات الإصابة بالأمراض الحادة والمزمنة، وعلى التنمية الصحية، والإنتاجية الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. وفي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من فرط الوزن ٥,٦ في المائة (أو ٣٨ مليون من الأطفال) في جميع أنحاء العالم. ويمثل معدل الانتشار العالمي الحالي مستوى متوسطاً من الشدة، مما يشير إلى وجوب اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة موجهة لهذه الفئة الأصغر سناً بين السكان.

وكثيراً ما يتعايش فرط الوزن والهزال بين السكان، وهما يعتبران عبئاً مزدوجاً يتصل بسوء التغذية. وعلى سبيل المثال، في شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٩، كان معدل انتشار الهزال ٧,٢ في المائة و٨,٢ في المائة على التوالي، بينما كان معدل انتشار فرط الوزن ١١,٣ في المائة و٧,٥ في المائة على التوالي.

## يستمر تراجع الاستثمار في الزراعة بالنسبة إلى مستوى مساهمتها في الاقتصاد

يمكن للاستثمار العام في الزراعة تعزيز الإنتاجية واجتذاب الاستثمار الخاص والمساعدة في الحد من الفقر والجوع. وقد انخفض نصيب مساهمة الحكومة في الزراعة مقارنة بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي - أي ما يُعرف باسم مؤشر التوجه الزراعي - من ٤٢,٠ في عام ٢٠٠١ إلى ٣١,٠ في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٢٨,٠ في عام ٢٠١٨ في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة المعونة القطاعية المخصصة للزراعة من جميع الجهات المانحة من حوالي ٢٥ في المائة في منتصف الثمانينات إلى ٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٨، مما يمثل ١٢,٨ بليون دولار. ويرجع انخفاض المعونة الزراعية إلى التحول في تركيز الجهات المانحة إلى مسائل القطاع الاجتماعي، مثل تحسين الحوكمة، وبناء رأس المال الاجتماعي، ومساعدة الدول الهشة.

## في عام ٢٠١٩، كان تزايد أسعار الغذاء يتركز في الغالب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تركزت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية إلى حد كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٩، مدفوعة بصدمات الإنتاج، وصعوبات الاقتصاد الكلي، والنزاعات المطولة. وفي شرق أفريقيا، تسببت الأحوال المناخية المتطرفة بخفض الإنتاج الزراعي وبإعاقة النقل، مما أدى إلى تقلص إمدادات الأسواق وارتفاع أسعار المحاصيل الأساسية. وولّد الطلب الإقليمي القوي على الصادرات ضغطاً تصاعدياً إضافياً على الأسعار. وفي غرب أفريقيا، استمر انعدام الأمن الأهلي في إعاقه أنشطة الأسواق، مما أثر سلباً على أسعار المواد الغذائية. وفي الجنوب الأفريقي، وصلت الأسعار إلى مستويات قياسية بسبب الصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية وبسبب تحديات اقتصادية كبيرة شملت فيما شملته انخفاضاً قوياً في قيمة العملات المحلية. كما ساهم انخفاض قيمة العملات المحلية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٢٠، أدت طفرة ارتفاع الطلب على الأغذية وتعطلات سلاسل التوريد التي حركتها جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة أسعار الأغذية في عدة بلدان في النصف الثاني من آذار/مارس وفي نيسان/أبريل.

## ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

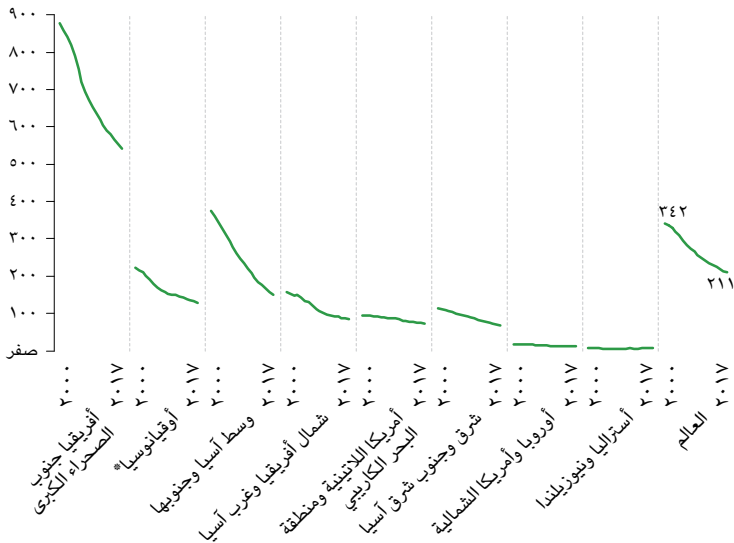


استمر التقدم في كثير من مجالات الصحة حتى نهاية عام ٢٠١٩، ولكن معدله لم يكن كافياً لتحقيق معظم غايات الهدف ٣. وتؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى مزيد من ابتعاد التقدم عن المسار الصحيح لبلوغ تلك الغايات. وتتسبب الزيادة السريعة في حالات الإصابة بالفيروس التاجي في خسارة كبيرة في الأرواح، وتطغى بثقلها على العديد من النظم الصحية، كما تعطل الخدمات الصحية الأساسية والتدخلات المنقذة للحياة. وقد أصبح الناس عاجزين عن الذهاب إلى مرافق الرعاية الصحية أو يخشون الذهاب إليها لالتماس خدمات من قبيل الفحوصات والتحصينات وحتى لالتماس الرعاية الطبية العاجلة. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى عواقب قاتلة وأن يهدد ما تحقق خلال العقود الماضية من تحسين في النتائج الصحية.

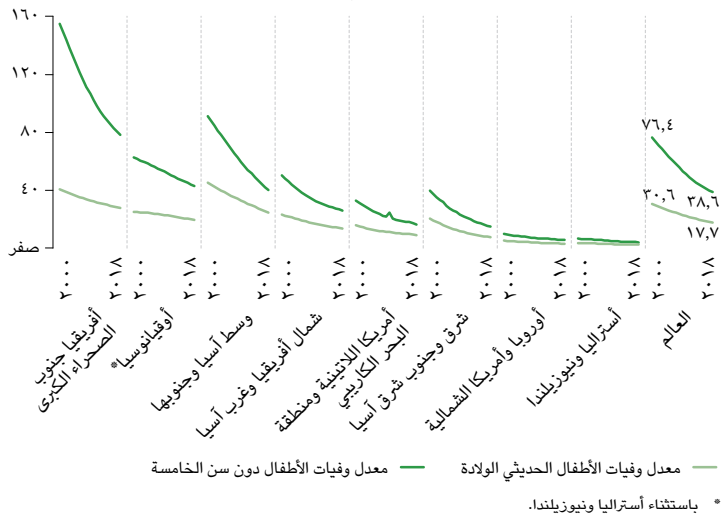
وفي كثير من البلدان، يطرح تفشي الجائحة أيضاً مخاوف تتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ الصحية وخدمات التحصين. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تعجز نظمها الصحية عن مواجهة الطفرة في الطلب بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعدات واللوازم الطبية.

### إذ لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فإنه يمكن لجائحة كوفيد-١٩ أن تعكس مسار ما تحقق خلال السنين من تقدم في الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال

معدل الوفيات النفاسية، ٢٠١٧-٢٠٠٠ (الوفيات لكل ١٠٠ ألف مولود حي)



معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، ٢٠١٨-٢٠٠٠ (الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي)



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

أحرز تقدم في الصحة النفاسية. وانخفضت الوفيات النفاسية بنسبة ٣٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، أي من ٣٤٢ حالة وفاة إلى ٢١١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في جميع أنحاء العالم. وفي المتوسط، انخفض معدل الوفيات النفاسية العالمي بنسبة ٢,٩ في المائة سنوياً خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تقل عن نصف المعدل السنوي المحدد بنسبة ٦,٤ في المائة واللازم لتحقيق الغاية العالمية المتمثلة في ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠. وخلال عام ٢٠١٧، توفي يوماً ما يقارب ٨١٠ من النساء لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة. وتمثل منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا نحو ٨٦ في المائة من الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي.

كما خطا العالم، على مدى العقدين الماضيين، خطوات واسعة نحو الحد من وفيات الأطفال. وانخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٧٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ حالة وفاة في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٣٩ حالة وفاة في عام ٢٠١٨. وانخفض معدل وفيات حديثي الولادة من ٣١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد نحو ٥,٣ ملايين من الأطفال حياتهم قبل بلوغ عامهم الخامس في عام ٢٠١٨ وحده. ووقع ما يقارب نصف تلك الوفيات، أو ٢,٥ مليون، خلال الأيام الـ ٢٨ الأولى من الحياة (فترة حديثي الولادة). ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي لديها أعلى معدل لوفيات للأطفال دون سن الخامسة: ففي عام ٢٠١٨، توفي طفل واحد من بين كل ١٣ طفلاً قبل بلوغ سن الخامسة. وهذا المعدل أعلى ١٦ مرة من المتوسط في البلدان المرتفعة الدخل. وبحلول عام ٢٠١٨، كان ١٢١ بلداً قد حقق بالفعل غاية هدف التنمية المستدامة المحددة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومن المتوقع أن يلحق بها ٢١ بلداً آخر بحلول عام ٢٠٣٠. غير أنه لا يزال يتعين إحراز تقدم في ٥٣ من البلدان، يقع ثلثها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ومع استمرار جائحة كوفيد-١٩ في إضعاف النظم الصحية وتعطل الخدمات الصحية الروتينية وتقييد الوصول إلى النظم الغذائية والمغذية والخدمات التغذوية الأساسية، من المتوقع حدوث مئات الآلاف من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ٢٠٢٠، إلى جانب عشرات الآلاف من الوفيات النفاسية الإضافية. ووفقاً لدراسة حديثة، إذا تعطلت الرعاية الصحية الروتينية وانخفضت إمكانية الحصول على الغذاء، فإن الزيادة في وفيات الأطفال والأمهات يمكن أن تكون مدمرة، إذ يمكن لـ ١١٨ من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أن تشهد زيادة تتراوح بين ٩,٨ و٤٤,٨ في المائة في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الشهر الواحد، وارتفاعاً بين ٨,٣ إلى ٣٨,٦ في المائة في الوفيات النفاسية في الشهر الواحد، وذلك على مدى فترة ٦ أشهر.



## يمكن أن تشهد معدلات الحمل غير المقصود ارتفاعاً كبيراً في حال عدم التكفل باستمرارية اللوازم والخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة

التقدم المحرز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى العقد الماضي، فإن نسبة نساء المنطقة اللاتي يستخدمن وسائل المنع الحديثة بين جميع الراغبات في منع الحمل تتجاوز ٥٥,٥ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، يتجاوز عددهن ٢٥٠ مليون امرأة.

ولوحظ انخفاض مطرد في جميع أنحاء العالم في معدل الولادات بين المراهقات. فقد انخفض المعدل من ٤٨ ولادة سنوياً لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥ ولادة عام ٢٠١٥ ثم إلى ٤١ ولادة عام ٢٠٢٠. وتشمل العوامل المساهمة الجهود التي تروج للسلوك الإنجابي والجنسي الصحي والمسؤول بين المراهقين، وانخفاض حالات زواج الأطفال، وزيادة إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. غير أنه لا تزال هناك فوارق صارخة بين المناطق المختلفة: ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يبقى معدل الولادات بين المراهقات على ١٠١ ولادة سنوياً لكل ١٠٠٠ امرأة.

ومع استمرار انتشار جائحة كوفيد-١٩، أُغلق كثير من المرافق الصحية أو أنها لم تعد تقدم إلا خدمات محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من النساء والفتيات يخرتن عدم إجراء الفحوصات الطبية المهمة خشية التعرض للإصابة بالفيروس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعطل سلاسل التوريد العالمية أن يؤدي إلى نقص في توفر وسائل منع الحمل. ونتيجة لذلك، يمكن ألا تتمكن عشرات الملايين من النساء من الحصول على خدمات منع الحمل، مما يؤدي إلى ملايين من حالات الحمل غير المقصود.

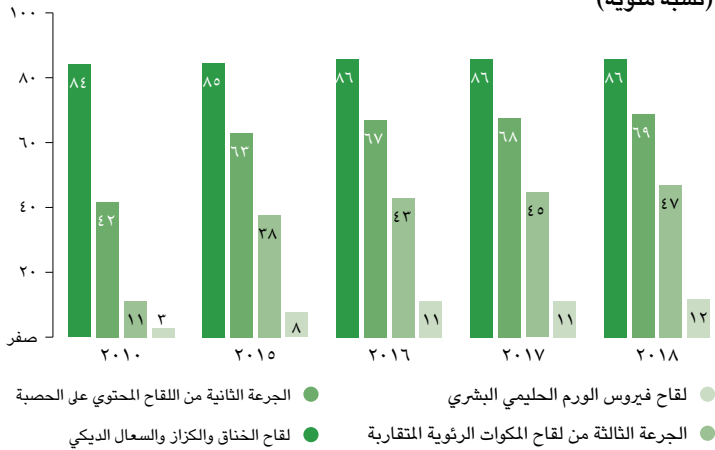
يعتبر ضمان أن تجري جميع الولادات بمساعدة مهنيين صحيين مهرة جزءاً من استراتيجية مثبتة للحد من الاعتلال والوفاة النفاسية بين الأمهات والمواليد الجدد. وعلى الصعيد العالمي، خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، قدم مهنيون صحيون مهرة المساعدة فيما نسبته ٨١ في المائة من الولادات، مما يمثل ارتفاعاً من النسبة المقابلة البالغة ٦٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠، وقد حقق كثير من المناطق تغطية شاملة تقريباً. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن ٦٠ في المائة فقط من جميع الولادات تمت بمساعدة مهنيين صحيين مهرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أما النسبة المقابلة في جنوب آسيا فقد بلغت ٧٧ في المائة فقط. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة بنسبة ١٥ في المائة في الولادات السنوية بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٣٠. وبافتراض أن التغطية الحالية ستبقى على ما هي الآن، فإن ما يقدر بـ ١٧ مليون ولادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن يحضرها مهنيون صحيون مهرة في عام ٢٠٣٠.

كما تساهم تلبية الطلب على تنظيم الأسرة بأساليب منع الحمل الحديثة في تحسين الصحة النفاسية وصحة الطفل من خلال منع وقوع حالات الحمل غير المقصود وغير المتباعد. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) اللاتي شهدن زيادة طفيفة في تلبية احتياجاتهن الخاصة بتنظيم الأسرة بوسائل منع الحمل الحديثة، من ٧٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من

## عطلت أزمة جائحة كوفيد-١٩ جهود تحصين الأطفال في العالم ككل، مما يمكن أن تترتب عليه عواقب قاتلة

إضاعة فرص الحصول على لقاحات ضد شلل الأطفال والحصبة والتيفوئيد والحمى الصفراء والكوليرا والفيروس العجلي وفيروس الورم الحليمي البشري (HPV) والتهاب السحايا-ألف والحصبة الألمانية. علاوة على ذلك، تؤدي عمليات إغلاق الحدود الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-١٩ إلى نقص محتمل في اللقاحات فيما لا يقل عن ٢٦ من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

تغطية التحصين في جميع أنحاء العالم، حسب نوع اللقاح، ٢٠١٨-٢٠١٠ (نسبة مئوية)



يُسلّم على نطاق واسع بأن التحصين هو أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحاً وفعالية من حيث التكلفة في العالم، إذ أنه ينقذ ملايين الأرواح. وقد زادت نسبة تغطية الجرعات الثلاث المطلوبة من لقاح الخناق والكزاز والسعال الديكي من ٧٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦ في المائة عام ٢٠١٨. وزادت نسبة تغطية الجرعة الثانية من اللقاح المحتوي على الحصبة من ١٩ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩ في المائة عام ٢٠١٨. وفي العام نفسه، لم يتلق ما يقدر بـ ١٩,٤ مليون طفل هذه اللقاحات الأساسية خلال السنة الأولى من الحياة، مما يعرضهم لخطر الإصابة بأمراض قاتلة. علاوة على ذلك، فإن التغطية العالمية للقاح المكورات الرئوية المتقاربة، وهو لقاح قادر على الحد بشكل كبير من الالتهاب الرئوي الذي يُعتبر قاتلاً رئيسياً آخر للأطفال، لم تصل بعد إلى ٥٠ في المائة.

وقد عطلت أزمة كوفيد-١٩ جهود تحصين الأطفال في العالم ككل. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، تعطلت خدمات التحصين الروتيني للأطفال على نطاق لم يشهده العالم منذ بدء البرنامج الموسع للتحصين في السبعينات. وأبلغ أكثر من نصف (٥٣ في المائة) البلدان التي تتوفر فيها البيانات عن تعطلات متوسطة إلى شديدة في خدمات التحصين أو عن تعليق كلي لها خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ٢٠٢٠.

وعلى وجه الخصوص، تأثرت حملات التحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال بشدة، إذ عُطلت الحملات ضد الحصبة في ٢٧ بلداً وتوقفت الحملات ضد شلل الأطفال في ٣٨ بلداً. ويواجه ما لا يقل عن ٢٤ مليون طفل في ٢١ من البلدان المنخفضة الدخل خطر

## تعتبر الرعاية الحرجة للأشخاص الذين يعانون من أمراض غير معدية أكثر قيمة في عصر جائحة كوفيد-١٩ عن قيمتها سابقاً

من حالات الوفاة المبكرة البالغ عددها ١٥ مليون حالة (قبل سن الـ ٧٠). والأشخاص المصابون بالأمراض غير المعدية الموجودة مسبقاً هم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس التاجي. على أن خدمات الوقاية والعلاج من الأمراض غير المعدية تعطلت بشدة منذ بدء الجائحة، وكانت البلدان المنخفضة الدخل هي الأشد تأثراً. ولا يتلقى كثير من الناس الذين يحتاجون إلى العلاج ما يحتاجون إليه من الخدمات الصحية والأدوية. ولذا فإن هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات أساسية، تشمل فيما تشمله توفير الرعاية الأساسية للحالات الحادة التي تهدد بنفد الحياة.

انخفضت احتمالات الوفاة بسبب أي من الأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية - وهي أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة - بين سن ٣٠ و ٧٠ من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٦. ويرجع بطء التقدم أساساً إلى نقص عام في الخدمات، سواء داخل أو خارج النظم الصحية، للوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاجها. وفي عام ٢٠١٦، عُزي ٧١ في المائة من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم إلى الأمراض غير المعدية؛ ومن بين هذه الوفيات، شهدت البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ٨٥ في المائة

## يمكن أن تؤدي التعطلات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ إلى ارتفاع كبير في الأمراض المعدية الأخرى وفي الوفيات الناجمة عنها

في الكشف والمعالجة، كما أن وتيرة التقدم الحالية ليست سريعة بما يكفي لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في إنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير النماذج إلى أنه إذا أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى انخفاض عالمي بنسبة ٢٥ في المائة في الكشف عن مرض السل المتوقع لمدة ٣ أشهر - وهو احتمال واقعي بالنظر إلى مستويات التعطل الملاحظة في بلدان متعددة - فإن من الممكن أن نتوقع ارتفاعاً في الوفيات الناجمة عن السل نسبته ١٣ في المائة. ومن شأن ذلك أن يعيد العالم إلى مستويات وفيات مرض السل التي كانت سائدة منذ ٥ سنوات.

**الملاريا:** توقف إحراز التقدم بعد سنوات عديدة من الانخفاض المشهود في عبء الملاريا العالمي. وكان معدل الإصابة بالملاريا قد هبط بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ - من ٨١ إصابة إلى ٥٧ إصابة لكل ١٠٠٠ من السكان - ثم استقر على مستوى منخفض مماثل حتى عام ٢٠١٨. إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء الكامل على الملاريا. والأسوأ من ذلك هو أن خدمات الوقاية من الملاريا يمكن أن تتعطل بسبب انتشار كوفيد-١٩ في البلدان الموبوءة بهذا المرض. وتُظهر النماذج الأخيرة أن إلغاء حملات الوقاية والتعطل الشديد في توفير العلاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٢٣ في المائة في الإصابات وزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في الوفيات مع نهاية عام ٢٠٢٠ (بالمقارنة بمخط الأساس لعام ٢٠١٨). وهذا يعني أن وفيات الملاريا التي يُتوقع أن يبلغ عددها ٧٦٩٠٠٠٠ حالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها يمكن أن تتجاوز وفيات الملاريا في العالم في عام ٢٠٢٠، عندما كان وباء الملاريا في ذروته.

**أمراض المناطق المدارية المهملة:** كان التقدم المحرز في مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة والقضاء عليها واستئصالها ملحوظاً خلال العقد الماضي. فقد انخفض العدد الإجمالي للأشخاص الذين احتاجوا للعلاج من أمراض المناطق المدارية المهملة من ٢,١٩ بليون في عام ٢٠١٠ إلى ١,٨٠ بليون في عام ٢٠١٥ ثم إلى ١,٧٦ بليون في عام ٢٠١٨. وكان التقدم مدفوعاً جزئياً بواقع أنه تم القضاء على واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة في كل بلد من ٤٠ بلداً. على أنه لا يزال ٥٢ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً (٥٣٠ مليون شخص) بحاجة إلى العلاج والرعاية؛ ويمثل هذا الرقم انخفاضاً عن نسبة ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠. ويمكن أن يؤدي التعليق المؤقت للأنشطة المجتمعية وغير ذلك من التعطلات الناجمة عن كوفيد-١٩ إلى تراجع المكاسب التي حققتها سنوات من العمل الشاق والاستثمار في أمراض المناطق المدارية المهملة.

على الرغم من المكاسب التي تحققت على العديد من الجبهات، يمكن أن يتسبب تعطل الخدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في وفيات إضافية تقدر بمئات الآلاف بسبب الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة:

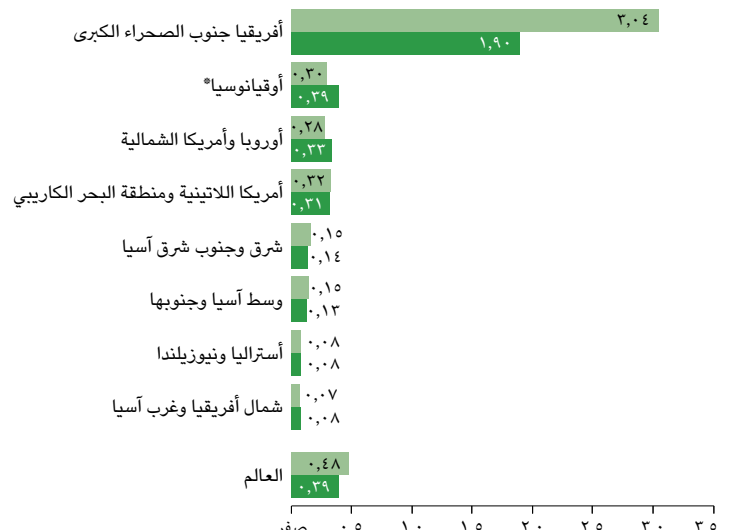
**فيروس نقص المناعة البشرية:** على الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة بنسبة ١٨ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨. لكن التقدم كان بمعدل لا يُذكر منذ عام ٢٠١٥، مما أبعدها عن المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، كان معدل الإصابة بالفيروس ٠,٢٤ لكل ١٠٠٠ من السكان غير المصابين، وقدر عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنحو ١,٧ مليون إصابة. وعلى الصعيد العالمي، أسفرت الجهود الدؤوبة للوصول إلى النساء الحوامل المصابات بالفيروس عن انخفاض بنسبة ٤٤ في المائة في معدل الإصابة بين صغار الأطفال بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨. وخلال الفترة نفسها، لوحظ أكبر انخفاض (٣٧ في المائة) بين البالغين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، ظهر ما نسبته ٦١ في المائة من جميع إصابات الفيروس الجديدة في تلك المنطقة في عام ٢٠١٨. ولا بد من بذل الجهود لتخفيف وتجاوز أثر تعطل الخدمات والإمدادات الصحية خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتظهر النماذج أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء، فقد يؤدي التعطل الكامل لمدة ستة أشهر في الخدمات الخاصة بالفيروس، بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، إلى وفاة أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ شخص في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب الأمراض المرتبطة بالإيدز، بما في ذلك مرض السل.

**السل:** يعتبر السل من أكبر مسببات الوفاة العالمية الناجمة عن عامل معدٍ واحد، وهو عاشر الأسباب الرئيسية للوفاة عموماً. وفي عام ٢٠١٨، أصيب ما يقدر بـ ١٠ ملايين شخص بمرض السل (بينهم ٨٩ في المائة من البالغين، و٦٣ في المائة من الذكور، و٨,٦ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وانخفض معدل الإصابة بالسل من ١٧٢ حالة جديدة وانتكاسة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤١ شخص لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٥ ثم إلى ١٣٢ شخص في عام ٢٠١٨. وانخفض معدل الوفيات بالسل بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨ و٨ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨. ويطرح السل المقاوم للأدوية تحدياً مستمراً؛ ففي عام ٢٠١٨، كان هناك ٤٨٤.٠٠٠ حالة جديدة مقاومة للعقار ريفامبيسين، وهو دواء الخط الأول الأكثر فعالية. وهناك ثغرات كبيرة مستمرة

نسبة الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد أمراض المناطق المدارية المهملة من إجمالي السكان، ٢٠١٠ و٢٠١٨ (نسبة مئوية)



عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٠ و٢٠١٨ (لكل ١٠٠٠ من السكان غير المصابين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤)



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

## لم يرق العالم إلى مستوى الوفاء بوعده بتوفير التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠

تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل جميع الناس على ما يحتاجون إليه من خدمات صحية، في أي زمان ومكان، دون التعرض لعسر مالي. وتشمل هذه التغطية كامل مجموعة الخدمات الصحية الأساسية، ابتداءً من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية التكميلية. وقد قُدر عدد الأشخاص الذين تشملهم الخدمات الصحية الأساسية في عام ٢٠١٧ بين ٢,٥ بليون شخص و٣,٧ بلايين شخص - أي ما يتراوح بين حوالي ثلث ونصف سكان العالم. وفي البلدان المنخفضة الدخل لم تشمل هذه التغطية بالكامل إلا ما نسبته ١٢ إلى ٢٧ في المائة من السكان في تلك السنة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن هذه الخدمات لن تغطي سوى ٣٩ إلى ٦٣ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

وتؤدي أزمة جائحة كوفيد-١٩ إلى تعطيل الخدمات الصحية الأساسية في مختلف أنحاء العالم. فقد تم تعليق بعض الخدمات لتحرير الموارد لصالح مرضى كوفيد-١٩ وللتقليل من خطر العدوى. كما انخفض الطلب على بعض الخدمات الحيوية إذ سعى المرضى لتخفيف العبء عن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى. وإذا كان للتغطية الصحية الشاملة أن تصبح حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠٣٠، لا بد من إحداث تسارع كبير في النمو في توفير الخدمات الصحية الأساسية واستخدامها.

## النفقات الصحية التي يتكبدها الفرد من جيبه مباشرة أخذت في الارتفاع لتبلغ مستويات لا يمكن أن تستمر، فهي تدفع الملايين إلى براثن الفقر المدقع

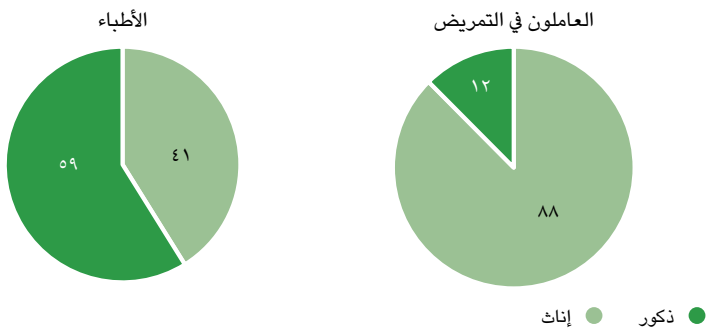
لا يزال تحقيق التغطية الصحية الشاملة يمثل تحدياً على مستوى العالم ككل. وبتزايد عدد الأشخاص الذين يتكبّدون نفقات صحية كبيرة من جيبيهم مباشرة ويُرحح أن هذا العدد سيستمر في التزايد. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة السكان الذين ينفقون أكثر من ١٠ في المائة من ميزانيات أسرهم لدفع تكاليف الخدمات الصحية، من ٩,٤ في المائة إلى ١٢,٧ في المائة (٩٢٧ مليون شخص) بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب ٩٠ مليون شخص دُفعوا إلى براثن الفقر المدقع بسبب مدفوعات صحية تكبّدوها من جيبيهم مباشرة في عام ٢٠١٥. ويقدر أن نحو بليون شخص سينفقون ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانيات أسرهم على الرعاية الصحية في عام ٢٠٢٠، ومعظمهم في بلدان الدخل المتوسط الأدنى. ومن المرجح أن تؤدي الخسائر في الدخل نتيجة لتدابير الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم هذه الحالة.

وتلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً حيوياً في تمويل الرعاية الصحية والبحوث الطبية وفي دعم الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-١٩. على أنه في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض الصحة الأساسية زادت من جميع الجهات المانحة بنسبة ٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠ - لتصل إلى ١٠ بلايين من الدولارات في عام ٢٠١٨ - فقد توقف إحراز التقدم في السنوات الأخيرة.

## تسلط الجائحة الضوء على نقص العاملين الطبيين في جميع أنحاء العالم، وكذلك على عبء التمريض الثقيل الواقع على النساء

من البلدان أقل من ٤٠ عاملاً في التمريض والقبالة لكل ١٠.٠٠٠ شخص. وهناك حاجة إلى إضافة ١٨ مليون عامل صحي، في المقام الأول في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

### توزيع الأطباء والعاملين في التمريض حسب الجنس، ٢٠١٣-٢٠١٨، (نسبة مئوية)

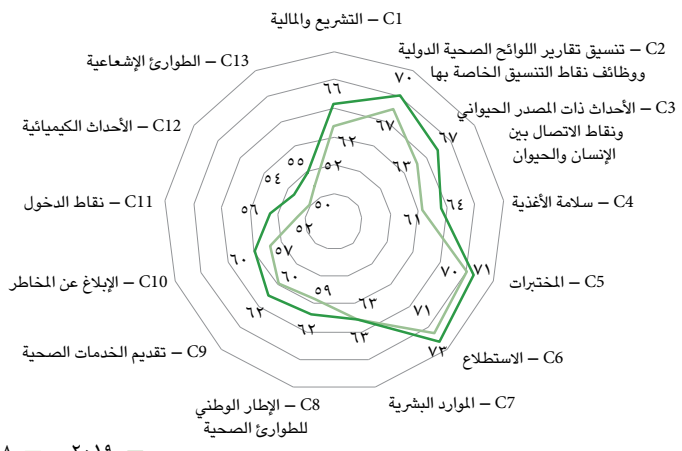


تتزايد حصة المرأة من العمالة في القطاع الصحي والاجتماعي بكثير على حصتها من العمالة في الاقتصاد العام في معظم البلدان. واستناداً إلى بيانات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ عن العالم عموماً، تشكل النساء أكثر من ٧٦ في المائة من الأطباء والعاملين في التمريض مجتمعين، لكن التوزيع بين المهنتين يختلف اختلافاً كبيراً. فالمرأة تمثل ما يزيد قليلاً عن ٤٠ في المائة من الأطباء، ولكن ما يقرب من ٩٠ في المائة من العاملين في التمريض. وتظهر الدراسات الحديثة أنه على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية القوى العاملة في القطاعين الصحي والاجتماعي، إلا أن تمثيلهن غالباً ما يكون ناقصاً على مستوى الإدارة العليا.

وتسلط الجائحة الضوء على النقص الحالي في المهنيين الصحيين في العديد من البلدان، ولا سيما في المناطق ذات العبء الأكبر من الأمراض. ويوجد لدى أكثر من ٤٠ في المائة من جميع البلدان أقل من ١٠ أطباء لكل ١٠.٠٠٠ شخص؛ ولدى أكثر من ٥٥ في المائة

## سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى مزيد من التأهب في حالات الطوارئ الصحية العامة

### درجات تقييم القدرات وفقاً لتقارير اللوائح الصحية الدولية، ٢٠١٨ و ٢٠١٩



ملحوظة: قدم ١٩١ بلداً تقارير في عام ٢٠١٨؛ و١٦٦ بلداً تقارير في عام ٢٠١٩.



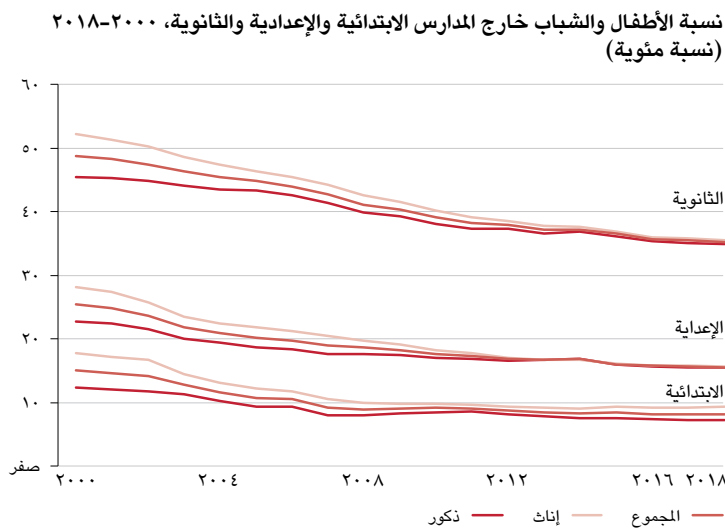
## ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع



على الرغم من التقدم المحرز، فإن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق غايات التعليم لعام ٢٠٣٠. وكانت التوقعات، قبل أزمة الفيروس التاجي، قد أظهرت أنه في عام ٢٠٣٠ سيكون هناك أكثر من ٢٠٠ مليون طفل خارج المدرسة، وأن ٦٠ في المائة فقط من الشباب سيكملون التعليم الثانوي. وقد أنزلت الجائحة ضربة قاسية ومفاجئة بنظم التعليم في جميع أنحاء العالم. وأثر إغلاق المدارس بهدف وقف انتشار الإصابة بكوفيد-١٩ على الغالبية الساحقة من الطلاب في العالم. وللتعليم المعطل أثره السلبي على نتائج التعلم والنماء الاجتماعي والسلوكي لدى الأطفال والشباب. ويُعتبر الأطفال والشباب في

الجماعات الضعيفة والمحرومة معرضين بشكل خاص لخطر الاستبعاد من التعليم. فالجائحة تعمق أزمة التعليم وتوسع نطاق ما يوجد من لا مساواة في التعليم.

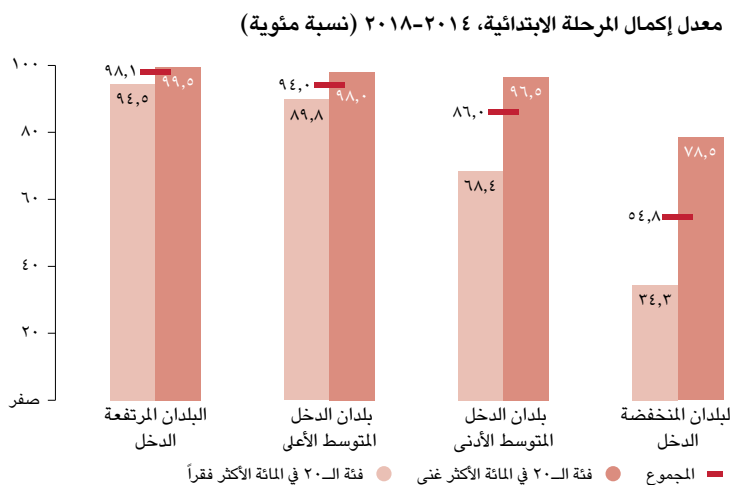
### يمكن لإغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم أن يؤدي إلى عكس اتجاه ما أحرز خلال السنين من تقدم في مجال الوصول إلى التعليم



قبل أزمة الفيروس التاجي، كانت نسبة الأطفال والشباب خارج المدارس الابتدائية والثانوية قد انخفضت من ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، كان هناك ٢٥٨ مليون طفل وشباب لا يزالون خارج المدرسة في عام ٢٠١٨، ويعيش ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا. وتواجه البنات عوائق أكثر من البنين في المرحلة الابتدائية. وعلى الصعيد العالمي في ٢٠١٨، كان عدد البنات في سن المدرسة الابتدائية خارج المدرسة أعلى بنحو ٥,٥ مليون من عدد البنين. ويشهد اتضاح الحرمان الذي تواجهه البنات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان هناك ١٢٨ من البنات في مقابل كل ١٠٠ من البنين خارج المدرسة الابتدائية في ذلك العام.

وفي عام ٢٠٢٠، ومع انتشار جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم، نفذ أكثر من ١٩٠ بلداً إغلاقاً للمدارس على الصعيد الوطني. وكان حوالي ٩٠ في المائة من جميع الطلاب (١,٥٧ بليون) خارج المدرسة. ومع أن حلول التعليم عن بعد قُدمت في أربعة من أصل كل خمسة بلدان مع إغلاق المدارس، إلا أن ٥٠٠ مليون طفل وشباب على الأقل مستبعدون حالياً من هذه الخيارات. ومن المرجح أن يؤدي النطاق الهائل لإغلاق المدارس إلى إحباط التقدم في الوصول إلى التعليم.

### بدون إجراءات تصحيحية، فإن آثار جائحة كوفيد-١٩ ستزيد من العقبات التي يواجهها الأطفال الفقراء في إكمال تعليمهم



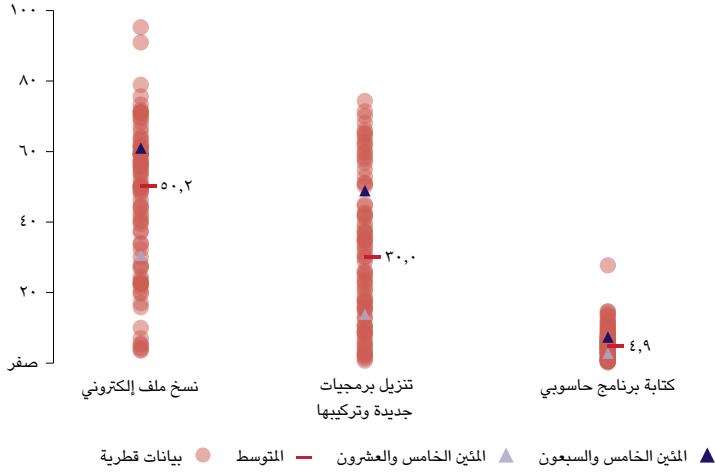
يرمي الهدف ٤ إلى إبقاء الأطفال في المدرسة وضمان إكمالهم للتعليم. وقد قُدِّر المعدل العالمي لإكمال التعليم الابتدائي بحوالي ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٩، مما يمثل ارتفاعاً عن عام ٢٠٠٠ عندما كانت النسبة المقابلة ٧٠ في المائة. وبلغت المعدلات للمدارس الإعدادية والثانوية ٧٣ في المائة و٤٩ في المائة، على التوالي، مع وجود تفاوت كبير بين الفئات السكانية. وعلى سبيل المثال، فإن معدل إكمال التعليم الابتدائي في البلدان المنخفضة الدخل يبلغ ٣٤ في المائة بالنسبة للأطفال في فئة الـ ٢٠ في المائة الأكثر فقراً بين الأسر و٧٩ في المائة بالنسبة للأطفال في فئة الـ ٢٠ في المائة الأكثر غنى بين الأسر. ولوحظت تفاوتات مماثلة في معدلات إكمال المدارس الإعدادية والثانوية.

ومن المرجح أن تتأثر نتائج التعليم بسبب أشهر الغياب عن المدرسة نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وعلى المدى الأطول، يرتبط التغيب المطول عن المدرسة بانخفاض معدلات إبقاء الطلاب في المدارس وتخرجهم منها ويتبدد نتائج التعلم، لا سيما بين شرائح السكان المحرومة بالفعل، بما في ذلك أفراد الأسر الفقيرة والطلاب ذوي الإعاقة.



## لا يزال التعلم عن بُعد بعيداً عن متناول معظم الطلاب في البلدان الأشد فقراً

نسبة السكان الذين تتباين مستوياتهم في مهارات الحاسوب، ٢٠١٤-٢٠١٨ (نسبة مئوية)



خلال جائحة كوفيد-١٩، يوفر العديد من المدارس التعلم عن بُعد للطلاب من خلال فصول افتراضية بغية التخفيف من أثر إغلاق المدارس. وفي حين أن ذلك يمثل خياراً بالنسبة لبعض الطلاب، فإنه خيار بعيد المنال بالنسبة للكثيرين. ذلك أن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى أجهزة الحاسوب والإنترنت في المنزل، فضلاً عن انخفاض مستوى المهارات المتعلقة بالحاسوب، يعرض العديد من الطلاب المهمشين بالفعل إلى تفاقم وضعهم غير المؤاتي.

وفي عام ٢٠١٩، كانت إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل متاحة لنحو ٨٧ في المائة من الأسر الأوروبية، مقارنة بـ ١٨ في المائة من تلك الموجودة في أفريقيا. وتنعكس الثغرة الرقمية أيضاً في ملكية أجهزة الحاسوب: إذ أن ٧٨ في المائة من الأسر الأوروبية كانت تمتلك جهاز حاسوب في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١ في المائة في أفريقيا.

كما يعتمد نجاح التعلم عن بُعد على مهارات الحاسوب لدى المعلمين والوالدين. ففي نحو نصف البلدان الـ ٨٦ التي تتوفر عنها بيانات، كان أقل من نصف السكان يتمتعون بمهارات أساسية في مجال الحاسوب، من قبيل التمكن من نسخ ملف إلكتروني. وتنخفض النسبة عن ذلك فيما يتعلق بالمهارات الأكثر تعقيداً، مثل تنزيل برمجيات جديدة وتركيبها وكتابة برنامج حاسوبي متخصص.

## يخلق إغلاق المدارس مخاطر إضافية على صحة الأطفال الضعفاء وسلامتهم

الأطفال وزوج الأطفال والحمل المبكر. وكثيراً ما يلجأ أطفال الأسر الفقيرة للعمل بمهدف التعويض عن دخل الأسرة الضائع. وعلاوة على ذلك، يطرح انخفاض إنتاجية الوالدين العاملين تحديات اقتصادية سواء للأسرة أو للمجتمع.

ويُرجح أن يكون لتكلفة مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض الإيرادات الضريبية بسبب الانكماش الاقتصادي أثر سلبي على الإنفاق الحكومي على التعليم وعلى المعونة العالمية المقدمة للقطاع.

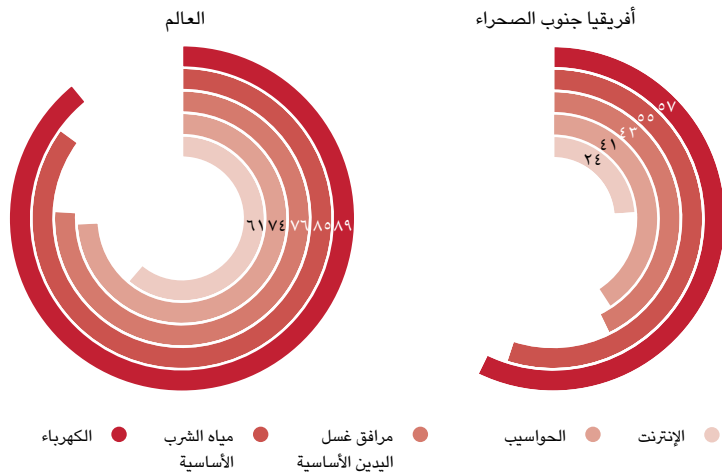
بالنسبة لملايين الأطفال حول العالم، فإن المدرسة ليست مجرد مكان للتعلم. فهي مكان آمن أيضاً يُبعدهم عن العنف ويتلقون فيه الوجبات المجانية والخدمات الصحية والتغذية مثل اللقاحات، والتخلص من الديدان، ومكملات الحديد. وخلال فترة انتشار الجائحة، فقد ما يقدر بنحو ٣٧٩ مليون طفل وجباتهم المدرسية بسبب إغلاق المدارس. وبدون هذه الوجبات، يتعرض كثير من الأطفال للجوع، مما يهدد أيضاً جهاز المناعة لديهم وقدرتهم على مقاومة الأمراض.

وكما تُظهر دراسات الأزمات السابقة، يمكن أن يؤدي إغلاق المدارس والانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة معدلات العنف ضد الأطفال وعمالة

## سيؤدي الافتقار إلى البنى التحتية الأساسية في المدارس، مثل مرافق غسل اليدين، إلى مضاعفة صعوبات التعافي من جائحة كوفيد-١٩

من التدريب المطلوب ٨٥ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية و ٨٦ في المائة من معلمي المدارس الثانوية في جميع أنحاء العالم. ولدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى نسبة من المدرسين المدربين، وهي ٦٤ في المائة في المرحلة الابتدائية و ٥٠ في المائة في المرحلة الثانوية.

نسبة المدارس التي يمكنها الحصول على الموارد المدرسية الأساسية على مستوى العالم وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المرحلة الثانوية، ٢٠١٦-٢٠١٨ (نسبة مئوية) (أحدث البيانات)



يعني الافتقار إلى مرافق غسل اليدين الأساسية في العديد من المدارس في مختلف أنحاء العالم أن المعلمين والطلاب لا يتمتعون ببيئة تعليمية آمنة. وفي المناطق التي أغلقت فيها المدارس بسبب الجائحة، فإن هذا يعني أيضاً أنهم لن يتمكنوا من ممارسة تدابير النظافة الصحية الأساسية عند عودتهم إلى المدرسة. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فإن ٦٥ في المائة فقط من المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم لديها مرافق أساسية لغسل اليدين. وترتفع هذه النسبة بعض الشيء في المدارس الإعدادية والثانوية، إذ أنها تبلغ ٧١ في المائة و ٧٦ في المائة على التوالي. ومن بين جميع المناطق، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر التحديات، إذ أن مرافق غسل اليدين الأساسية لا تتوفر إلا في ٣٨ في المائة من المدارس الابتدائية وفي ٤٣ في المائة من المدارس الثانوية.

كما يفتقر العديد من المدارس إلى الموارد الأساسية الأخرى، مثل الكهرباء ومياه الشرب النظيفة وأجهزة الحاسوب وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. وعلى الصعيد العالمي، يحصل ٨٩ في المائة من المدارس الثانوية على الكهرباء، و ٨٥ في المائة على مياه الشرب الأساسية، و ٧٤ في المائة على الحواسيب، و ٦١ في المائة على الإنترنت. أما الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فهم الأشد حرماناً: إذ لا يحصل من المدارس الثانوية على الكهرباء إلا ٥٧ في المائة، وعلى مياه الشرب إلا ٥٥ في المائة، وعلى الحواسيب إلا ٤١ في المائة، وعلى الإنترنت إلا ٢٤ في المائة.

وتتمثل إحدى الخطوات المهمة نحو تحقيق هدف جودة التعليم للجميع في توفير عدد كافٍ من المعلمين المدربين للفصول الدراسية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، تلقى الحد الأدنى



## تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أحدثت الالتزامات الدولية الخاصة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين تحسينات في بعض المجالات: فقد انخفضت في السنوات الأخيرة معدلات زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وارتفع تمثيل المرأة في الساحة السياسية ليلعب أعلى مستوى له من أي وقت مضى. لكن الوعد بعالم تتمتع فيه كل امرأة وفتاة بالمساواة الكاملة بين الجنسين، ويعالم أزيلت فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن، لا يزال دون تحقيق. وفي واقع الحال، يُرحب أن هذا الهدف لا يزال أبعد كثيراً من ذي قبل، خاصة وأن النساء والفتيات يتعرضن بشدة لضربات جائحة كوفيد-١٩. فالأزمة أخذت في خلق ظروف ساهمت حتى الآن في إحداث طفرة في عدد البلاغات عن العنف ضد النساء والفتيات، ويمكن أن تُسبب زيادة في زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. علاوة على ذلك، من

### تكثف جائحة كوفيد-١٩ من خطر العنف ضد النساء والفتيات

أدى الإغلاق بسبب جائحة الفيروس التاجي إلى حبس كثير من النساء والفتيات في منازلهن، وأحياناً مع شركاء يسيئون إليهن، مما يعرضهن لمزيد من مخاطر العنف المنزلي. وحتى قبل الجائحة، كان العنف البدني والجنسي ضد النساء شائعاً جداً. ووفقاً لاستقصاءات أجريت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧ في ١٠٦ من البلدان، فإن ١٨ في المائة من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة تعرضن لهذا العنف من قبل شريك حميم حالي أو سابق خلال فترة الـ ١٢ شهراً السابقة على الاستقصاء.

وبالفعل، تُظهر بيانات العديد من البلدان زيادة فيما يرد إلى خطوط الهاتف المكرسة للمساعدة وإلى المآوي والملاجئ المخصصة للنساء وإلى الشرطة، من بلاغات عن العنف المنزلي. ومن الأهمية بمكان، عند النظر في هذه البيانات، أن تأخذ بعين الاعتبار أن أقل من

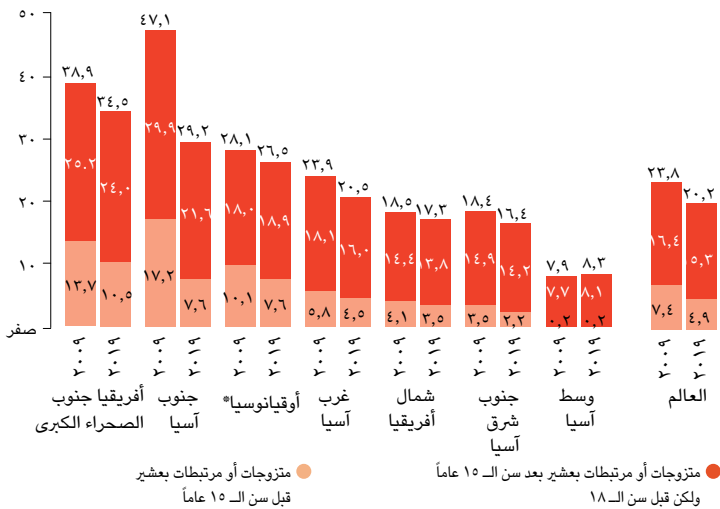


الأرجح أن تتولى النساء معظم أعمال الرعاية الإضافية بسبب إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية. كما تعمل النساء في الخطوط الأمامية لمكافحة الفيروس التاجي، إذ يمثلن ما يقارب ٧٠ في المائة من مجموع العاملين الصحيين والاجتماعيين على مستوى العالم ككل.

٤٠ في المائة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف يبلغن عن هذه الجريمة أو يطلبن المساعدة. والبقاء في المنزل مع شريك مسيء، وعدم التمكن في بعض البلدان من الوصول إلى الهواتف المحمولة أو الإنترنت، يصعبان على النساء الحصول على المساعدة بأمان. ووفقاً لبيانات من ٦٦ بلداً خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، كانت ملكية الهواتف المحمولة بين النساء، في المتوسط، تقل بـ ٦,٨ نقاط مئوية عن ملكيتها بين الرجال. كما أن النساء أكثر عرضة لمراقبة هواتفهن من قبل شركاء مسيئين أو مسيطرين. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب انقطاع الخدمات وإغلاقها، فإن النساء اللاتي يتعرضن للعنف يحصلن على قدر أقل من الدعم ويمكن ألا يلتصقن أو يتمكن من الحصول على الرعاية الطبية، في حال اللزوم.

### يمكن للوباء العالمي أن يحبط ما تحقق من تقدم نحو إنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

نسبة النساء بين سن الـ ٢٠ و٢٤ عاماً اللاتي كن متزوجات أو مرتبطات بعشيرة قبل سن الـ ١٥ عاماً، وقبل سن الـ ١٨ عاماً، حول عام ٢٠٠٩ وحول عام ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



ملحوظة: تشير قيم عام ٢٠١٩ إلى أحدث البيانات المتاحة عن ٩١ بلداً (تغطي ٧٧ في المائة من نساء العالم اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة) خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩. وتشير قيم عام ٢٠٠٩ إلى أحدث البيانات المتاحة عن هذه البلدان خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩. ولا يبين الرسم فترات الثقة، كما يمكن ألا يكون لا يظهر من اختلافات بمرور الوقت أي دلالة إحصائية.

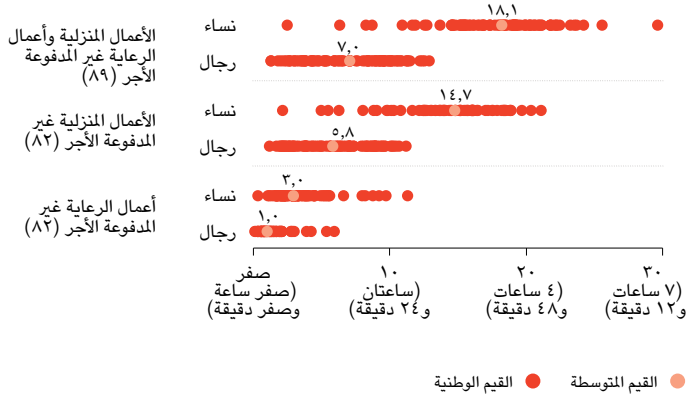
يعتبر الزواج قبل سن الـ ١٨ عاماً انتهاكاً لحقوق الإنسان، وهو يؤثر في الأغلب على الفتيات، ويمكن أن يؤدي إلى حياة من الضعف والحرمان مدى الحياة. وهناك امرأة واحدة من كل خمس نساء (٢٠,٢ في المائة) تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً كانت قد تزوجت قبل سن الـ ١٨ عاماً في عام ٢٠١٩، مقارنة بنحو امرأة واحدة من كل أربع نساء (٢٣,٨ في المائة) قبل ١٠ سنوات. وشهدت منطقة جنوب آسيا أكبر انخفاض خلال هذه الفترة. واليوم، يبلغ خطر زواج الأطفال أعلى مستوياته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن المعدل يزيد على امرأة واحدة بين كل ثلاث نساء (٣٤,٥ في المائة) تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة، كانت قد تزوجت قبل سن الـ ١٨. ويمكن لإغلاق المدارس وتفقم الفقر بسبب الجائحة أن يعرض المزيد من الفتيات للخطر.

ويمثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكاً صارخاً آخر لحقوق الإنسان. وقد تعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في ٣١ بلداً تتركز فيها هذه الممارسة؛ ويقع نصف هذه البلدان في غرب أفريقيا. ومع أن هذه الممارسة الضارة آخذة في الانخفاض، هناك بلدان لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية شاملاً لجميع النساء تقريباً - حيث بترت الأعضاء التناسلية لـ ٩ على الأقل من كل ١٠ من الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً. وحتى في البلدان التي أصبحت فيها هذه الممارسة أقل شيوعاً، وبسبب النمو السكاني، يتعين تسريع التقدم ١٠ أضعاف لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء التام على هذه الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتسبب جائحة كوفيد-١٩ بتعطيل برامج القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مما يمكن أن يهدد التقدم.



## تقضي النساء وقتاً أطول من الرجال في العمل بدون أجر، وهو عبء من المرجح أن يزداد ثقله خلال فترة الجائحة

نسبة الوقت الذي ينفق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، للنساء والرجال، ٢٠١٨-٢٠٠١ (أحدث البيانات) (نسبة مئوية من الوقت الذي ينفق في اليوم الواحد)



ملحوظة: يعكس الشكل البيانات المتاحة عن ٨٩ بلداً ومنطقة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٠١. ويرد بين قوسين عدد البلدان والمناطق الممثلة في كل نوع من أنواع العمل غير المدفوع الأجر.

في اليوم المتوسط، تقضي النساء حوالي ثلاثة أضعاف عدد الساعات في الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر، بالمقارنة بالرجال، وفقاً لأحدث بيانات وردت من ٨٩ بلداً ومنطقة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٨. بل إن الوقت الذي تقضيه النساء في هذه الأنشطة يميل إلى أن يكون أعلى من ذلك بالنسبة للنساء اللاتي لديهن أطفال صغار في المنزل. وفي نحو ٧٥ في المائة من البلدان التي لديها بيانات عن الاتجاهات، لوحظ انخفاض صغير في الوقت الذي تقضيه النساء في الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالوقت الذي يقضيه الرجال.

وتحدث أزمة كوفيد-١٩ تغييراً جذرياً في كيفية قضاء الناس وقتهم، ولا سيما النساء. وغالباً ما يكون لذلك تأثير سلبي على رفاههن. وقد أظهر استقصاء أجري في ١٧ بلداً أن النساء والرجال يتحملون مزيداً من المسؤولية عن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأسرة خلال فترة الإغلاق، ولكن الجانب الأعظم من العمل لا يزال يقع على كاهل النساء والفتيات، مما يعكس استمرار النمط الذي كان شائعاً قبل الجائحة.

## تتولى النساء بشكل متزايد مواقع السلطة، لكن العالم لا يزال بعيداً عن التكافؤ

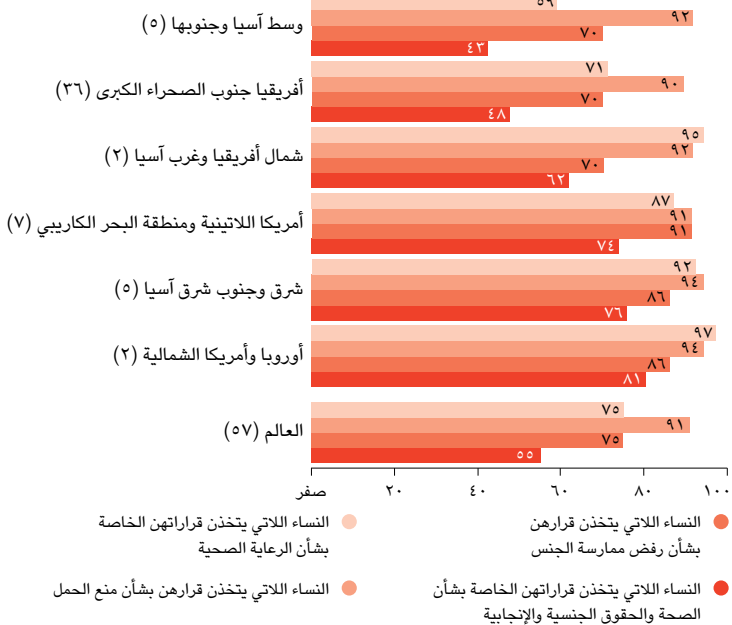
وفي عام ٢٠١٩، كانت النساء يمثلن ٣٩ في المائة من مجموع العمال في العالم، ونصف السكان ممن هم في سن العمل في العالم، ولكنهن لم يتجاوزن نسبة الـ ٢٨ في المائة من مناصب الإدارة (مقابل ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠). وتواجه النساء عوائق أكبر مما يواجهها الرجال في الحصول على عمل. وحتى عندما يحصلن على عمل، فإنهن غالباً ما يُستبعدن من مناصب صنع القرار. وفي عام ٢٠١٩، شكلت النساء ٤١ في المائة من مناصب الإدارة في جنوب شرق آسيا و ٤٠ في المائة في أمريكا الشمالية، ولكن النسبة المقابلة في شمال أفريقيا لم تتجاوز ٨ في المائة.

وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، تعلق أهمية حاسمة على كون المرأة ممثلة بشكل عادل في المناصب القيادية المتعلقة بالجائحة. فمن شأن ذلك أن يساعد على تجنب تعميق التفاوتات القائمة، وكذلك أن يكفل إدراج الأبعاد الجنسانية واستثمارات المساواة بين الجنسين في تشريعات الاستجابة والإنعاش وفي الرزم الاقتصادية والميزانيات خلال فترة الجائحة وما بعدها.

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية (المجالس الأدنى والبرلمانات ذات المجلس الواحد) يبلغ ٢٤,٩ في المائة - ارتفاعاً من ٢٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وتراوحت نسبة تمثيل الإناث بين أكثر من ٣٠ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، وبين ما لا يزيد عن ٦,٢ في المائة في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا). وتُظهر بيانات ١٣٣ بلداً ومنطقة أن النساء الآن يتمتعن بإمكانية أفضل للوصول إلى مناصب صنع القرار على المستوى المحلي، حيث يشغلن ٣٦,٣ في المائة من المقاعد المنتخبة في الهيئات التداولية المحلية. وفي الهيئات التشريعية في البرلمانات الوطنية وعلى مستوى الحكومات المحلية لم يبلغ التوازن بين الجنسين (٤٠ في المائة أو أكثر) إلا ما نسبته ١٣ في المائة و ١٥ في المائة من البلدان، على التوالي. وإلى حد كبير، يعزى هذا التقدم إلى فرض حصص على توزيع المقاعد التشريعية على أساس جنساني.

## يمتد افتقار النساء إلى سلطة اتخاذ القرار حتى إلى القرارات المتعلقة بصحتهن الإنجابية

نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً ويتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أحدث البيانات عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨ (نسبة مئوية)



ملحوظة: يرد بين قوسين عدد البلدان التي لديها بيانات قابلة للمقارنة مستقاة ومدرجة في مجموعات الأرقام الإقليمية.

أكثر بقليل من نصف جميع النساء (٥٥ في المائة) يتخذن قراراتهن بأنفسهن عندما يتعلق الأمر بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وذلك استناداً إلى بيانات الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨ المتاحة من ٥٧ بلداً حول النساء المتزوجات أو المرتبطات بعشير واللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة. كما وجد التحليل أن النساء يتمتعن بأكبر قدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار بشأن استخدام وسائل منع الحمل (٩١ في المائة). ومع ذلك، فإن ثلاث نساء فقط من كل أربع نساء يتخذن قراراتهن بأنفسهن فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو بشأن ممارسة الجنس أم لا.

والتقدم المحرز على الجبهات الأخرى مشجع: ففي عام ٢٠١٩، وضعت البلدان ٧٣ في المائة من القوانين واللوائح اللازمة لضمان الوصول الكامل إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على أساس المساواة، وفقاً لبيانات من ٧٥ بلداً. وكانت النتائج مشجعة بشكل خاص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي المتوسط، وضعت البلدان ٨٧ في المائة من القوانين واللوائح اللازمة لخدمات المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية؛ و ٩١ في المائة من تلك القوانين واللوائح اللازمة لتوفير خدمات العلاج والرعاية المتعلقة بالفيروس؛ و ٩٦ في المائة فيما يتعلق بالسرية الخاصة بالفيروس. وفي الوقت نفسه، وضعت البلدان ٧٩ في المائة من القوانين واللوائح ذات الصلة التي تقضي بوجوب توفر الموافقة الكاملة والحرّة والمستنيرة لدى الأشخاص قبل تلقي خدمات منع الحمل، بما في ذلك خدمات التعقيم.



## ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة



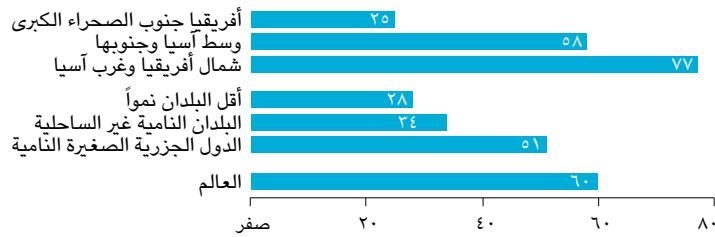
أبرزت أزمة الفيروس التاجي ما للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أهمية حاسمة لحماية صحة الإنسان. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال بلايين الناس في مختلف أنحاء العالم يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية. ويتعين اتخاذ إجراءات فورية لتحسين إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمنع العدوى ولاحتماء انتشار جائحة كوفيد-١٩.

والمياه ليست ضرورية للصحة وحدها، ولكن أيضاً للحد من الفقر ولالأمن الغذائي والسلام وحقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية والتعليم. ومع ذلك، تواجه البلدان تحديات متزايدة تتعلق بندرة المياه، وتلوثها، وبتدهور النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه، وبالتعاون بشأن

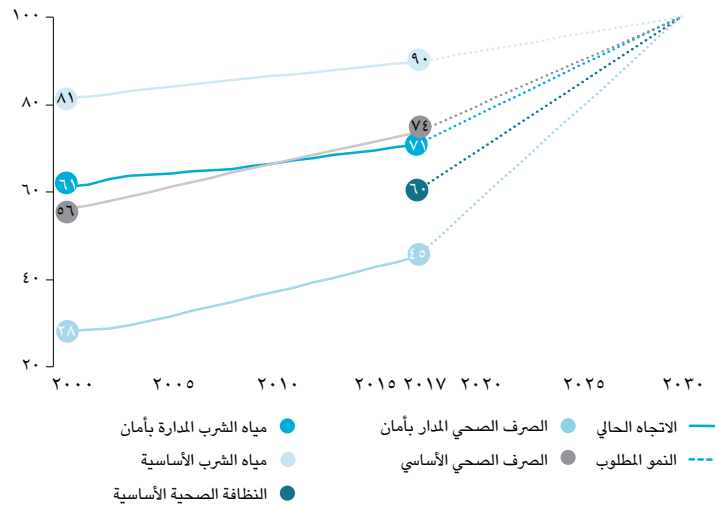
أحواض المياه العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثغرات التمويل والنظم الحكومية الضعيفة تمنع كثيراً من البلدان من تحقيق التقدم المطلوب. وإذا لم تشهد معدلات التقدم الحالية ارتفاعاً كبيراً، فإن غايات الهدف ٦ لن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠.

### يكتسب سدّ الثغرات في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أهمية حاسمة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأمراض

نسبة السكان الذين لديهم مرفق لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات أساسية مدارة بأمان في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٧-٢٠٢٠، والنمو المطلوب، ٢٠١٧-٢٠٣٠ (نسبة مئوية)



ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال ٢,٢ بليون شخص في مختلف أنحاء العالم يفتقرون إلى مياه الشرب المدارة بأمان، ويشمل هذا الرقم ٧٨٥ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب الأساسية. كما ارتفع عدد السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٧. غير أنه لا يزال هناك ٤,٢ بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي المدارة بأمان، بما في ذلك ٢ بليون شخص بدون مرافق أساسية للصرف الصحي. ومن بين هؤلاء، يمارس ٦٧٣ مليون شخص التغوط في العراء.

ويعدّ غسل اليدين أحد السبل الأقل تكلفة والأكثر سهولة والأشدّ فعالية لمنع انتشار الفيروس التاجي. ولكن في عام ٢٠١٧، كان ٦٠ في المائة فقط من الناس لديهم مرفق أساسي لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل. وفي أقل البلدان نمواً، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٨ في المائة. وهذا يعني أنه في عام ٢٠١٧، كان ما يقدر بـ ٣ بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى إمكانية غسل أيديهم بأمان في المنزل. وهناك تفاوت صارخ بين المناطق: ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان ٧٥ في المائة من السكان (٧٦٧ مليون شخص) يفتقرون إلى مرافق غسل اليدين الأساسية، تليها منطقة وسط وجنوب آسيا حيث تصل النسبة إلى ٤٢ في المائة (٨٠٧ ملايين شخص)، وشمال أفريقيا وغرب آسيا حيث تصل هذه النسبة إلى ٢٣ في المائة (١١٦ مليون شخص).

ولا تتوفر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية دائماً في الأماكن التي يلتمس فيها الناس الرعاية الطبية: ففي عام ٢٠١٦، كان واحد من كل أربعة مرافق للرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم يفتقر إلى إمدادات المياه الأساسية، وواحد من كل خمسة ليس لديه خدمات للصرف الصحي، واثنان من كل خمسة ليس لديهما صابون وماء ومعقم لليدين كحولي الأساس، في نقاط الرعاية. علاوة على ذلك، كان ما نسبته ٤٧ في المائة من المدارس في جميع أنحاء العالم تفتقر إلى مرافق غسل اليدين بالماء والصابون. ويكتسب سدّ الثغرات في هذه المجالات أهمية حاسمة لتوفير رعاية صحية فعالة ولاحتماء انتشار جائحة كوفيد-١٩.

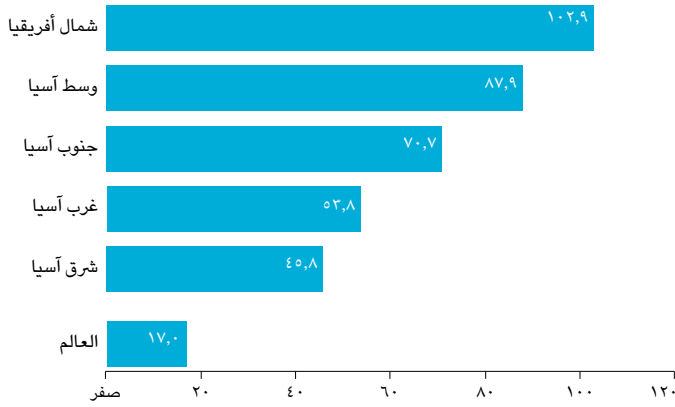
### هناك حاجة إلى تسريع التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

تشغيلي مشترك بين البلدان، ما نسبته ٥٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد أبلغ ١٧ بلداً فقط أن جميع أحواضها العابرة للحدود مشمولة بهذه الترتيبات. وهناك حاجة إلى بذل جهود كبرى لضمان تفعيل التعاون في جميع الأحواض العابرة للحدود.

يأتي أكثر من ٦٠ في المائة من تدفق المياه العذبة في العالم من أحواض تعبر الحدود الوطنية. ويمثل التعاون عبر الحدود شرطاً أساسياً للإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه العذبة وللتكامل الإقليمي السلمي. ووفقاً لبيانات من ٦٧ بلداً من أصل ١٥٣ من البلدان التي تتشارك في مياه عابرة للحدود، بلغ متوسط حصة الأحواض الوطنية العابرة للحدود والخاضعة لترتيب

## تهديد المستويات المخيفة من الإجهاد المائي في كثير من المناطق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة

مستويات الإجهاد المائي (المسحوب من المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة)، المناطق الفرعية ذات الإجهاد المائي المرتفع والمرتفع جداً، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



يمكن أن يؤدي الإجهاد المائي المرتفع - أي سحب كميات من المياه العذبة من المصادر الطبيعية تتجاوز كثيراً كميات المياه العذبة المتاحة من تلك المصادر - إلى عواقب مدمرة على البيئة، كما يمكن أن يحد من التنمية المستدامة أو أن يعكس ما تحقق منها. ويمكن للإجهاد المائي، إذا لم يتم التخفيف منه، أن يؤدي إلى ندرة المياه، وبالتالي إلى تشريد ما يقدر بنحو ٧٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال نسبة الإجهاد المائي البالغة ١٧ في المائة نسبة مأمونة؛ على أن هذه النسبة الإجمالية تحجب خلفها فوارق إقليمية كبيرة. فمناطق شمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا تسجل مستويات من الإجهاد المائي تفوق نسبة الـ ٧٠ في المائة، وتتبعها منطقتا غرب آسيا وشرق آسيا، حيث تتراوح مستويات الإجهاد المائي بين ٤٥ في المائة و٥٥ في المائة.

ويمكن بزيادة كفاءة استخدام المياه الحد من مخاطر الإجهاد المائي، مما يعزز القدرة على الصمود على الصعيدين الاقتصادي والبيئي معاً. وعلى المستوى العالمي، كانت كفاءة استخدام المياه ١٨,٢٠ دولاراً للمتر المكعب في عام ٢٠١٧. وتتراوح التقديرات بين ٠,٢٠ من الدولار للمتر المكعب في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة، إلى ١١٩٧ دولاراً في الاقتصادات العالية التصنيع القائمة على الخدمات. وتعتبر زيادة إنتاجية المياه الزراعية تدخلاً أساسياً يمكن من تحسين كفاءة استخدام المياه.

### التمويل المتاح لغايات الهدف ٦ غير كافٍ لتلبية احتياجات البلدان

انخفضت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٨ عن العام السابق، مقارنة بزيادة قدرها ٣٨ في المائة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. واستمر الارتفاع في الالتزامات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، ولكن بنسبة ٣ في المائة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٩ في المائة في العام السابق. وأظهرت البيانات الواردة من ٢٠ بلداً وإقليمياً نامياً ثغرة تمويلية بلغت ٦١ في المائة بين الاحتياجات المحددة لتحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وما يتوفر من تمويل لتلبيتها. ولا تزال زيادة التزامات المانحين لقطاع المياه تعتبر حاسمة للتمكن من مواصلة التقدم نحو الهدف ٦.

وعلى الجانب الأكثر إشراقاً، زادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة ٦ في المائة منذ عام ٢٠١٧، لتصل إلى ٩,٤ بلايين من الدولارات في عام ٢٠١٨، على الرغم من انخفاض عام نسبته ١,٩ في المائة في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع القطاعات. كما ارتفعت المدفوعات لقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة ٩ في المائة، بما يشمل زيادة قدرها ٣٤٦ مليون دولار موجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأغراض شبكات كبيرة المياه الشرب ولصالح سياسات قطاع المياه والتنظيم الإداري الخاص به.

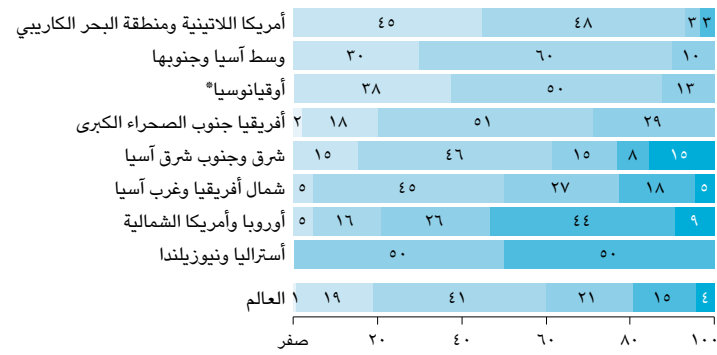
### يؤدي افتقار أشد البلدان فقراً إلى المياه العذبة إلى زيادة تعرضها لتغير المناخ وندرة المياه

توفر النظم البيئية للمياه العذبة مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية، فهي تأتي بمنافع من قبيل النقل والتصفية الطبيعية والري والحماية من الفيضانات وموائل التنوع البيولوجي. غير أن العوامل المتمثلة في النمو السكاني وتكثيف الزراعة والتوسع الحضري والإنتاج الصناعي تؤدي إلى تدهور مسطحات المياه العذبة في جميع أنحاء العالم، مما يهدد النظم الإيكولوجية وسبل عيش الناس في كل مكان. وعلى الصعيد العالمي، تغطي مسطحات المياه العذبة أكثر بعض الشيء من ٢,١ في المائة من الأرض اليابسة، لكن هذه المسطحات موزعة بشكل متفاوت. ففي البلدان المتقدمة النمو، تغطي المياه العذبة ٣,٥ في المائة، مقابل ١,٤ في المائة في البلدان النامية. أما نسبة ما تغطيه مسطحات المياه العذبة من الأرض اليابسة في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية فهي أقل بكثير إذ تبلغ ١,٢ في المائة و١ في المائة، على التوالي، مما يزيد من ضعف هذه البلدان أمام تغير المناخ وندرة المياه.

### يكشف الإطار العالمي لإدارة موارد المياه النقاب عن ضعف في التنفيذ

تعتبر الإدارة المتكاملة للموارد المائية إطاراً علمياً يغطي السياسات والمؤسسات وأدوات الإدارة وتمويل الإدارة الشاملة والتعاونية لموارد المياه. ومن بين البلدان الـ ١٧٢ التي قدمت التقارير في عام ٢٠١٨، ذكر ما نسبته ٦٠ في المائة منها مستويات في التنفيذ منخفضة جداً أو منخفضة أو متوسطة الانخفاض. ومن غير المرجح أن تحقق هذه البلدان غاية تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، كان متوسط الدرجة العالمية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه ٤٩ من أصل ١٠٠. ويتسم التنفيذ بالبطء بشكل خاص (منخفض جداً إلى متوسط الانخفاض) في حوالي ٩٠ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسط وجنوب آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، وفي ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا. ويتعين تسريع التقدم في هذه البلدان، لا سيما من حيث توليد الإيرادات لصالح التمويل المستدام.

نسبة البلدان حسب مستوى تنفيذها للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



● مرتفع جداً ● مرتفع ● متوسط الارتفاع ● متوسط الانخفاض ● منخفض ● منخفض جداً

\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.





## ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة



يواصل العالم التقدم نحو تحقيق الغايات المحددة في مجال الطاقة المستدامة، مع أن الجهود ليست بالمستوى المطلوب لبلوغ الهدف ٧ بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تم إحراز بعض التقدم في تحسين كفاءة الطاقة وتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء. غير أن الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم لا يزالون يفتقرون إلى هذه الخدمة الأساسية، وقد أصاب الركود ما تحقق من تقدم في مجال وقود وتقنيات الطبخ النظيف، مما أثر على صحة البلايين من النساء والأطفال.

وتسلط جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة الملحة للحصول على طاقة ميسورة وموثوقة للمرافق الصحية والمستشفيات لأغراض علاج المرضى، وللمجتمعات المحلية لأغراض ضخ

المياه النظيفة والوصول إلى المعلومات الحيوية، وللاطفال خارج المدرسة لأغراض التعلم عن بعد. وفي الوقت نفسه، من المؤكد أن الأزمة ستعيق الجهود نحو تحقيق الهدف ٧. وقد يؤدي انقطاع سلاسل التوريد إلى إحداث فوضى في خدمات الطاقة، ويمكن لانخفاض الدخل أن يؤدي إلى الحد من قدرة الناس على تحمل تكلفتها. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تثبيط نمو الطاقة المتجددة.

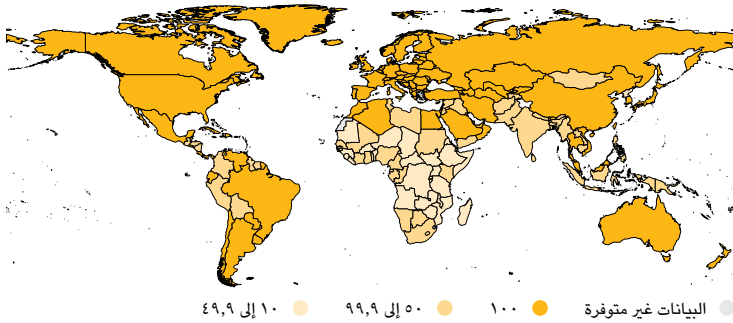
### يتزايد تركيز العجز في الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٨، مما يعني أن أكثر من بليون شخص إضافي حصلوا على هذه الخدمة الأساسية. على أن ٧٨٩ مليون شخص - ٨٥ في المائة منهم في المناطق الريفية - كانوا يفتقرون إلى الكهرباء في عام ٢٠١٨. وحافظت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب شرق آسيا على تقدم قوي بحيث تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في هذه المناطق ٩٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٨. ويتزايد تركيز العجز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو يؤثر على حوالي ٥٤٨ مليون شخص، أو ٥٣ في المائة من سكان هذه المنطقة.

وتسلط جائحة كوفيد-١٩ الضوء على الحاجة إلى كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة. وقد أظهر استقصاء أجري عام ٢٠١٨ في ستة بلدان أفريقية وآسيوية أن ربع المرافق الصحية التي غطاها الاستقصاء لم تكن مزودة بالكهرباء، في حين أن رعباً آخر منها كان يتعرض لانقطاعات مفاجئة، مما أثر على قدرة هذه البلدان على تقديم الخدمات الصحية الأساسية. وأثرت الأضرار التي لحقت بالمعدات بسبب سوء التوصيلات والتقلبات الفولطية على ٢٨ في المائة من المراكز الصحية. ويؤدي هذا العجز إلى إضعاف استجابة النظم الصحية لأزمة الفيروس التاجي.

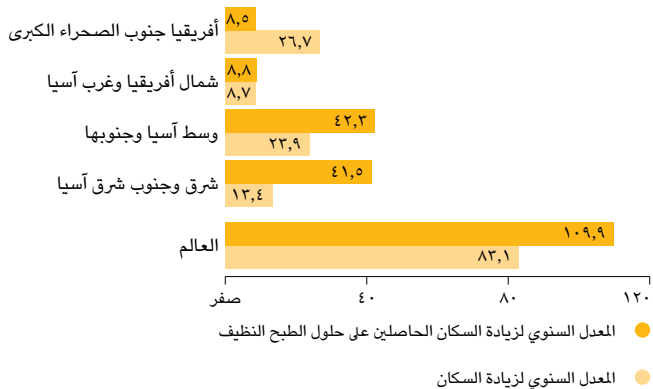
لتحقيق هدف الوصول الشامل للكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، يتعين أن يرتفع المعدل السنوي للكهربة من ٠,٨٢ نقطة مئوية حالياً إلى ٠,٨٧ خلال الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٣٠. وإذا استمر معدل التقدم الحالي على ما هو عليه، فإن ٦٢٠ مليون شخص سيظلون في عام ٢٠٣٠ يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء. على أن هذا التقدير لا يأخذ في اعتباره التعطيلات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



### بطء التقدم في حلول الطبخ النظيف يعرض صحة ما يقرب من ٣ بلايين من الناس للخطر

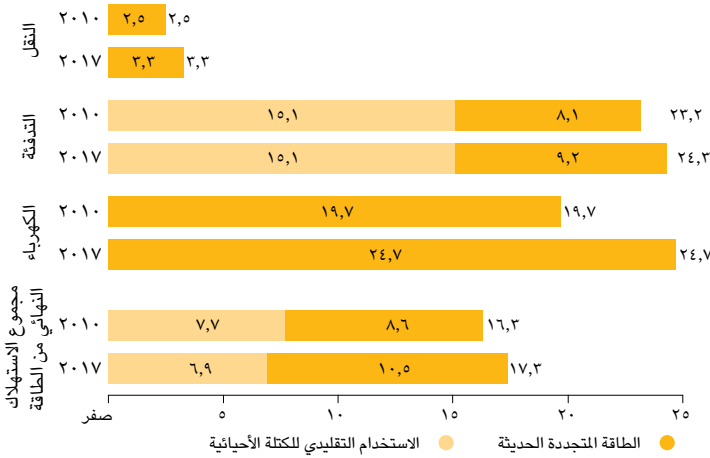
الزيادات السنوية التدريجية في عدد السكان وفي عدد السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى وقود وتقنيات الطبخ النظيف، ٢٠١٨-٢٠١٤ (ملايين الأشخاص)



كانت إمكانية الوصول إلى وقود وتكنولوجيا الطبخ النظيف قد ارتفعت من ٥٦ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٨. ولا يزال ما يقارب ٢,٨ بليون شخص لا يتمتعون بهذه الإمكانية، وهو رقم بقي على حاله تقريباً خلال العقدين الماضيين. وقد أحرقت تحسينات واعدة في مختلف المناطق الآسيوية. غير أن النمو السكاني، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوز بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ النمو في إمكانية الوصول بمعدل ١٨ مليون شخص كمتوسط سنوي. ويعدّ بطء التقدم نحو حلول الطبخ النظيف مصدر قلق عالمي بالغ، وهو يؤثر على صحة الإنسان وعلى صحة البيئة. وبموجب ما يوجد وما يُخطط له حالياً من سياسات، سيظل ٢,٣ بليون شخص محرومين من الوصول إلى وقود وتقنيات الطبخ النظيف بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يعني أن ما يقرب من ثلث سكان العالم، ومعظمهم من النساء والأطفال، سيظلون عرضة لتلوث الهواء المنزلي الضار.

## هناك حاجة إلى تكثيف الجهود في مجال الطاقة المتجددة لتحقيق الأهداف المناخية الطويلة الأجل

نسبة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة وحسب الاستخدام النهائي، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (نسبة مئوية)



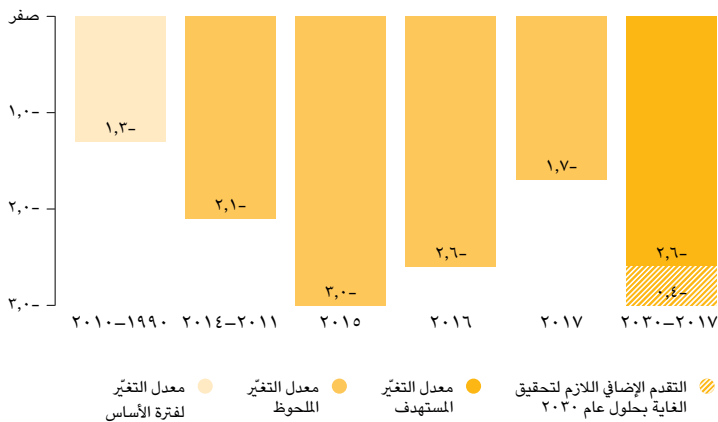
بلغت حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يمثل ارتفاعاً من ١٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ و ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي المقام الأول كانت زيادة استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة هي التي حركت هذا النمو، إذ ارتفع استهلاكها من ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

وحادث أكبر زيادة في استخدام الطاقة المتجددة من قطاع الكهرباء، وذلك بفعل التوسع السريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. لكن حصة الطاقة المتجددة في قطاعات الاستخدام النهائي للتدفئة والنقل، والتي شكلت ٨٠ في المائة من استخدام الطاقة النهائي، تخلفت كثيراً عن إمكاناتها. وهناك حاجة لتسريع استخدام الطاقة المتجددة الحديثة في جميع القطاعات للتمكن من تحقيق الغاية المتمثلة في إحداث زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة.

وفي عام ٢٠١٧، كان لدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى حصة من الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة، مع أن ٨٥ في المائة من تلك الحصة يُعزى للاستخدامات التقليدية للككتلة الحيوية. وكان لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر حصة من الطاقة المتجددة الحديثة بين جميع المناطق بسبب الاعتماد الكبير على الطاقة الكهرومائية والاستخدام الواسع النطاق للطاقة الحيوية الحديثة في جميع القطاعات.

## التحسينات في كفاءة الطاقة هي العامل الأساسي في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، غير أنها لا تفي بالغاية المحددة في هدف التنمية المستدامة

معدل تحسين كثافة الطاقة الأولية، ١٩٩٠-٢٠١٧ والمعدل المستهدف للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ (نسبة مئوية)

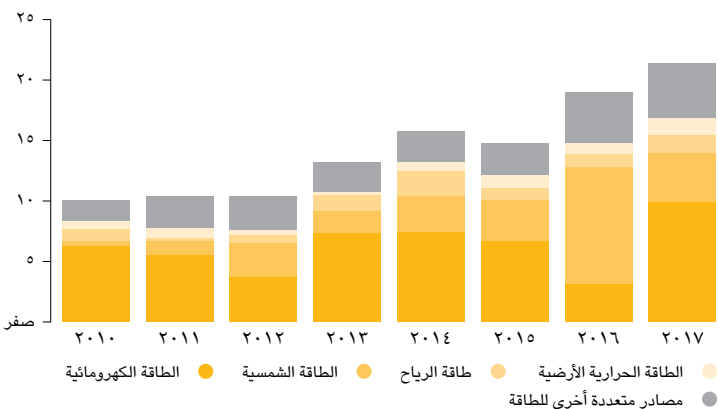


تحسين كفاءة الطاقة أمر حاسم للوصول إلى الهدف المناخي العالمي المتمثل في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي عام ٢٠١٧، بلغت كثافة الطاقة الأولية في العالم (وهي تُعرّف بأنها مجموع إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) ٥,٠ ميغاجول للدولار الواحد - مما يمثل تحسناً عن عام ٢٠١٦ بنسبة سنوية تبلغ ١,٧ في المائة، ولكن هذا التحسن السنوي هو الأدنى منذ عام ٢٠١٠. على أن التقدم بنسبة ٢,٢ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ كان أكثر استدامة من الاتجاهات التاريخية.

وتدعو غاية هدف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى مضاعفة المعدل التاريخي المتمثل في تحسن كثافة الطاقة بنسبة ١,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. والتحديات الأولية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ هي ١,٣ في المائة في ٢٠١٠ و ٢,٠ في المائة على التوالي. وهذا يشير إلى أن معدل التحسن سيصل إلى حوالي ٢,١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، مما يعني أنه سيكون دون المعدل السنوي المستهدف البالغ ٢,٦ في المائة. وسيطلب تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة معدل تحسن لا يقل عن ٣ في المائة سنوياً من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ - مما يعتبر مقولة يصعب بلوغها.

## من دواعي التشجيع أن هناك زيادة في التمويل الدولي للطاقة المتجددة، ولكن ما يصل من هذا التمويل إلى أشد البلدان فقراً لا يشكل إلا جزءاً صغيراً منه

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، حسب نوع التكنولوجيا، ٢٠١٧-٢٠١٠ (ببلايين الدولارات بأسعار عام ٢٠١٧ وبأسعار صرف العام نفسه)



بلغت التدفقات المالية العامة الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة ٢١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي زيادة نسبتها ١٣ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٦. وهذا المستوى هو ضعف مستوى هذه التدفقات في عام ٢٠١٠. ويمثل الاستثمار في مشاريع الطاقة الكهرومائية ٤٦ في المائة من تدفقات عام ٢٠١٧، يليه الاستثمار في الطاقة الشمسية (١٩ في المائة)، وطاقة الرياح (٧ في المائة)، والطاقة الحرارية الأرضية (٦ في المائة). وفي حين أن هذا التقدم مشجع، إلا أن ما وصل إلى أقل البلدان نمواً لا يمثل إلا ١٢ في المائة من هذه التدفقات المالية، مع أن هذه البلدان هي الأبعد عن تحقيق غايات الهدف ٧. وهناك حاجة إلى تركيز الاهتمام لضمان وصول التمويل إلى البلدان الأكثر حاجة.



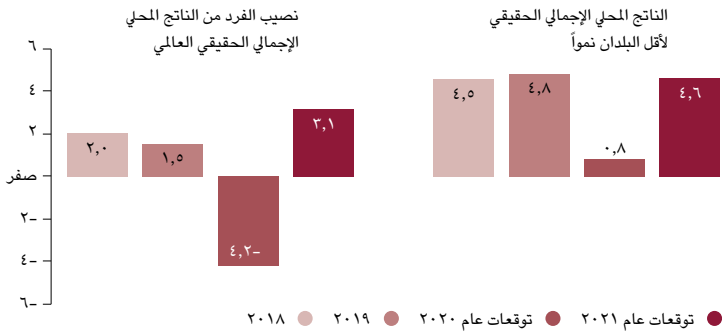
## تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

في أعقاب الانكماش الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٩، شهد العالم ككل ارتفاعاً في إنتاجية العمل وتحسناً في معدلات البطالة، على الرغم من وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق. وبعد عشر سنوات، في عام ٢٠١٩، تباطأ الاقتصاد العالمي مرة أخرى، ليصل إلى أدنى معدل للنمو منذ فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حتى قبل الجائحة التي تسببت في تغييرات مفاجئة عميقة. وتؤثر أزمة الفيروس التاجي في عام ٢٠٢٠ تأثيراً سلبياً على أسواق العمل في العالم، لا سيما على العاملين في إطار العمالة غير الرسمية، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين بأجور يومية، والعاملين في القطاعات الأكثر عرضة لخطر التعطل. وفي الواقع، يمكننا أن نتوقع أكبر زيادة في معدلات البطالة في العالم ككل منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، تطرح الأزمة تهديدات خطيرة لسلامة العمال وصحتهم المهنية، ويمكن

أن تزيد من خطر عمل الأطفال. وهناك حاجة إلى الأخذ بتدابير عاجلة في مجال السياسات لدعم الأعمال التجارية، وتعزيز الطلب على العمالة، والحفاظ على الوظائف القائمة - خاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً - للتمكن من تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال.

### حتى قبل الجائحة، كان النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، رغم سرعته، قد أخفق في بلوغ الغاية المحددة له بنسبة ٧ في المائة

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً، ٢٠٢١-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

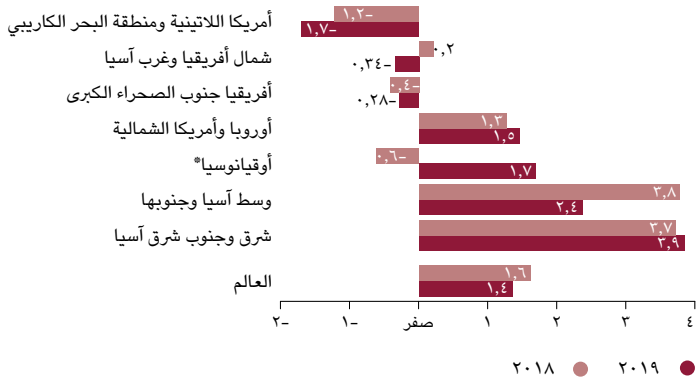


على الصعيد العالمي، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٨ - وهو نفس المعدل المتوسط للنمو السنوي الذي شهدته فترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨. وكان المحرك الرئيسي للنمو المستمر في نصيب الفرد خلال هذه الفترة هو التقدم القوي في شرق وجنوب شرق آسيا وفي وسط وجنوب آسيا. وفي عام ٢٠١٩، انخفض معدل النمو إلى ١,٥ في المائة. وفي عام ٢٠٢٠، تدفع جائحة الفيروس التاجي العالم إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ فترة الكساد الكبير. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ قبل أن يعاود الارتفاع في عام ٢٠٢١ بمعدل ٣,١ في المائة.

وقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ و٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وبسبب الجائحة، من المتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، وأن يعاود الارتفاع بمعدل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢١. وهذا يعني أن أقل البلدان نمواً ستقصر عن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٧ في المائة على الأقل في السنة.

### يمكن للارتفاع المطرد في إنتاجية العمالة العالمية أن يتبدد في مواجهة أزمة الفيروس التاجي

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص حائز على عمل، ٢٠١٨ و٢٠١٩ (نسبة مئوية)



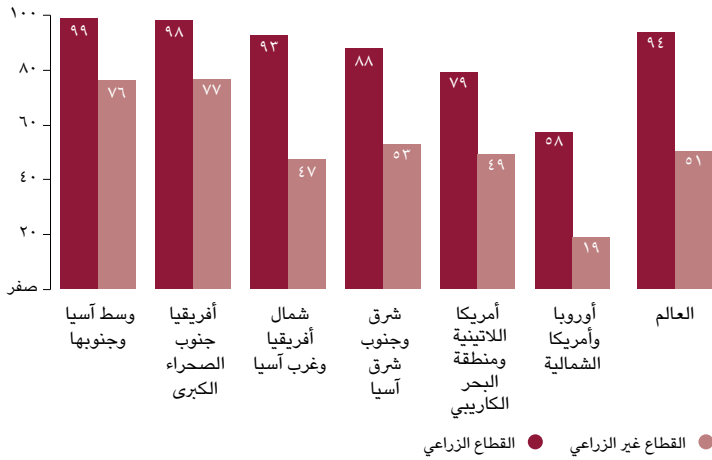
\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

منذ عام ٢٠٠٠، ارتفع بشكل مطرد متوسط الناتج العالمي لكل عامل - وهو مقياس إنتاجية العمل - ولم يتوقف هذا النمو إلا لفترة وجيزة خلال فترة الانكماش الاقتصادي لعام ٢٠٠٩. وبلغ معدل النمو في إنتاجية العمل ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ و١,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. على أن هذه المستويات تتباين بشكل كبير بين المناطق: ففي عام ٢٠١٩، بينما انخفضت إنتاجية العمل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ارتفعت في جميع المناطق الأخرى، وكان ارتفاعها سريعاً بشكل خاص في شرق وجنوب شرق آسيا وفي وسط وجنوب آسيا. ويمكن أن يتأثر نمو إنتاجية العمل في عام ٢٠٢٠ سلباً بسبب الانخفاض العالمي في ساعات العمل والانحدار الاقتصادي الناجم عن أزمة الفيروس التاجي.



## سيكون للجائحة أثر سلبي بشكل خاص على العاملين في إطار الاقتصاد غير الرسمي

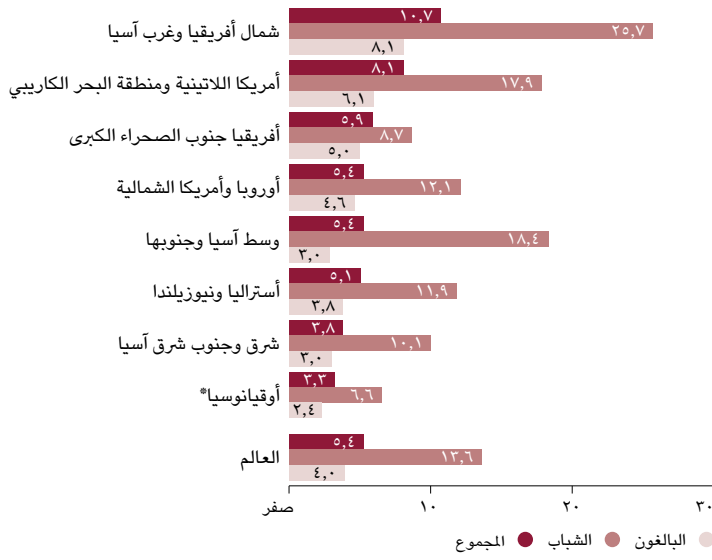
نسبة العمالة غير الرسمية، حسب القطاع، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



في عام ٢٠١٦، بلغت نسبة الذين يعملون في عمل غير رسمي ٦١ في المائة من مجموع العاملين في العالم ككل، وهي نسبة تنذر بالخطر. وفي العادة، يؤثر كون العمل غير رسمي سلباً على الإيرادات، ووقت العمل، والسلامة والصحة المهنية، وظروف العمل بشكل عام. وفي عام ٢٠١٦، كانت العمالة غير الرسمية أكثر انتشاراً في القطاع الزراعي (٩٤ في المائة) منها في القطاع غير الزراعي (٥١ في المائة). كما كان الاعتماد على العمال غير الرسميين أكثر انتشاراً في بعض المناطق، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء (٨٩ في المائة) ووسط وجنوب آسيا (٨٦ في المائة). وبسبب البطالة والعمالة الناقصة الناجمة عن أزمة الفيروس التاجي، يمكن أن يتأثر بشكل كبير نحو ١,٦ بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي - أي نصف القوة العاملة في العالم كله. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى انخفاض دخل العمال غير الرسميين بنسبة ٦٠ في المائة في الشهر الأول من الأزمة، وبنسبة تصل إلى ٨١ في المائة في بعض المناطق. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير كبيرة على مستوى السياسات لحماية مؤسسات الأعمال (خاصة الشركات الصغيرة) والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، للتمكن من تحقيق هدف العمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

## يمكن للمعدلات العالمية للبطالة أن ترتفع إلى مستويات تاريخية في عام ٢٠٢٠، وذلك رهناً بما يُعتمد من سياسات

معدل البطالة بين الشباب والبالغين، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

في عام ٢٠١٩، بلغ المعدل العالمي للبطالة ٥ في المائة. وانتشرت البطالة في ذلك العام بشكل خاص في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث كان ١١ في المائة من القوى العاملة عاطلين عن العمل، وكان معدل البطالة بين الإناث أعلى بـ ٩ نقاط مئوية من معدله بين الذكور. كما كان معدل البطالة بين العمال الشباب أعلى بشكل ملحوظ من معدله بين البالغين في جميع المناطق في عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، في ٤٠ من أصل ٥٩ بلداً لديها بيانات حديثة وقابلة للمقارنة، كان معدل البطالة أعلى بين الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن يكون للجائحة أثر مدمر على البطالة العالمية. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمكن أن تنخفض ساعات العمل في العالم بنسبة ١٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وهذا يعادل ما يقارب عمل ٤٠٠ مليون من العمال بدوام كامل أسبوعي مدته ٤٨ ساعة. وستعتمد زيادة البطالة العالمية في نهاية المطاف خلال عام ٢٠٢٠ على مدى فعالية التدابير المتخذة على مستوى السياسات في الحفاظ على الوظائف الحالية وفي تعزيز الطلب على العمالة عند بدء مرحلة الانتعاش.

## تواجه السياحة تحديات غير مسبوقة، حيث يجابه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية واقعاً اقتصادياً جديداً وقاسياً

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨، زادت مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ٤٣ بلداً من أصل ٧٠ من البلدان التي قدمت بيانات. وهذا يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للسياحة في الاقتصاد العالمي، وإمكاناتها للمساهمة في النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام. على أن السياحة هي أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-١٩، وذلك بسبب إغلاق الحدود وحظر السفر وتدابير الإغلاق. وrehناً بوقت رفع القيود المفروضة على السفر وإعادة فتح الحدود الوطنية، يمكن أن ينخفض عدد القادمين الدوليين في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٠ إلى ٨٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٩. وتمثل البلدان التي لديها أكبر عدد من إصابات كوفيد-١٩ المبلغ عنها نحو ٥٥ في المائة من القادمين العالميين و٦٨ في المائة من نفقات السياحة الخارجية العالمية. وستمتد آثار الأزمة في هذه الاقتصادات إلى بلدان أخرى، ولا سيما إلى الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد بقوة على السياحة الدولية القادمة من الأسواق المتضررة التي تأتي منها السياحة.

## تتزايد تحديات السلامة والصحة المهنية مع إعادة فتح أماكن العمل

في عصر جائحة كوفيد-١٩، تكتسي السلامة والصحة المهنية، وهي جانب أساسي من جوانب العمل اللائق، أهمية أكبر من أهميتها في أي وقت مضى. ومن حق العمال أن يشعروا بالأمان في أماكن عملهم، ولكن كثيراً منهم يتعرضون لمخاطر لا مبرر لها. وقد أبلغ عن أكثر من ١٠ حالات وفاة مرتبطة بالعمل لكل ١٠٠.٠٠٠ عامل في ٩ بلدان من أصل ٧١ بلداً لديها بيانات متاحة منذ عام ٢٠١٠. وأظهرت البيانات نفسها أن ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر وتهديدات في مكان العمل يزيد عما يتلقاه العمال غير المهاجرين. كما أن نسبة الإصابات المهنية القاتلة وغير القاتلة أعلى لديهم مما يتعرض له العمال غير المهاجرين في ثلاثة أرباع البلدان التي لديها بيانات حديثة قابلة للمقارنة.

ويُعد تنفيذ تدابير الصحة والسلامة الكافية وتعزيز بيئات العمل الداعمة شرطين أساسيين لحماية سلامة العمال. ولذا أهمية خاصة بالنسبة للعاملين الصحيين وأولئك الذين يقدمون الخدمات الأساسية خلال فترة الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ أن تضمن السياسات اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية العمال والمستهلكين معاً عند إعادة فتح أماكن العمل.



## إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

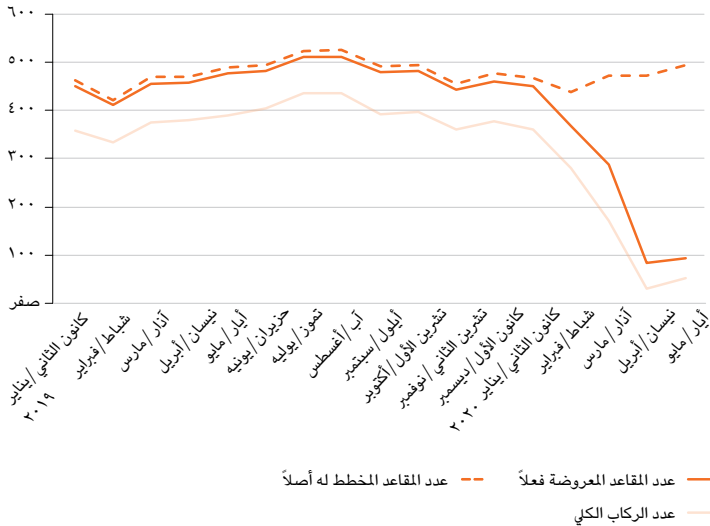


لتعزيز الصناعات المستدامة الشاملة للجميع ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية المادية والابتكار والبحث أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية على الأجل الطويل. وقد زاد الاستثمار في البحث والتطوير على الصعيد العالمي، وكذلك التمويل الموجه للبنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية. علاوة على ذلك، انخفضت كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وأحرز تقدم مشهود في الربط بشبكات الاتصال المحمول. غير أن نمو الصناعة التحويلية تباطأ ولا يزال التصنيع في أقل البلدان ينمو ببطء شديد. وقد أنزلت الجائحة ضربة قاسية بالصناعات التحويلية والنقل، مما تسبب في انقطاعات في سلاسل القيمة العالمية وتوريد المنتجات، بالإضافة إلى فقدان الوظائف وخفض ساعات العمل في هذه القطاعات. وفي البلدان النامية،

تعتبر العمالة في الصناعات التحويلية مصدراً شديداً الأهمية للدخل ولها قيمة أساسية للحد من الفقر. كما أدت آثار جائحة كوفيد-١٩ إلى زعزعة الاستقرار لدرجة أنها تحدت بوقف التقدم، أو حتى عكس اتجاهه، نحو هدف التنمية المستدامة ٩ والأهداف الأخرى.

### من المحتمل أن تكون صناعة الطيران، وهي أحد محركات التنمية الاقتصادية، قد تعرضت لأكبر انخفاض في تاريخها

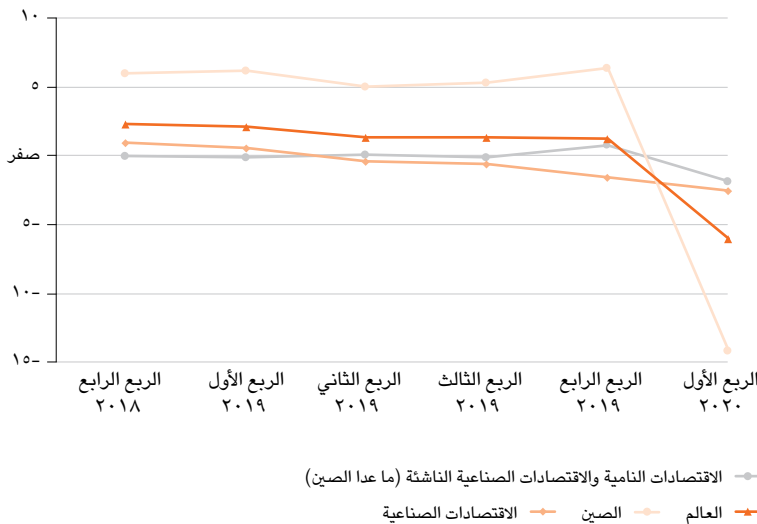
عدد مقاعد الطائرات وركاب الرحلات الجوية، من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى أيار/مايو ٢٠٢٠ (بالملايين)



النقل الجوي هو محرك التنمية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٦، قدر الأثر الاقتصادي العالمي المباشر وغير المباشر للنقل الجوي بـ ٢,٧ تريليون دولار، أي ما يعادل ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ككل. وقد ضربت جائحة كوفيد-١٩ صناعة الطيران بشدة. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٠، كانت القيود الصارمة التي فرضتها الحكومات ومخاوف المسافرين على السفر إلى تعطيل حوالي ٩٠ في المائة من الأساطيل الجوية، وانخفض الطلب على السفر إلى ما يقارب الصفر. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، انخفضت أعداد الركاب بنسبة ٥١,١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩. ووفقاً لتقديرات منظمة الطيران المدني الدولي الصادرة في ٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، يمكن للجائحة أن تسبب في انخفاض إجمالي في عدد الركاب يتراوح بين ٢,٢٩ بليون و ٣,٠٦ بلايين شخص في عام ٢٠٢٠، مما يؤدي إلى خسائر بين ٣٠٢ بليون دولار و ٤٠٠ بليون دولار في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران مقارنة بالعمليات المعتادة. وسيطلب التعافي الآمن والمستدام لصناعة الطيران جهداً علمياً منسقاً، وهو جهد من شأنه أن يسرع أيضاً في تعافي القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة والتجارة.

### تدهور نتيجة للجائحة نمو الصناعات التحويلية الذي كان يعاني فعلاً من البطء

معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية في ربع العام مقارنة بالربع المماثل في العام السابق، من الربع الرابع من عام ٢٠١٨ إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (نسبة مئوية)

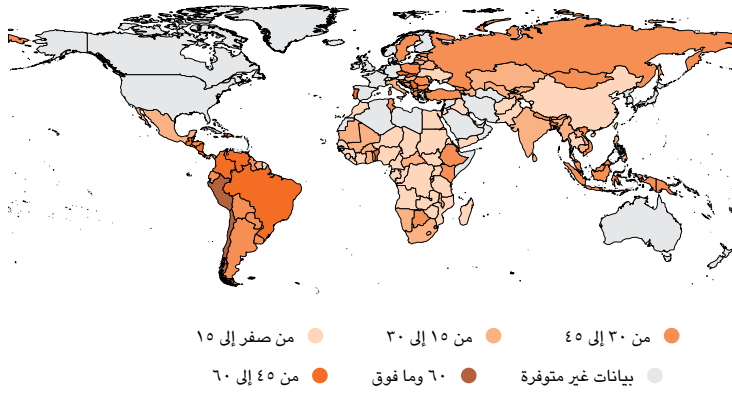


كان نمو الصناعات التحويلية في العالم قد تباطأ في عام ٢٠١٨ ثم وصل الانخفاض في عام ٢٠١٩ بسبب الرسوم الجمركية والتوترات التجارية بين أكثر الاقتصادات المهيمنة في العالم. وأثر التباطؤ على جميع المناطق ومجموعات البلدان. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن معدل النمو كان بطيئاً للغاية ولا يمكن من بلوغ الغاية المتمثلة بمضاعفة حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، لم يصل نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً إلا إلى ١٣٢ دولاراً في عام ٢٠١٩، وهو بذلك يتخلف كثيراً جداً عن أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث بلغ ٨٥٦ دولاراً.

وشهد نمو الناتج العالمي للصناعات التحويلية انخفاضاً حاداً بلغت نسبته ٦,٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي. فقد ضربت الصين، وهي أكبر بلد مصنع في العالم، بجائحة كوفيد-١٩ في الربع الأول من العام، مسجلة انخفاضاً غير مسبوق بنسبة ١٤,١ في المائة في ناتج الصناعات التحويلية. ونظراً لأن هذه الصناعات تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي العام، فقد أدى الركود العالمي في إنتاجها إلى آثار خطيرة على الاقتصاد العالمي كله

## للتمكن من إنعاش الاقتصاد العالمي، هناك حاجة ملحة لتحسين إمكانية وصول الصناعات الصغيرة إلى الخدمات المالية

نسبة منشآت الصناعات التحويلية الصغيرة التي لديها قرض أو خط ائتمان، وفقاً لاستقصاءات أجريت في الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٦ (نسبة مئوية)

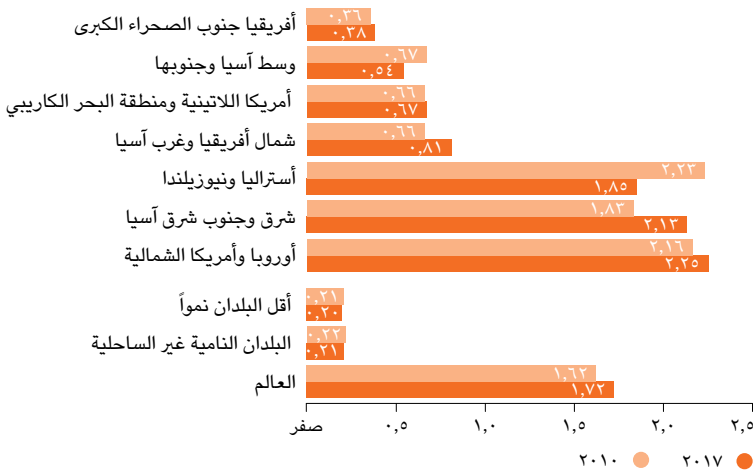


تعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة مصادر رئيسية للعمالة في الاقتصادات النامية والناشئة. فهي أساسية لتوليد الدخل والتخفيف من حدة الفقر، وستلعب دوراً حاسماً في انتعاش الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-١٩. على أن هذه المؤسسات تعاني من الضعف بسبب صغر حجمها ومواردها المحدودة. وليس لديها قدرة على التعامل مع الصدمات غير المتوقعة، مثل الأزمة الحالية، دون مساعدة من الحكومات.

وللحصول على الائتمان أهمية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية. وفي البلدان النامية، يستفيد ما نسبته ٣٤,٧ في المائة من الصناعات الصغيرة (التحويلية والخدمات) من القروض أو خطوط الائتمان. غير أن ٢٢,٩ في المائة فقط من الصناعات الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تلقت قروضاً أو خطوط ائتمان، مقارنة بما يقارب نصفها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفقاً للبيانات الأخيرة. ويعدّ توفير الحوافز المالية الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين وصولها إلى الخدمات المالية أمرين ضروريين لتمكين هذه المؤسسات من البقاء والازدهار أثناء الأزمة وما بعدها.

## على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، هناك حاجة إلى تسريع الاستثمارات في البحث والتطوير، لأسباب منها التمكن من التعامل مع جائحة كوفيد-١٩

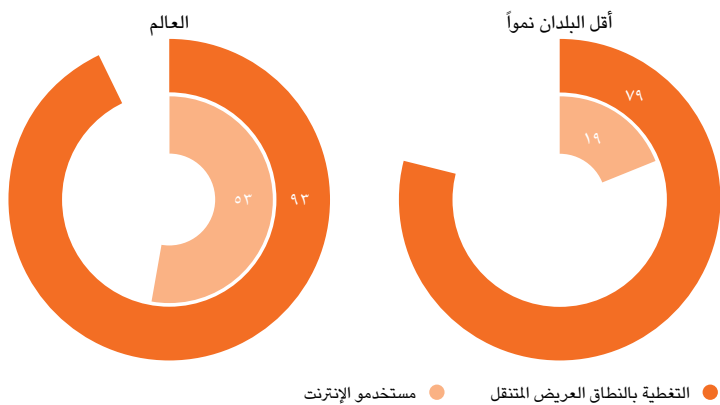
نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (نسبة مئوية)



على الصعيد العالمي، استمر البحث والتطوير في النمو بوتيرة سريعة، حيث وصل إلى ٢,٢ تريليون دولار (بمعدل القوة الشرائية) في عام ٢٠١٧، ارتفاعاً من ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٠ و ٧٤١ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. وفي حين أن منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية تصدر المناطق الأخرى في مجال البحث والتطوير، إذ مثلت نسبة استثماراتها ٤٧,٦ في المائة من الاستثمارات العالمية في عام ٢٠١٧، فقد أخذت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا باللاحق بها بسرعة، فارتفعت حصتها في استثمارات البحث والتطوير من ٢٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. وعلى أساس نسبي، ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستثمرة في البحث والتطوير من ١,٦٢ في المائة سنوياً في عام ٢٠١٠ إلى ١,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٧. على أن هناك تباين بالغ بين المناطق يتراوح بين ٢,٢٥ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية و ٠,٣٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، فإن النسبة المقابلة تبلغ نحو ٠,٢٠ في المائة. وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ أهمية زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، ربما بمعدل أسرع. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في صناعة الأدوية وفي التقنيات الناشئة من قبيل الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تساعد في تطوير الأدوية واللقاحات وإدارة الخدمات والموارد ذات الصلة.

## تحققت عملياً عالمية الاتصالات عبر الوسائل المحمولة، ولكن حوالي نصف سكان العالم غير متصلين بالشبكات الإلكترونية، ومعظمهم في أقل البلدان نمواً

نسبة السكان المشمولين بإشارة النطاق العريض المتنقل والذين يستخدمون الإنترنت، تقديرات عام ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



مع إجبار جائحة كوفيد-١٩ الكثيرين على العمل والتعلم والتماس الرعاية الصحية والتواصل الاجتماعي من المنزل، لم تكن التقنيات الرقمية والاتصال عبر الإنترنت في أي وقت مضى جزءاً من حياتنا اليومية بهذا الحجم. وللوصول إلى الإنترنت، توفر اتصالات الهاتف المحمول مرونة، خاصة في الأماكن التي تكون فيها خدمة النطاق العريض الثابت غير متاحة أو لا يمكن تحمل تكلفتها. وقد توسعت تغطية شبكات الاتصال المحمول بسرعة. ففي عام ٢٠١٩، كان جميع سكان العالم تقريباً (٩٧ في المائة) يعيشون ضمن التغطية بإشارات الهاتف الخليوي المحمول، وكان ٩٣ في المائة من السكان يعيشون ضمن التغطية بإشارات النطاق العريض المتنقل. كما أن أقل البلدان نمواً شهدت نمواً ملحوظاً في تغطية إشارات النطاق العريض المتنقل، من ٥١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن ٥٤ في المائة من سكان العالم فقط هم الذين يستخدمون الإنترنت بالفعل. ويعيش معظم السكان غير المتصلين بالإنترنت في أقل البلدان نمواً، حيث لا يستخدم الإنترنت إلا ١٩ في المائة من السكان، مقارنة بما نسبته ٨٧ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو. وتعد الأسباب الرئيسية لهذه الثغرة الكبيرة إلى تكلفة استخدام الإنترنت ونقص المهارات اللازمة.



## الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها



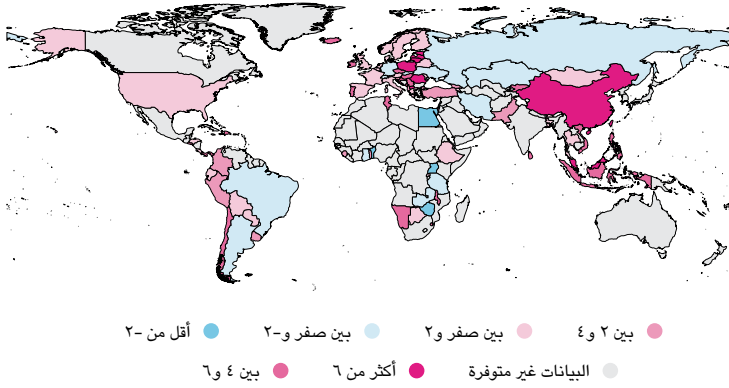
على الرغم من بعض الدلائل الإيجابية - من قبيل انخفاض مستويات انعدام المساواة في الدخل في بعض البلدان والوضع التجاري التفضيلي للبلدان المنخفضة الدخل - يستمر انعدام المساواة في أشكاله المختلفة. وتؤدي أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم انعدام المساواة. فأثرها الأشد يصيب أكثر الناس ضعفاً، وكثيراً ما تعاني هذه المجموعات نفسها من تمييز متزايد. ومن المرجح أن يكون للعواقب الأوسع الناجمة عن الجائحة أثر ضار بشكل خاص على البلدان الأكثر فقراً. وإذا أدى الركود العالمي إلى انخفاض في تدفقات الموارد الإنمائية، فإن هذا الأثر سيكون أشد.



### بينما يرتفع الدخل الحقيقي للفقراء داخل البلدان، لا يزال الأغنياء ينعمون بالازدهار بشكل غير متناسب

خاصة الآن، حتى تتمكن البلدان من تحديد واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال تضرر الفئات الأكثر فقراً بشكل غير متناسب من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقراً بين السكان، ٢٠١٢-٢٠١٧ (نسبة مئوية)



يعني عدم ترك أي شخص خلف الركب أن ذوي الدخل المنخفض قادرون على الاستفادة والمشاركة في النمو الاقتصادي الأوسع للبلد. ويمكن قياس التقدم نحو الازدهار المشترك من خلال نمو دخل الأسرة (أو استهلاكها) في الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقراً بين السكان. وفي ٧٣ من أصل ٩٠ من البلدان التي لديها بيانات قابلة للمقارنة عن الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، شهدت هذه المجموعة نمواً في الدخل الحقيقي. علاوة على ذلك، في أكثر من نصف تلك البلدان (٤٩ بلداً)، شهدت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقراً نمواً في الدخل أعلى من المتوسط الوطني العام، مما يشير إلى انخفاض في مستويات انعدام المساواة. ومع ذلك، في جميع البلدان التي لديها بيانات، حصلت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأدنى على أقل من ٢٥ في المائة من الدخل الإجمالي، بينما حصلت نسبة الـ ١٠ في المائة الأكثر ثروة على ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع الدخل.

وكان التقدم في الازدهار المشترك أقوى في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث شهدت نسبة الـ ٤٠ في المائة الأكثر فقراً نمواً سنوياً نسبته ٤,٩ في المائة في المتوسط. وكان النمو في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر محدودية، مع أن المقارنة صعبة بسبب قلة البيانات (فالبيانات لا تتوفر إلا لدى ١٥ بلداً). وتكتسي الحاجة إلى تحسين جمع البيانات أهمية

### يحصل العمال على حصة أصغر من الناتج الذين ساعدوا في إنتاجه

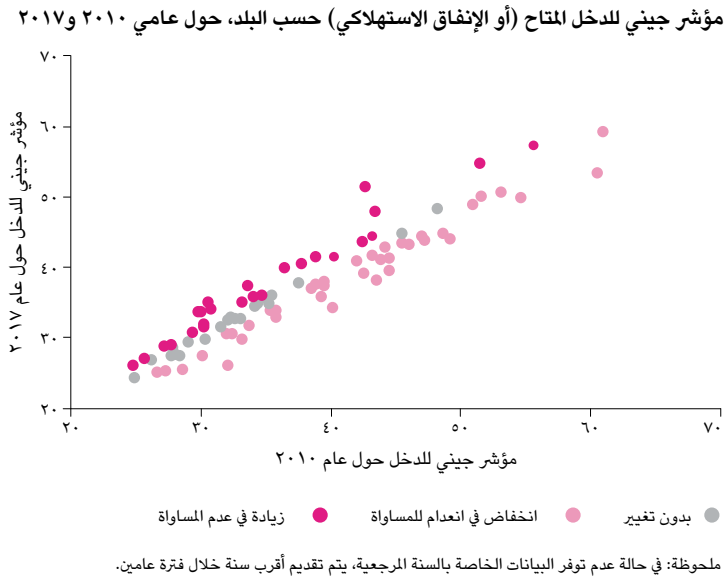
في عام ٢٠١٧، مثل دخل العمال في العالم ما تقدر نسبته بنحو ٥١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتأخذ حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار الإيرادات المتعلقة بالعمالة، سواء لدى الحاصلين على عمل أو لدى العاملين لحسابهم الخاص. ويشير ذلك إلى ما إذا كانت زيادة الدخل الوطني ستؤدي إلى زيادة في مستويات المعيشة المادية للعمال. وأظهرت حصة دخل العمالة في العالم اتجاهاً تنازلياً منذ عام ٢٠٠٤، عندما كانت ٥٤ في المائة، مما يعني ضمناً أن العمال يتلقون نسبة أصغر من الناتج الذي ساعدوا على إنتاجه.

وتختلف حصة دخل العمال بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. وفي عام ٢٠١٧، مثل دخل العمال في شمال أفريقيا وغرب آسيا أكثر بقليل من ثلث ناتج المنطقة (٣٦ في المائة). وعلى الطرف الآخر من المعادلة، كانت حصة دخل العمل قريبة من ٥٨ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

### تواجه النساء ذوات الإعاقة أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز

أفاد ما يقرب من اثنين من كل عشرة أشخاص بأنهم تعرضوا شخصياً للتمييز على أساس واحد على الأقل من الأسباب التي حددها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفقاً لبيانات من ٣١ بلداً خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩. علاوة على ذلك، يرجح أن تكون النساء ضحايا للتمييز أكثر من الرجال. ومن بين الأشخاص ذوي الإعاقة، تعرض ٣ من كل ١٠ أشخاص شخصياً للتمييز، ولا تزال المستويات أعلى بين النساء ذوات الإعاقة. والأسباب الرئيسية للتمييز التي ذكرتها هؤلاء النساء لم تكن الإعاقة نفسها، بل الدين والعرق والجنس، مما يشير إلى حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لمعالجة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. ويمكن أن تؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى ترسيخ أنماط التمييز والوصم الحالية، إذ بدأت في الظهور تقارير من العديد من البلدان تفيد بوقوع التمييز ضد مجموعات مختلفة.

## يشهد انعدام المساواة في الدخل انخفاضاً في بعض البلدان، لكن المستويات لا تزال مرتفعة بشكل عام



يعدّ مؤشر جيني أحد أكثر مقاييس انعدام المساواة في الدخل شيوعاً. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و ١٠٠، حيث تشير القيمة صفر إلى أن الدخل يتم تقاسمه بالتساوي بين جميع الأشخاص، في حين أن القيمة ١٠٠ تشير إلى وضع متطرف يحصل فيه شخص واحد على كامل الدخل. ومن بين ٨٤ من البلدان التي لديها بيانات متاحة، انخفض مؤشر جيني للدخل المتاح (أو الإنفاق الاستهلاكي) بمقدار نقطة مئوية واحدة على الأقل في ٣٨ بلداً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، مما يعني أن هذه البلدان شهدت انخفاضاً في انعدام المساواة. غير أن انعدام المساواة في الدخل ارتفع خلال نفس الفترة في ٢٥ من البلدان التي لديها بيانات متاحة.

وعلى الرغم من انخفاض انعدام المساواة في الغالبية العظمى من البلدان التي كانت قيمة مؤشر جيني فيها تتجاوز ٤٠ في عام ٢٠١٠، لا تزال مستويات انعدام المساواة في الدخل مرتفعة في كثير من البلدان. ومن بين ١٦٦ بلداً لديها بيانات، لا تزال أحدث قيم مؤشر جيني لدى ٦٥ بلداً أعلى من ٤٠، وترتفع قيمة المؤشر لدى ١٧ بلداً لتزيد عن ٥٠. وقد لوحظت أدنى مستويات انعدام المساواة في الدخل في سلوفينيا والجمهورية التشيكية، حيث تقلّ قيمة مؤشر جيني عن ٢٥.

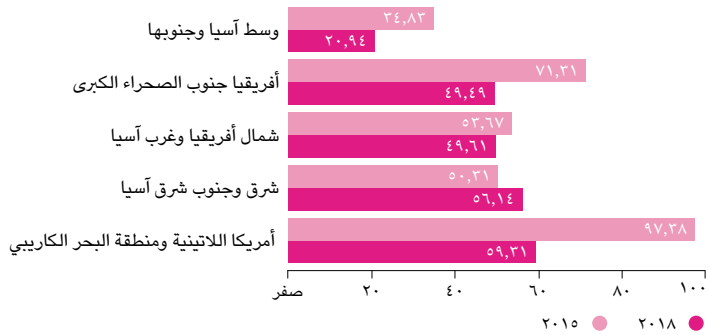
## يمكن للركود العالمي أن يعيق تدفقات المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية

في عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي تدفقات الموارد الإنمائية إلى البلدان النامية من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف ومقدمي التبرعات الرئيسيين الآخرين ٢٧١ بليون دولار بالأسعار الجارية، مقارنة ب ٤٢٠ بليون دولار في العام السابق و ٣١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وشكلت المساعدة الإنمائية الرسمية ٦١ في المائة (١٦٦ بليون دولار) من المجموع. أما المنطقة التي تلقت أكبر حصة من إجمالي تدفقات الموارد فهي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٩ بليون دولار)، مع أن هذا المبلغ انخفض بشكل كبير عن عام ٢٠١٥ (٩٧ بليون دولار). وشهدت التدفقات إلى شرق وجنوب شرق آسيا ارتفاعاً طفيفاً بالقيمة الاسمية، من ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٨.

واستشرافاً للمستقبل، توقعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠ في حال التعرض لموجة ثانية من إصابات كوفيد-١٩، الأمر الذي يمكن أن يشكل ضغطاً على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وكانت تدفقات الموارد الإنمائية قد انخفضت في

أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨، ويمكن للركود العالمي أن يؤدي مرة أخرى إلى الضغط على هذه الموارد.

مجموع تدفقات الموارد لأغراض التنمية إلى البلدان النامية، حسب منطقة الجهة المتلقية، ٢٠١٥ و ٢٠١٨ (ببلايين الدولارات بالقيمة الراهنة)

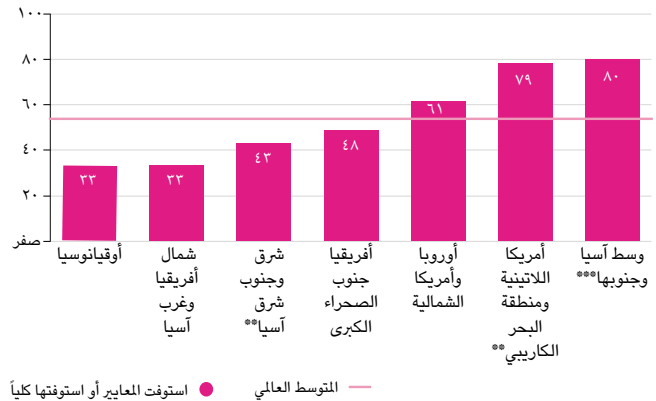


## لا يزال الطريق طويلاً أمام معظم المناطق لوضع سياسات للهجرة ملائمة

على الصعيد العالمي، تتوفر لدى ٥٤ في المائة من البلدان مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتسهيل هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، استناداً إلى ١١١ من البلدان التي كان لديها بيانات متاحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وهذا يعني أنه تم الإبلاغ عن وجود تدابير سياساتية لدى ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الفئات الفرعية التي تشكل المجالات الستة للسياسات في هذا المؤشر. وتتمتع منطقة وسط آسيا وجنوبها (٨٠ في المائة) ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٧٩ في المائة) بأعلى حصة من البلدان التي لديها مجموعة شاملة من السياسات، مقارنة ب ٣٣ في المائة فقط من البلدان في كل من أوقيانوسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا.

وفي المجالات الستة جميعها، تنتشر على أوسع نطاق السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث أبلغ أكثر من ثلاثة أرباع الحكومات أنها استوفت المعايير أو استوفتها كلياً. على أن أدنى نسب للحكومات التي أبلغت عن مجموعة واسعة من تدابير السياسات، تتعلق بحقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي، إذ بلغت ٥٥ في المائة و ٥٩ في المائة من الحكومات، على التوالي.

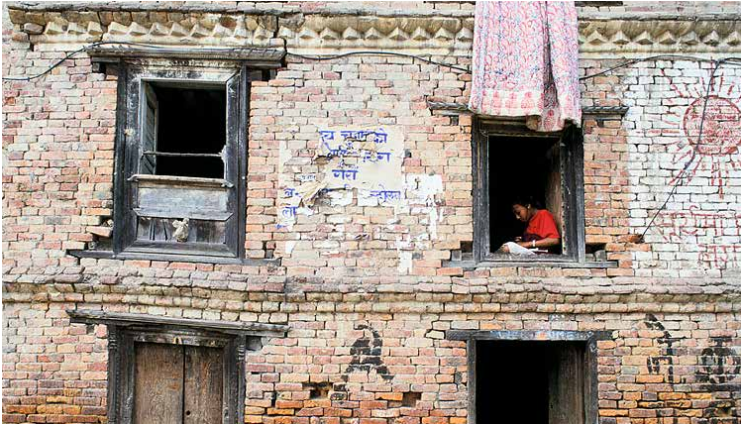
النسبة المئوية للحكومات التي أبلغت أنها استوفت معايير وجود مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، حسب المنطقة، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



ملحوظة: استناداً إلى ١١١ بلداً لديها بيانات متاحة (اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩).  
\*\* البيانات متاحة عن أقل من ٥٠ في المائة من البلدان.  
\*\*\* البيانات متاحة عن أقل من ٥٠ في المائة من البلدان وأقل من ٥٠ في المائة من السكان.



## جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة



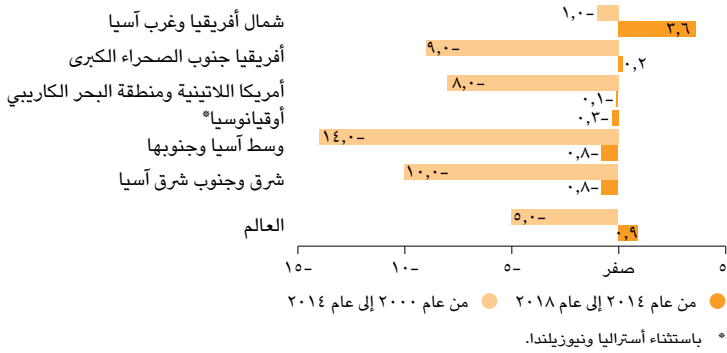
تتعرض المناطق الحضرية لأكثر من ٩٠ في المائة من إصابات كوفيد-١٩. وتضرب الجائحة أشد الناس ضعفاً، ويشمل ذلك بليوناً من السكان في مختلف أنحاء العالم يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة مكتظة بالسكان. وحتى قبل جائحة الفيروس التاجي، كان التحضر السريع يعني أن ٤ بلايين من الناس في مدن العالم يواجهون تلوئاً متزايداً للهواء، وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، وزحفاً حضرياً غير مخطط له. وتكتسي وسائل النقل العام الآمنة والخدمات الأساسية الموثوقة والأماكن العامة المفتوحة أهمية خاصة الآن لضمان صحة سكان المناطق الحضرية وسبل عيشهم. وتوضح الأمثلة الناجحة عن احتواء الجائحة ما تتمتع به المجتمعات الحضرية من قدرة على الصمود وعلى التكيف تمكنها من

التعامل مع المعايير الجديدة. وستخرج المدن من هذه الجائحة، ولكن مدى استعدادها للأزمة القادمة سيعتمد على قدرتها على الدفع بعجلة التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة والقائمة على البيانات.

### انعكس اتجاه التقدم العالمي في الحد من حصة سكان الأحياء الفقيرة، وتؤدي الجائحة إلى تشديد ضعفهم

في عام ٢٠١٨، أو أكثر من بليون شخص، بسبب تزايدهم في شمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

التغيرات في نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة في البلدان النامية، في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ والفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٤ (نسبة مئوية)



تؤدي آثار جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم الضعف بين سكان الأحياء الفقيرة والذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. ويعاني كثير من سكان المناطق الحضرية هؤلاء بالفعل من كون السكن غير ملائم، ومن محدودية أو انعدام فرصهم للوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات. وقد كان لاكتظاظ وسائل النقل العام وقلة مرافق الرعاية الصحية أثر كارثي على هذه المجتمعات، حيث حولها هذان العاملان إلى مراكز للانتشار ضمن بؤر مركزية. ويعمل كثير من سكان المناطق الحضرية في العالم النامي في القطاع غير الرسمي وهم يتعرضون لخطر فقدان سبل عيشهم مع إغلاق المدن بسبب الجائحة.

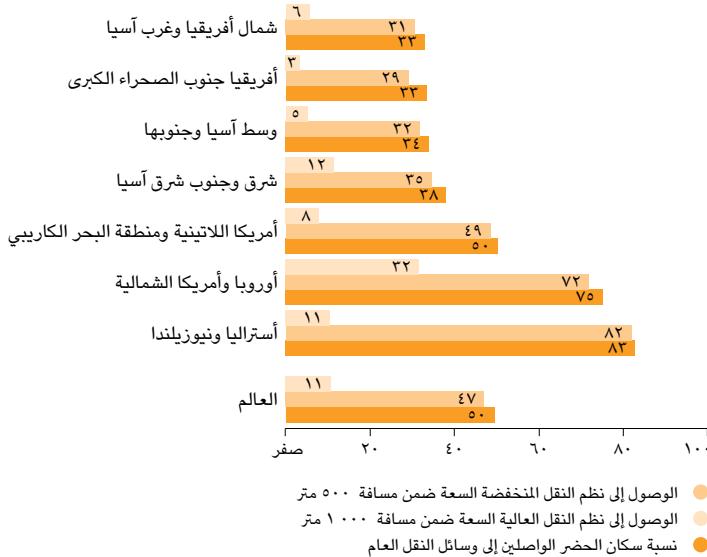
وقد أدت الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومات الوطنية والسلطات البلدية وأصحاب المصلحة الآخرون إلى انخفاض كبير في نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ويُندر بالخطر كونه هذا الاتجاه قد انعكس مع تجاوز وتائر التحضر السريع إمكانات تطوير الإسكان والبنية التحتية والخدمات. وارتفعت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة إلى ٢٤ في المائة

### هناك حاجة إلى مزيد من وسائل النقل العام في مدن العالم

تقلل وسائل النقل العام الموثوقة والمتاحة والميسورة التكلفة من التلوث وحركة المرور، كما تعزز من الإنتاجية والشمول. ولا يتمتع بالوصول المريح إلى وسائل النقل العام إلا نصف سكان الحضر في العالم، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ عن ٦١٠ مدن في ٩٥ بلداً. ويُقاس إمكانية الوصول كنسبة السكان الذين يعيشون ضمن مسافة ٥٠٠ متر سيراً عن الأقدام من نظم النقل المنخفضة السعة (الحافلات والترام) وضمن مسافة ١٠٠٠ متر عن النظم العالية السعة (القطارات ومترو الأنفاق والعبّارات). بالإضافة إلى ذلك، هناك انتشار كبير في كثير من المدن لنظم النقل غير الرسمية، والتي غالباً ما تفتقر إلى الانتظام والسلامة. ويمكن أن يُترجم التركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل في البنية التحتية لوسائل النقل العام القائمة على الطرق إلى زيادة إمكانية الوصول إلى نظم النقل العام المنخفضة السعة.

ومع استمرار الجائحة، يمكن للمدن أن تحتاج إلى إتخاذ تدابير إضافية للأمان بهدف التخفيف من تزايد مخاطر انتقال الفيروس التاجي من خلال وسائل النقل العام المرذومة. وتبين البيانات العالمية الحاجة إلى تعزيز الوصول إلى نظم النقل العام متكامل جيداً مع مسارات المشي وركوب الدراجات، وذلك من خلال خطط التنقل الطويلة الأجل والاستثمارات الهادفة.

نسبة سكان الحضر الذين يتمتعون بالوصول المريح إلى وسائل النقل العام، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



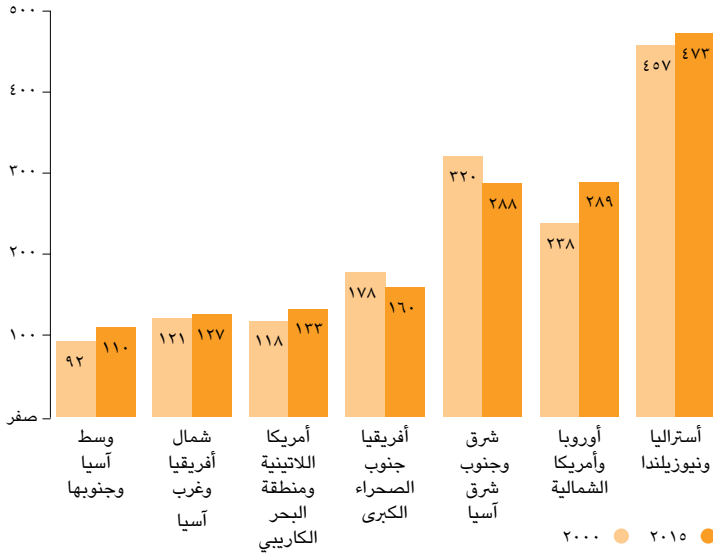


## بعيداً عن الدمار، دفعت الجائحة إلى إعادة التفكير في مدننا بصورة إيجابية

تحدد إمكانات ازدهار المدن وسكانها على أساس طويل الأجل بالسبل التي نأخذ بها في التخطيط لمناطقنا الحضرية وتطويرها، وفي بناء البنية التحتية والخدمات، والتخفيف من المخاطر، والاستجابة لاحتياجات السكان المتزايدين. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، سجلت معظم المناطق الحضرية زيادة عامة في معدل المساحة المبنية للفرد الواحد - أي أن التوسع المادي للمدن كان أسرع من معدلات النمو السكاني، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ المستقاة من عينة تمثيلية عالمية مأخوذة من ٧٥٥ مدينة في ٩٥ بلداً. وفي بعض المدن، يعكس هذا التوسع السريع زحفاً حضرياً غير مخطط له، مما يزيد من تكاليف تقديم الخدمات ويقلل من كفاءتها. وفي المتوسط، سجلت جميع المناطق، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا، زيادة متسقة في معدل المساحة المبنية للفرد الواحد.

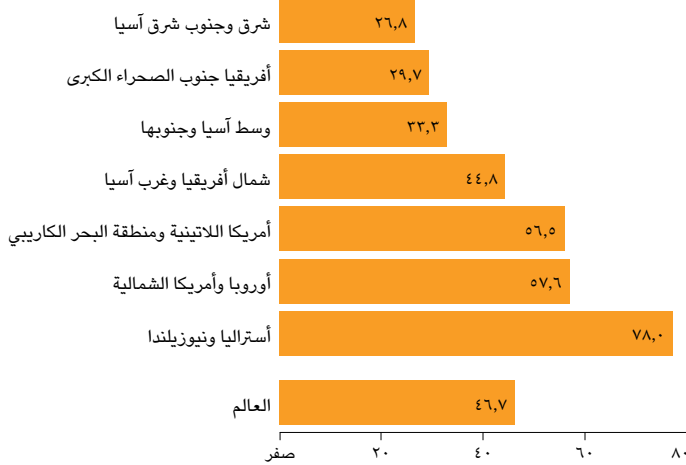
وقد أوضحت الجائحة بكل جلاء أن للتخطيط الحضري أهمية حاسمة بالنسبة لتحسين الصحة العامة ولتخفيف تعرض الناس لأخطار أخرى، من قبيل الكوارث الطبيعية. وحتى أيار/مايو ٢٠٢٠، كان لدى ١٥٤ بلداً، شكلاً من أشكال الخطة الحضرية الوطنية. ويعمل كثير من الحكومات الوطنية والحكومات البلدية الآن على إعادة النظر في هذه الخطط للتمكن من المساعدة على منع وقوع الجائحة التالية.

معدل المساحة المبنية للفرد الواحد، ٢٠١٥ و ٢٠٠٠ (متر مربع للفرد الواحد)



## تتزز الصحة والإنتاجية بوجود الأماكن العامة المفتوحة في المدن على مستوى العالم، ولكن الوصول إلى هذه الأماكن غالباً ما يكون محدوداً

نسبة السكان الذي يعيشون ضمن مسافة ٤٠٠ متر سيراً على الأقدام من الأماكن العامة المفتوحة، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



مع إغلاق المدن، يتزايد الطلب على الأماكن العامة المفتوحة. وكما هو الحال فيما يتعلق بوسائل النقل العام، يساهم الوصول العادل إلى الأماكن المفتوحة والعامة في تحسين الإنتاجية والصحة. وعلى وجه الخصوص، تعتبر الأماكن المفتوحة كمساحات للتجارة أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد غير الرسمي، والذي يعتمد عليه كثير من الناس في سبل عيشهم.

وقد بلغ متوسط مساحة الأراضي المخصصة للشوارع والأماكن المفتوحة حوالي ١٦ في المائة فقط على مستوى العالم، وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ من ٦١٠ مدن في ٩٥ بلداً. ومن أصل حصة الشوارع والأماكن المفتوحة هذه، تشكل الشوارع حوالي ثلاثة أضعاف الأراضي الحضرية المخصصة للأماكن العامة المفتوحة، مثل الحدائق والواجهات النهرية. ومن حيث إمكانية الوصول، بلغ متوسط نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة (على مسافة ٤٠٠ متر سيراً على الأقدام على طول شبكة الشوارع) ٤٦,٧ في المائة. ولوحظ تفاوت كبير في إمكانية الوصول بين المناطق، يتراوح بين ٢٦,٨ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا و ٧٨ في المائة في أستراليا ونيوزيلندا. ودخل البلدان، تسجل المدن الصغيرة باستمرار مستويات وصول أعلى من المستويات المقابلة في المدن الكبيرة.

## تعطي السماء الأكثر جلاءً فوق بعض المدن الأشدّ تلوثاً في العالم لمحة عما يمكن أن يكون

خفض ملوثات الهواء بشكل ملحوظ بسبب إغلاق المصانع وانخفاض عدد السيارات في الطرق. غير أن من المرجح أن يكون هذا التحسن مجرد توقف مؤقت في حالة غير صحية طويلة الأجل. وسيعود تلوث الهواء إلى الارتفاع إلى مستويات ما قبل الجائحة، مع تخفيف تدابير الإغلاق، وهو ما دُلل عليه بالفعل في بعض البلدان. ومن الممكن تماماً أن تشهد هذه المستويات تراجعاً بسبب إضعاف القوانين والمعايير البيئية أو تعطيلها أثناء الجائحة أو خلال الفترة التالية لها بغية تحفيز النمو الاقتصادي. وتؤدي الأمم المتحدة والحكومات معاً دوراً رئيسياً في ضمان عدم حدوث ذلك.

في عام ٢٠١٦، كان ٩ من كل ١٠ أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم يتنفسون هواءً لا يفي بنسبة الجسيمات الدقيقة (PM<sub>2.5</sub>) المحددة بموجب المبادئ التوجيهية لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وفي نفس العام، كان أكثر من نصف سكان العالم معرضين لمستويات لتلوث الهواء أعلى ٢,٥ مرة على الأقل من تلك النسبة. كما شهد نصف سكان العالم زيادة في الجسيمات الدقيقة وتدهوراً في جودة الهواء بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦.

وعلى الصعيد العالمي، يُقدَّر أن تلوث الهواء المحيط تسبب في ٤,٢ ملايين حالة وفاة مبكرة في عام ٢٠١٦. وفي بعض المدن، أدت عمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى

## ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



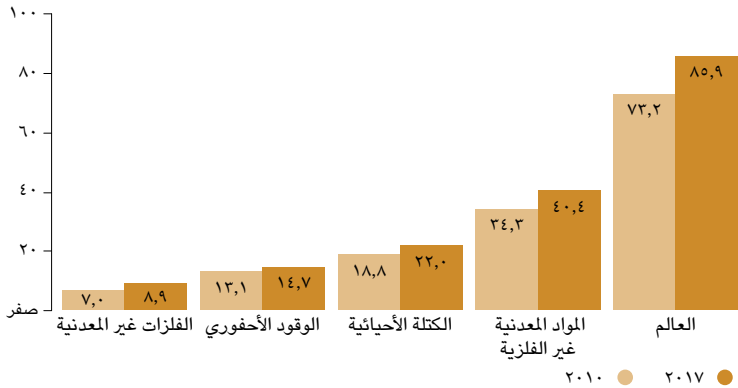
بأنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة. وسيعني الانتقال الناجح تحسينات في كفاءة الموارد، والنظر في كامل دورة حياة الأنشطة الاقتصادية، والانخراط النشط في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

يدفع الاستهلاك والإنتاج عجلة الاقتصاد العالمي، ولكنهما يعصفان أيضاً بصحة الكوكب من خلال الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وتزايد البصمة المادية العالمية بسرعة تتجاوز سرعة النمو السكاني والناتج الاقتصادي. ويقابل التحسينات في كفاءة الموارد في بعض البلدان ارتفاعاً في كثافة استخدام المواد في بلدان أخرى. ولا تزال إعانات الدعم المقدمة للوقود الأحفوري تثير بالغ القلق. ويجري فقدان الأغذية بنسبة عالية غير مقبولة على طول سلسلة التوريد. وتتضاعف النفايات، بما في ذلك النفايات الطبية الإضافية الناجمة عن الجائحة. وتتيح الجائحة فرصة لوضع خطط للإنعاش من شأنها أن تعكس الاتجاهات الحالية وأن تنتقل

### يواصل العالم استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة

استمر خلال العقد الماضي تسارع اعتماد العالم على الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد مقاييس هذا الاعتماد في البصمة المادية: أي كمية المواد الأولية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأغذية والملابس والمياه والمأوى والبنية التحتية وغير ذلك من جوانب الحياة. وهي مؤشر لما يفرض من ضغط على البيئة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للناس. وقد تنامت البصمة المادية العالمية من ٧٣,٢ بليون طن متري في عام ٢٠١٠ إلى ٨٥,٩ بليون طن متري في عام ٢٠١٧، أي بزيادة نسبتها ١٧,٤ في المائة. كما اتسع نطاق البصمة في جميع أنواع المواد، ولكن بشكل خاص في المواد المعدنية غير الفلزية (التي تشكل ما يقارب نصف البصمة العالمية)، مما يشير إلى النمو في مجالات البنية التحتية والتشييد. وفي عام ٢٠١٥، كان نصيب الفرد من المواد في البلدان المرتفعة الدخل أعلى من ١٠ أضعاف ما هو عليه في البلدان المنخفضة الدخل. وهناك حاجة إلى إجراء عاجل لتقليل اعتمادنا على المواد الخام وزيادة مُنْج إعادة التدوير و"اقتصاد التدوير" للتخفيف من الضغط والأثر الواقعين على البيئة.

البصمة المادية حسب نوع المادة، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (بمليارات الأطنان المترية)

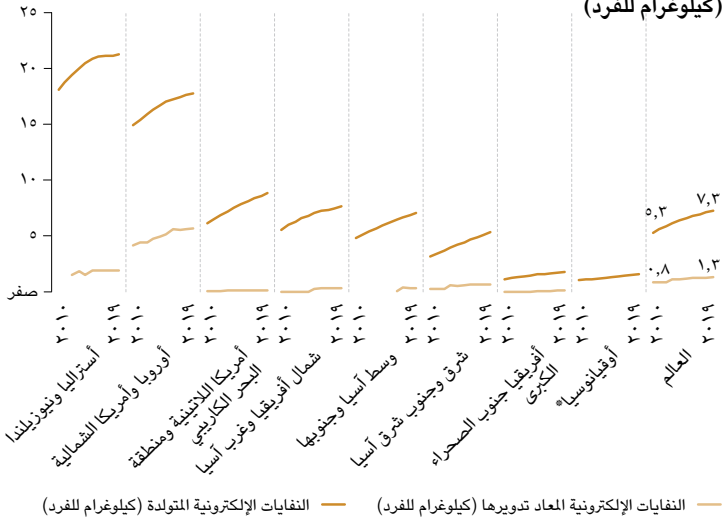


### النمو في توليد النفايات الإلكترونية يفوق بكثير معدل إعادة تدويرها

يولد التخلص من المعدات الإلكترونية والكهربائية تدفقاً للنفايات سريع النمو، يحركه تزايد الاستهلاك، وقصر دورة حياة المنتج، ومحدودية التصليح. وتحتوي هذه النفايات الإلكترونية على مواد قيمة ومواد خطيرة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، تنامي حجم النفايات الإلكترونية المتولدة على مستوى العالم من ٥,٣ كيلوغرام إلى ٧,٣ كيلوغرام للفرد سنوياً. وفي الوقت نفسه، كانت وتيرة الزيادة في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية بصورة سليمة بيئياً أبطأ بكثير - من ٠,٨ كيلوغرام إلى ١,٣ كيلوغرام للفرد سنوياً.

وتتوفر لدى المناطق المرتفعة الدخل بنية تحتية لإدارة النفايات الإلكترونية. ومع ذلك، فإن معدلات جمع هذه النفايات، في المتوسط، أقل بكثير من ٥٠ في المائة. وغالباً ما تصنف مواد النفايات الإلكترونية على أنها سلع قابلة لإعادة الاستخدام ويمكن أيضاً تصديرها إلى البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. ولكن البنية التحتية في كثير من هذه البلدان غير متطورة بعد، أو غير كافية، لإدارة النفايات الإلكترونية المنتجة محلياً والمستوردة بشكل غير قانوني. وفي الغالب يعالج القطاع غير الرسمي النفايات من خلال الحرق المفتوح أو الحمضات الحمضية، وكلاهما يلوث البيئة ويؤدي إلى فقدان الموارد القيمة والنادرة في النفايات. علاوة على ذلك، يتعرض العمال وأطفالهم، الذين يعيشون ويعملون ويلعبون في مثل هذه المواقع، لآثار صحية شديدة.

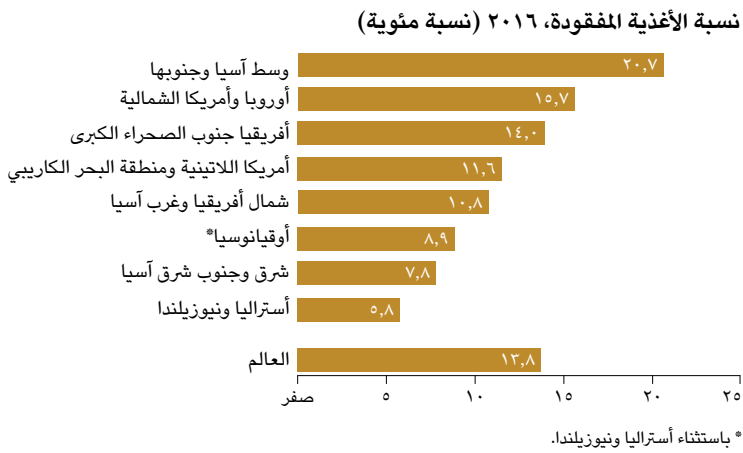
النفايات الإلكترونية المتولدة والنفايات الإلكترونية المعاد تدويرها، ٢٠١٩ و ٢٠١٠ (كيلوغرام للفرد)



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

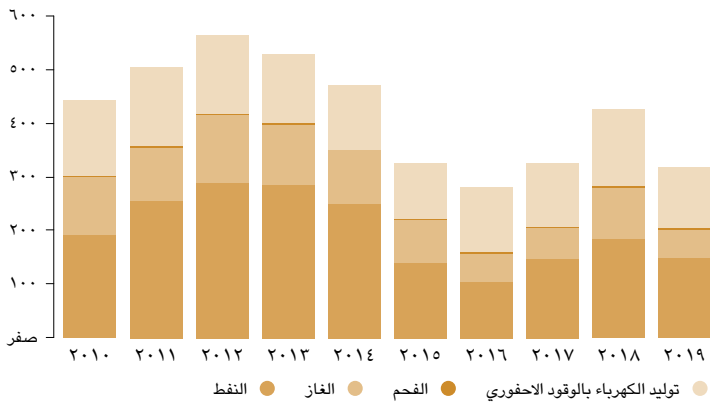
## يُفقد جانبٌ كبير من الغذاء على طول سلسلة التوريد قبل وصوله إلى المستهلك

يمكن أن يساهم التخفيض من فقد الغذاء وهدره في الاستدامة البيئية من خلال خفض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة النظم الغذائية. كما يمكن، في الوقت نفسه، أن يحسّن من الأمن الغذائي والتغذية. وفي حين أنه لا يُمكن حتى الآن تقدير النسبة المئوية لفقدان الغذاء في مرحلة البيع بالتجزئة والاستهلاك، فإن النسبة المئوية للأغذية المفقودة بعد الحصاد وأثناء النقل والتخزين والمعالجة تبلغ ١٣,٨ في المائة على مستوى العالم، وتزيد قيمتها على ٤٠٠ بليون دولار سنوياً. وتشير التقديرات الإقليمية إلى أن أعلى مستوى لفقد الغذاء يوجد في منطقة وسط وجنوب آسيا (بنسبة ٢٠,٧ في المائة)، تليها أوروبا وأمريكا الشمالية (بنسبة ١٥,٧ في المائة). وقد سجلت أستراليا ونيوزيلندا أدنى نسبة في الأغذية المفقودة، بلغت ٥,٨ في المائة. وتحتاج البلدان إلى تنفيذ التدخلات الاستهلاكية في المراحل الحرجة من سلسلة القيمة للحد مما لا ضرورة له من فقد الغذاء وهدره.



## على الرغم مما تتصف به أزمة المناخ من أهمية ملحة متزايدة، فإن الحكومات لا تزال تقدم إعانات الدعم لصناعة الوقود الأحفوري

إعانات دعم الوقود الأحفوري، بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩ (ببلايين دولارات ٢٠١٩ الثابتة)



تسبب إعانات دعم الوقود الأحفوري ضرراً لا يمكن إصلاحه، فهي تحفز أنشطة تولد كميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتشمل الآثار السلبية تلوث الهواء والاحتباس العالمي. ويمكن لإعانات دعم الوقود الأحفوري أن تسهم أيضاً في رفع معدلات الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، نظراً لما يوجد من علاقة بين تلوث الهواء وأمراض الجهاز التنفسي وشدة إصابات الجائحة. وقد ارتفعت إعانات دعم الوقود الأحفوري عالمياً إلى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وقاربت مستويات عام ٢٠١٤، لكنها انخفضت بنحو ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٩، مما يرجع في الغالب إلى انخفاض أسعار الوقود. ومن المحتمل أن تنخفض إعانات دعم النفط والغاز وتوليد الكهرباء باستخدام بالوقود الأحفوري في عام ٢٠٢٠ بسبب ضعف الطلب. غير أن استمرار انتشار هذه الإعانات يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للهدف العالمي المتمثل في الوصول مبكراً إلى ذروة يتوقف عندها ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي هذا الوقت الذي تشتد فيه الحاجة لدى كثير من الحكومات إلى موارد لتمويل تدابير واسعة النطاق تحقق الإغاثة والتعافي من جائحة كوفيد-١٩، يمكن أن يمثل إصلاح إعانات دعم الوقود الأحفوري أداة قيمة في مجموعة الأدوات السياسية لإعادة تخصيص الموارد العامة النادرة.

## تحتاج البلدان الآن إلى تفعيل مبادئ النمو الاقتصادي المستدام

تحفز النجاحات في استدامة الاستهلاك والإنتاج التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، أبلغ ٧٩ بلداً والاتحاد الأوروبي عن توفر أداة سياسية وطنية واحدة على الأقل تساهم في تنفيذ إطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويُعتبر أن ٧٠ في المائة من الأدوات السياسية المبلغ عنها تتصل بأهداف التنمية المستدامة ذات الأهداف الاقتصادية القوية (مثل الهدفين ٨ و ٩). ومن المفارقات أن الأدوات الاقتصادية والمالية لا تمثل سوى ١٠ في المائة من جميع السياسات المبلغ عنها في عام ٢٠١٩، مما يعكس تفعيلاً محدوداً للرؤية المعروضة في إطار العشر سنوات. ويهدف ٤٠ في المائة من جميع السياسات التي لديها غايات محددة كمياً، إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وهناك التزام واضح لدى البلدان بتوحيد القوى لإقامة اقتصاد يتصف بالاستدامة والكفاءة من حيث الموارد - وهو يشمل التزاماً بالتعاون المتعدد الأطراف لتسريع تغيير السلوك في جميع التدفقات التجارية وسلاسل القيمة، والمواءمة بين السياسات الوطنية الطموحة، وتوليد الفوائد للجميع في نهاية المطاف. وتكتسي الأدلة القائمة على العلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والبيانات المتعلقة بآثار السياسات أهمية حاسمة لضمان اتخاذ إجراءات فعالة.

## لا بدّ لمؤسسات الأعمال من معالجة الثغرات في جودة التقارير المتعلّقة بالاستدامة

يستخدم عدد متزايد من الشركات التقارير المتعلقة بالاستدامة للتدليل على التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أُطلق عدد من المبادرات لإنشاء مجموعة مؤشرات متوائمة متفق عليها من أجل تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة بصورة متسقة قابلة للمقارنة. ومنذ عام ٢٠١٧، تحسنت الجودة العامة لتقارير الاستدامة في جميع أنحاء العالم. وتضاعفت تقريباً حصة التقارير المتعلقة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والمؤسسية والحوكمة، والتي تتماشى مع الحد الأدنى من المتطلبات الواردة في المؤشر ١٢-٦-١ التابع لهذا الهدف (عدد الشركات التي تنشر التقارير المتعلقة بالاستدامة). غير أنه في كثير من تقارير الشركات يكاد لا يرد أي ذكر لبعض الجوانب الحاسمة في المجالات البيئية والاجتماعية وفي الحوكمة. وتشمل هذه المجالات استخدام المياه، والنفايات، والانبعاثات، والمساواة بين الجنسين، والتدريب الخاص بمسائل مكافحة الفساد، والإنفاق على صحة الموظفين وسلامتهم. كما لوحظ تفاوت كبير بين مختلف البلدان والمناطق. ففي شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا وأمريكا الشمالية، ارتفع لدى مؤسسات الأعمال مستوى الإبلاغ عن البيانات الأساسية التي تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات. وتظهر ثغرات كبيرة في تقديم التقارير في المناطق الأخرى، وخاصة في أفريقيا وآسيا الوسطى وأوقيانوسيا.



## اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره



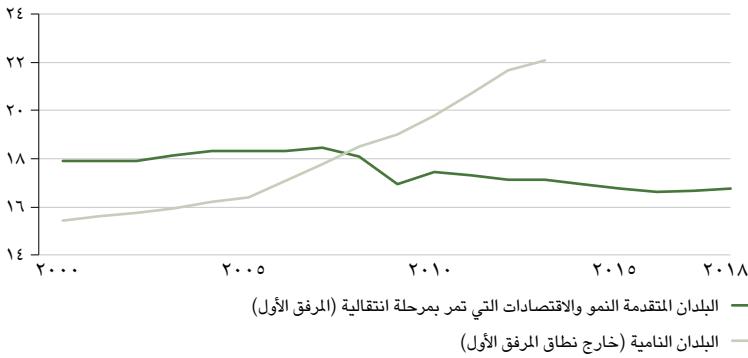
تعصف أزمة المناخ بالمجتمع العالمي بلا هوادة وتدفعه بعيداً عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس مسارها. وقد سجل عام ٢٠١٩ ثاني أعلى درجات الحرارة على الإطلاق منهاياً بذلك العقد الأعلى حرارة (٢٠١٠-٢٠١٩). وتحمل الأزمة معها حرائق الغابات والأعاصير وحالات الجفاف والفيضانات والكوارث المناخية الأخرى في جميع القارات. وتمضي درجات الحرارة العالمية في طريقها لترتفع حتى ٣,٢ درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ولتحقيق الغاية القصوى البالغة ١,٥ درجة مئوية - أو حتى ٢ درجة مئوية - المنصوص عليها في اتفاقية باريس، يجب أن تبدأ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الانخفاض بنسبة ٧,٦ في المائة سنوياً بدءاً من عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في النشاط البشري بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩، فإن ما يتوقع أن ينتج في عام ٢٠٢٠ من انخفاض نسبته ٦ في المائة في الانبعاثات لا يرقى إلى تلك الغاية، ومن المتوقع أن ترتفع الانبعاثات مع رفع القيود.

وإذا لم يتحرك العالم الآن، وبقوة، فإن الآثار الكارثية لتغير المناخ ستكون أكبر بكثير من آثار الجائحة الحالية. ويتعين على الحكومات وقطاع الأعمال استخدام الدروس المستفادة من هذه الأزمة والفرص الناشئة عنها لتسريع التحولات اللازمة لتحقيق اتفاقية باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ولإعادة تحديد علاقتنا مع البيئة، وإدخال تغييرات تنظيمية وتحويلية لتصبح الاقتصادات والمجتمعات اقتصادات ومجتمعات تنخفض فيها انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتمتع بالقدرة على الصمود أمام المناخ.

### العالم بعيد كل البعد عن مسار تحقيق الغاية التي حددها اتفاق باريس، مما يشير إلى تغييرات كارثية مقبلة

المحددة وطنياً أو أن تبغ عن مساهمات جديدة، بهدف إحداث زيادة كبيرة في طموحات الإجراءات المناخية المقترحة. وتتيح جائحة كوفيد-١٩، التي أضعفت النشاط الاقتصادي وعرقلت العمل كالمعتاد في جميع أنحاء العالم، فرصة أمام البلدان لإعادة تقييم الأولويات وإعادة بناء اقتصاداتها بحيث تكون أكثر اخضراراً وأشد قدرة على التكيف مع تغير المناخ.

#### إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلدان المتقدمة والبلدان النامية (غنيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



للتخفيف من خطر تغير المناخ الجامح، تدعو اتفاقية باريس للحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية. وهذا يتطلب أن تتوقف الانبعاثات العالمية في أقرب وقت ممكن عند الحد الأقصى الذي بلغته، وأن تنخفض بسرعة بنسبة ٤٥ في المائة عن مستويات عام ٢٠١٠ بحلول عام ٢٠٣٠، ثم أن تواصل التراجع الحاد حتى تتمكن نسبة الانبعاثات من بلوغ الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. على أن العالم بعيد تماماً عن مسار تحقيق هذه الغاية بالمستوى الحالي للمساهمات المحددة وطنياً. وقد انخفضت انبعاثات الاحتباس الحراري العالمية للبلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٦,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، ارتفعت انبعاثات البلدان النامية بنسبة ٤٣,٢ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. وإلى حد كبير، يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التصنيع وتعزيز الناتج الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي.

وحتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢٠، كان ١٨٩ طرفاً من أطراف اتفاقية باريس قد صدق عليها، وكان ١٨٦ من الأطراف (١٨٥ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) قد قدمت التقارير عن أول مساهماتها المحددة وطنياً إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أن ثلاثة أطراف قدمت تقارير عن مساهماتها الثانية المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الأطراف ١٧ استراتيجية طويلة الأجل و١٨ خطة تكيف وطنية ورسالتين عن التكيف. ومع عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تقوم الأطراف بتحديث المساهمات الحالية

### شهد تمويل العمل المناخي زيادة كبيرة، لكن الاستثمار في الوقود الأحفوري لا يزال يتجاوزه

وقد ارتفع التمويل المتعلق بالمناخ الذي قدمته البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٦، ليصل إلى ما يقرب من ٣٨ بليون دولار. وظل التركيز ينصب بشكل مهيمن على التخفيف من آثار تغير المناخ إذ بلغ تمويل هذا المجال ٢٤,٣ بليون دولار، يليه التكيف مع تغير المناخ (٥,٦ بلايين من الدولارات) والمسائل الشاملة (٥,١ بلايين من الدولارات).

شهدت التدفقات المالية العالمية المتعلقة بالمناخ ارتفاعاً بنسبة ١٧ في المائة بين الفترتين ٢٠١٣-٢٠١٤ و٢٠١٥-٢٠١٦، من ٥٨٤ بليون دولار إلى ٦٨١ بليون دولار. وإلى حد كبير ترجع زيادة النمو إلى ارتفاع مستويات استثمارات القطاع الخاص الجديدة في الطاقة المتجددة، والتي تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التدفقات المتعلقة بالمناخ. على أن الاستثمارات في الأنشطة المناخية عبر القطاعات لا تزال تقل عن الاستثمارات المتعلقة بالوقود الأحفوري في قطاع الطاقة، والتي بلغ مجموعها ٧٨١ بليون دولار في عام ٢٠١٦. ولتحقيق الانتقال إلى وضع ينخفض فيه الكربون ويمكن من الصمود أمام المناخ، هناك حاجة إلى زيادة أكبر بكثير في الاستثمارات السنوية.

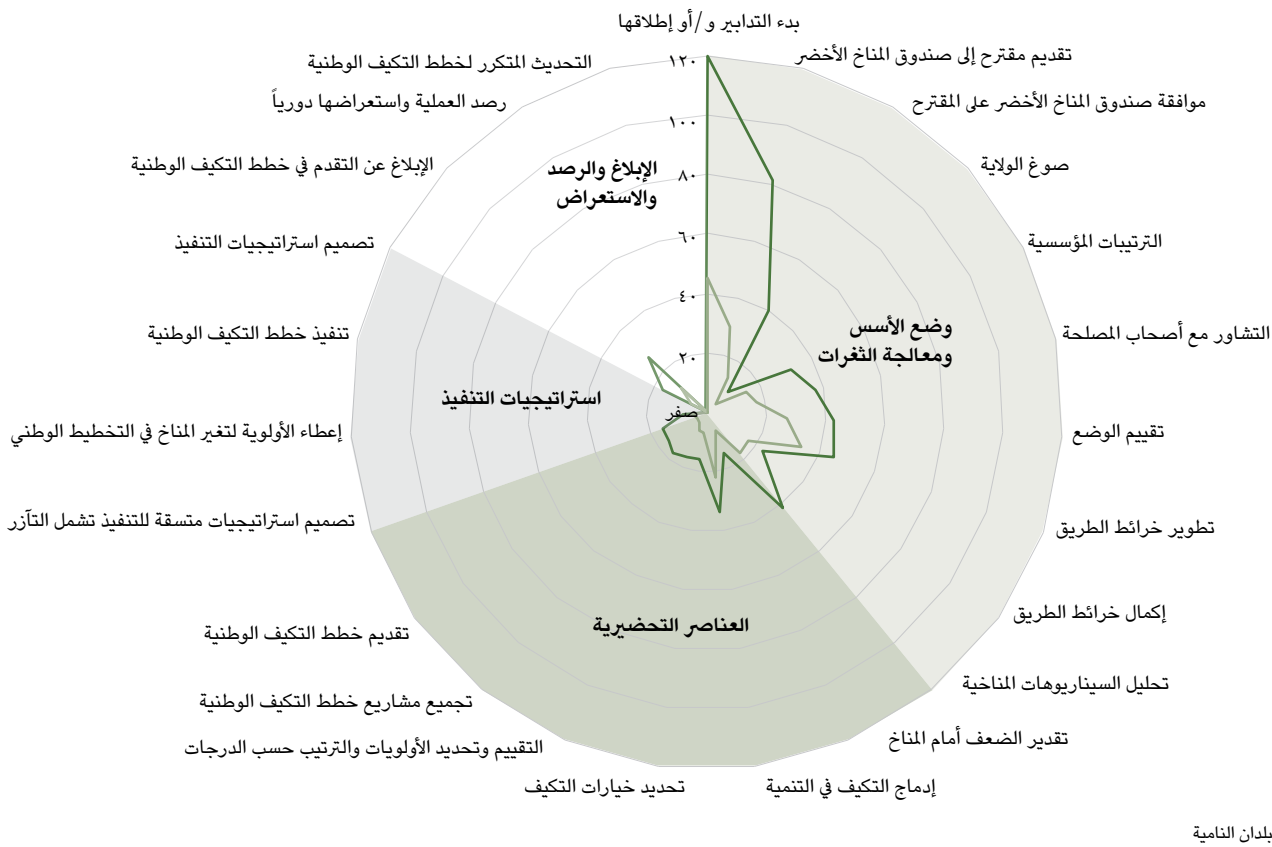


## بدأت معظم البلدان النامية في صوغ خطط لتعزيز الصمود والتكيف مع تغير المناخ

ويأتي التمويل لصوغ خطط التكيف الوطنية من صندوق المناخ الأخضر، من خلال برنامجه للاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية، ومن صندوق أقل البلدان نمواً. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، قدم ٨١ بلداً مقترحات بلغ عددها ٨٣، وبلغت قيمتها الإجمالية ٢٠٣,٨ ملايين من الدولارات، للحصول على الدعم من صندوق المناخ الأخضر. ومن أصل هذه البلدان كان ٢٩ بلداً (٣٥ في المائة) من أقل البلدان نمواً. وتمت الموافقة على ما مجموعه ٤٠ مقترحاً، ١٤ منها (٣٥ في المائة) من أقل البلدان نمواً. على أن عدد المقترحات المقدمة (١٢ مقترحاً حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر) كان أقل في عام ٢٠١٩ منه في السنوات السابقة (٢٢ مقترحاً في عام ٢٠١٨ و٤٢ مقترحاً في عام ٢٠١٧). كما تمت الموافقة في إطار صندوق أقل البلدان نمواً على تسعة مقترحات لمشاريع تدعم صوغ خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.

تساعد خطط التكيف الوطنية البلدان على تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف بموجب اتفاقية باريس - وهو تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود وتقليل الضعف أمام تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٩، اضطلع ما لا يقل عن ١٢٠ بلداً من بين ١٥٣ بلداً نامياً بأنشطة لصوغ خطط التكيف الوطنية ولتنفيذها، بزيادة قدرها ٢٩ بلداً مقارنة بالعام السابق. وقد أكملت ثمانية عشر بلداً، بينها خمسة من أقل البلدان نمواً وأربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، خطط تكيفها الوطنية وقدمتها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهناك أيضاً بلدان أخرى كثيرة في مراحل مختلفة من العملية.

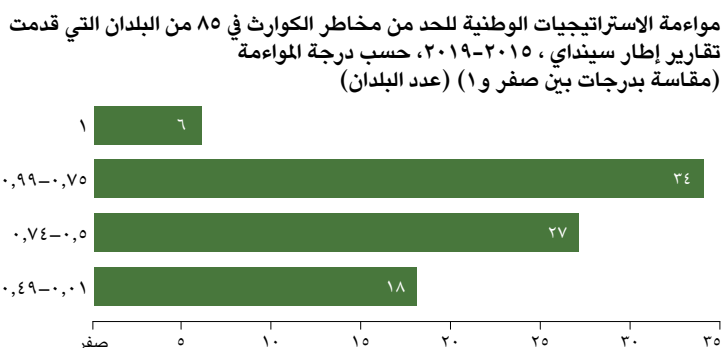
التدابير التي اتخذتها البلدان النامية الأطراف في عملية صوغ خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (عدد البلدان)



## على الرغم من الأهمية الصارخة لغاية عام ٢٠٢٠ للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن التقدم في تحقيقها كان بطيئاً

كوفيد-١٩، وذلك بدمج إدارة مخاطر الأخطار البيولوجية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي.

يستمر تغير المناخ في زيادة تفاقم وتأثر الكوارث الطبيعية وشدتها، وهي كوارث أثرت على أكثر من ٣٩ مليون شخص في عام ٢٠١٨، مما أدى إلى وفيات وتعطيل لسبل العيش وحسائر اقتصادية. ويهدف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى الحد من مخاطر الكوارث الحالية ومنع وقوع كوارث جديدة، وذلك من خلال الأخذ بغايات واضحة وأولويات للعمل، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد حُدد موعد نهائي هو عام ٢٠٢٠ للغاية (هـ) في إطار سينداي، وهي غاية تركز على إنشاء استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أبلغ ٨٥ بلداً - أكثر بقليل من ٤٠ في المائة - أن لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى، إلى حد ما، مع إطار سينداي، وأبلغت ستة بلدان عن استراتيجيات وطنية متوائمة تماماً مع الإطار. وفي عام ٢٠١٨، أفاد ٥٥ بلداً أن لدى بعض حكوماتها المحلية على الأقل استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى إلى حد ما مع الاستراتيجيات الوطنية. وتبذل البلدان جهوداً حثيثة للتصدي لمخاطر الجوائح من قبيل





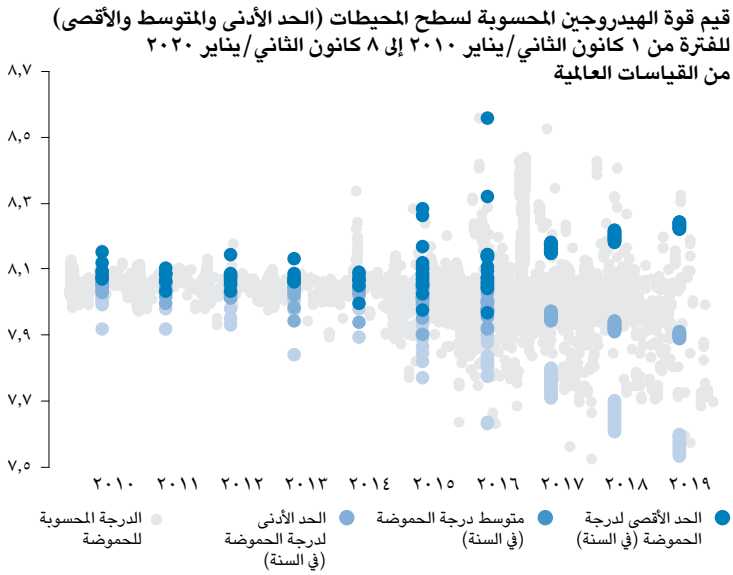
## حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة



المحيطات هي النظام الداعم للحياة على كوكبنا وهي التي تحكم نظام المناخ العالمي. وهي أكبر نظام بيئي في العالم، وتضم ما يقرب من المليون من الأنواع المعروفة وتحتوي على إمكانات هائلة غير مستغلة للاكتشاف العلمي. وتواصل المحيطات ومصائد الأسماك دعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان العالم. وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للحفاظ على المحيطات، فقد أدت عقود من الاستغلال غير المسؤول إلى مستوى من التدهور يندر بالخطر. على أن الجهود الحالية الموجهة لحماية البيئات البحرية الرئيسية والمصائد الصغيرة للأسماك، وللاستثمار في علوم المحيطات، لا تلي حتى الآن الحاجة الملحة لحماية هذا المورد المنصف في وقت واحد بالضخامة وبالهداشاشة. ويتيح الانخفاض الكبير في

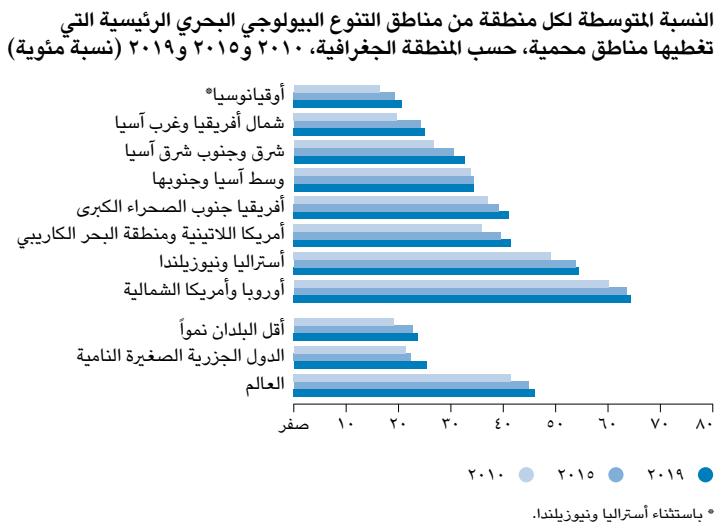
النشاط البشري الناجم عن أزمة جائحة كوفيد-١٩، رغم جذوره المأسوية، فرصة لتعافي المحيطات. كما يتيح فرصة لرسم مسار الانتعاش المستدام الذي سيضمن سبل العيش في تناغم مع البيئة الطبيعية لعقود قادمة.

### يهدد استمرار تحمض المحيطات البيئة البحرية وخدمات النظام الإيكولوجي



المحيط هو أكبر بالوعة للكربون على كوكب الأرض، فهو يمتص حوالي ٢٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية الناتجة عن النشاط البشري، ويساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ. على أن ثاني أكسيد الكربون الممتص يتسبب في زيادة حموضة مياه البحر، الأمر الذي يدل عليه انخفاض في مستويات قوة الهيدروجين (pH) بنسبة ٢٦ في المائة منذ العصور قبل الصناعية. وبفعل تحمض المحيطات، تتعرض للشعاب المرجانية والأنواع الرئيسية الأخرى التي تعتبر قاعدة لسلسلة الغذاء البحري، كما يؤثر التحمض سلباً على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحماية السواحل والنقل والسياحة. وكلما زادت حموضة المحيطات، تنخفض قدرتها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وعلى التخفيف من تغير المناخ. وتُظهر المعلومات المستمدة من بوابة جديدة لبيانات تحمض المحيطات زيادة في تقلب قوة الهيدروجين (ارتفعت إلى ١٠-٣٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية) وفي حموضة المحيطات. وبحلول نهاية هذا القرن، من المتوقع أن ترتفع الحموضة بنسبة ١٠٠-١٥٠ في المائة، مما يؤثر على نصف الحياة البحرية جميعها.

### بينما يتسع نطاق حماية البيئات البحرية، يكتسي أهمية حاسمة مَدّ نطاق التغطية ليشمل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

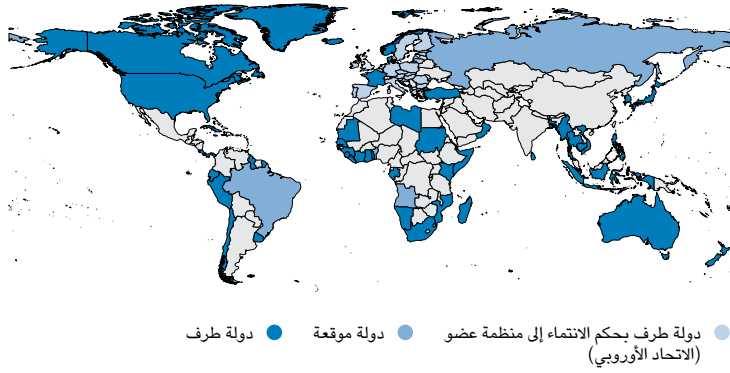


للمناطق البحرية المحمية أهمية حيوية للتنمية المستدامة للمحيطات. فهي تحمي الأنواع والأنظمة البيئية الضعيفة، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتمنع المنازعات المحتملة بين المستخدمين، وذلك من خلال ترسيم الحدود لأنشطة معينة مسموح بها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، غطت المناطق المحمية أكثر من ١٧ في المائة (أو ٢٤ مليون كيلومتر مربع) من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (الممتدة من صفر إلى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ). ومنذ عام ٢٠١٠ زادت التغطية بشكل ملحوظ على مر السنين، لترتفع فوق ضعفي ما كانت عليه.

ويجب أن تستمر شبكات المناطق المحمية في التوسع لزيادة تغطيتها لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وقد ارتفع متوسط النسبة المئوية العالمية لكل من مناطق التنوع المغطاة بمناطق محمية من ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٤٦,٠ في المائة في عام ٢٠١٩. وبينما يمثل هذا تقدماً كبيراً، فإن العديد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية لا تتضمن إلا تغطية جزئية بالمناطق المحمية أو لا تتضمن أي تغطية لها على الإطلاق. ولا تزال أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية متخلفة عن الركب بنسبة ٢٥,٤ في المائة و ٢٣,٧ في المائة على التوالي.

## تعمل البلدان على كبح الصيد غير المشروع بموجب اتفاق دولي ملزم، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل المتضافر

الدول الأعضاء الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء (حتى شباط/فبراير ٢٠٢٠)



يهدد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمصائد الأسماك العالمية؛ كما أنه يعيق قدرة البلدان على إدارة مصائد الأسماك بشكل فعال. ويعتبر اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة مفتاحاً لكبح هذه الممارسة المدمرة. وحتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، ارتفع عدد الأطراف في الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف هذا النوع من الصيد تحديداً - إلى ٦٦ طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، بالمقارنة بعدد الأطراف البالغ ٥٨ طرفاً في العام السابق.

واستناداً إلى تقاريرها الخاصة، أحرزت البلدان تقدماً جيداً بشكل عام في تنفيذ التدابير الموصى بها لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وفي عام ٢٠٢٠، حصل ما يقرب من ٧٥ في المائة من البلدان على درجة عالية فيما يتعلق بتنفيذها للصكوك الدولية ذات الصلة، مقارنة بما نسبته ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ولكن في حين أنه أحرز تقدماً مشهوداً، يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات العالمية المتضافرة لضمان أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لم يعد يمثل تحديداً لاستدامة مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم.

## لمصائد الأسماك المستدامة أهمية حيوية بالنسبة لسبل عيش المجتمعات المحلية في البلدان الأكثر حرماناً

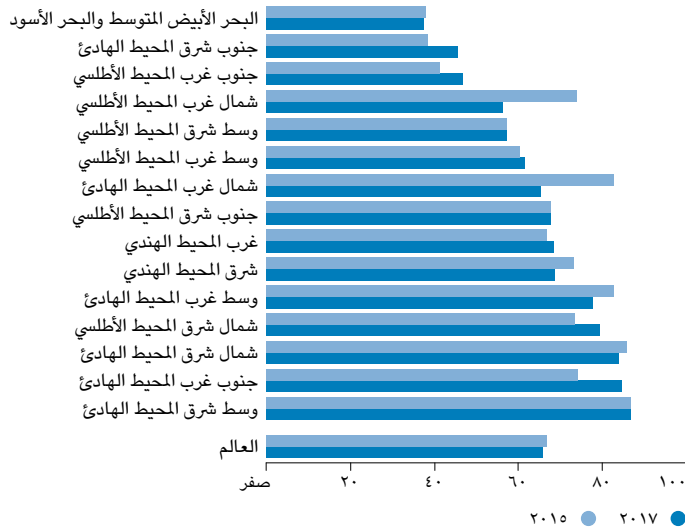
لإدارة الأرصد السمكية على نحو مستدام أهمية حاسمة لتسخير فوائد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من الفقر والجوع وسوء التغذية ولتوليد النمو الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة، بقيت مساهمة المصائد المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند حوالي ٠,١ في المائة سنوياً، مما يعكس التفاعل بين اتجاهين متعارضين: القيمة المضافة المتزايدة باستمرار لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والانخفاض المستمر في استدامة الأرصد السمكية العالمية. وكانت مساهمة مصائد الأسماك البحرية المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى بشكل ملحوظ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة أوقيانوسيا وفي أقل البلدان نمواً، حيث تعتبر أنشطة الصيد حيوية بالنسبة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وبلغ متوسط نصيب مصائد الأسماك المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعتي البلدان هاتين ١,٥٥ في المائة و١,١١ في المائة، على التوالي، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١١.

## لا يزال صغار الصيادين، الذين يساهمون بشكل كبير في اقتصادات البلدان النامية، مهمشين

لا يزال صغار الصيادين بين أكثر منتجي الأغذية تهميشاً، مع أنهم يمثلون أكثر من نصف مجموع إنتاج مصائد الأسماك في البلدان النامية. علاوة على ذلك، تشير الدلائل إلى أن أزمة جائحة كوفيد-١٩ تؤثر بشكل سلبي بالفعل على سبل عيشهم، حيث أن الطلب العالمي على المأكولات البحرية يتضاءل وأن القيود على النقل تمنع الوصول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، يؤدي صغار المنتجين دوراً حاسماً في توفير الغذاء للمجتمعات المحلية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تدعم البلدان صغار صيادي الأسماك باعتبارهم مساهمين رئيسيين في توفير النظم الغذائية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك بتبني مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية المتفق عليها دولياً لضمان استدامة المصائد الصغيرة للأسماك في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

## يمكن ألا يكون وقف الهجمة على الأرصد السمكية العالمية كافياً لتجنب انهيار بعض المصائد

نسبة الأرصد السمكية الباقية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً، حسب المنطقة البحرية، ٢٠١٥ و ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



انخفضت نسبة الأرصد السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠,٠ في المائة عام ١٩٧٤ إلى ٦٦,٧ في المائة عام ٢٠١٥ وإلى ٦٥,٨ في المائة عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من هذا التدهور المستمر، تباطأ معدل الانخفاض في السنوات الأخيرة. وفي حين أن ذلك يعتبر أمراً مشجعاً، إلا أنه لن يكون كافياً لمنع حدوث انهيار متوسط الأجل لبعض مصائد الأسماك العالمية ما لم يؤخذ على نطاق أوسع بتدابير لإعادة الأرصد إلى مستويات مستدامة بيولوجياً.

وفي عام ٢٠١٧، استمر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على أدنى نسبة من الأرصد التي يجري صيدها بمستويات مستدامة (٣٧,٥ في المائة)، وتلي ذلك منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ (٤٥,٥ في المائة) وجنوب غرب المحيط الأطلسي (٤٦,٧ في المائة). وفي المقابل، سجلت مناطق شرق وسط المحيط الهادئ وجنوب غرب المحيط الهادئ وشمال شرق المحيط الهادئ أعلى نسبة (فوق ٨٣ في المائة). وفي حين أن جنوب غرب المحيط الهادئ شهد تحسناً بنسبة ١٠,٥ نقاط مئوية بالمقارنة بمستويات عام ٢٠١٥، فإن منطقتنا شمال غرب المحيط الهادئ وشمال غرب المحيط الأطلسي شهدتا انخفاضاً كبيراً، بلغت نسبته ١٧,٣ و ١٧,٧ نقطة مئوية، على التوالي.



## حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



لا يسير حفظ النظم الإيكولوجية البرية باتجاه الاستدامة. ويستمر تراجع مناطق الغابات بمعدل ينذر بالخطر، ولا تتركز المناطق المحمية في مواقع معروفة بتنوعها البيولوجي، ولا تزال الأنواع مهددة بالانقراض. علاوة على ذلك، يعتبر ارتفاع معدل الجريمة ضد الحياة البرية، والتغيرات في استخدام الأراضي من قبيل إزالة الغابات، والتعدي على الموائل، مسارات رئيسية لانتقال الأمراض المعدية الناشئة، بما في ذلك كوفيد-19، مما يهدد الصحة العامة والاقتصاد العالمي.

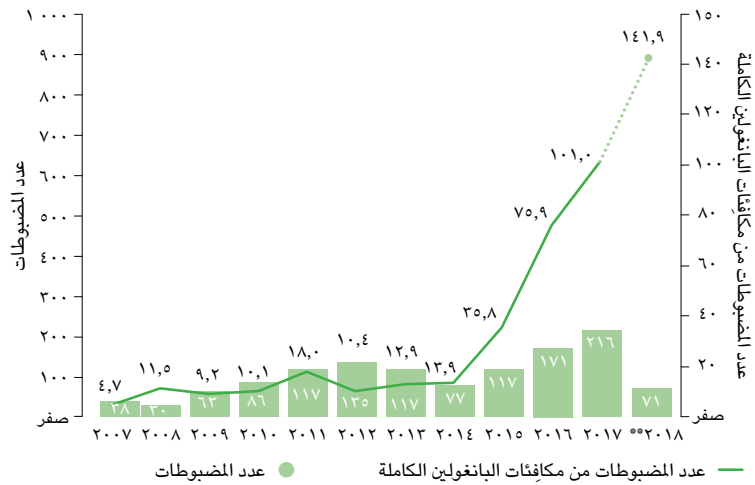
وتُبدل جهود شجاعة لعكس مسار هذه الأوضاع. وتشمل هذه الجهود التوسع في الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق مكاسب في تغطية المناطق المحمية للمناطق البرية ومناطق المياه

العذبة والجبال. وتحفز البلدان تقدماً في تنفيذ المبادئ البرنامجية والتشريعية والمحاسبية لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وللتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة العالمية، لا بد من تدعيم هذه المكاسب وتعزيزها. وتتصف بقدر مماثل من الأهمية الحاجة إلى تعزيز الوعي بالترابط بين الناس والعالم الطبيعي لضمان تعايش أكثر توازناً.

## تعرض الجريمة المرتكبة ضد الحياة البرية للخطر كلاً من أنواع الحيوان وصحة الإنسان، بما في ذلك من خلال تعريضهما لأمراض فتاكة جديدة

أن تعطل صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والأمن في مختلف أنحاء العالم، وهو ما نشهده الآن بشكل مباشر.

عدد المضبوطات من مكافئات البانغولين الكاملة (بالآلاف)، وعدد المضبوطات سنوياً، ٢٠١٨-٢٠٠٧



ملحوظة: يشير عدد مكافئات البانغولين الكاملة إلى مضبوطات أجسام البانغولين، وقشورها، ولحمها، ورؤوسها الصالحة للتعليق، وكذلك مضبوطات البانغولين الحي. لم يكتمل بعد جمع البيانات لعام ٢٠١٨.

خمسة وسبعون في المائة من الأمراض المعدية الناشئة، مثل أنفلونزا الطيور والإيبولا، هي أمراض حيوانية المصدر - أي أنها تنتقل من الحياة البرية إلى البشر. ويطرأ هذا الانتقال من خلال الاتصال البشري بالحيوانات البرية المصابة وهو يميل إلى الحدوث عندما يتعدى السكان على الموائل الطبيعية ويمارسون أنشطة تعطل النظم الإيكولوجية، مثل الاتجار بأشكال الحياة البرية.

ويعتبر أكل النمل القشري "البانغولين" الموجود في أفريقيا وآسيا - أكثر الثدييات البرية إيجاراً بما إطلافاً على وجه الأرض. وهو من الحيوانات الوسيطة الرئيسية المشتبه بأنها نقلت الفيروس التاجي من الخفافيش البرية إلى الناس. ويباع لحم أكل النمل القشري في الأسواق الرطبة التي تم تحديدها كمواقع محتملة لقفز الفيروس التاجي إلى الإنسان.

ومنذ عام ٢٠١٤، تضاعف عشر مرات عدد المضبوطات من مكافئات البانغولين الكاملة المستخدمة في الاتجار على الصعيد العالمي. ولا يمثل هذا العدد إلا جزءاً صغيراً من الحيوانات التي تم قتلها، وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، تم ضبط ٣٧٠.٠٠٠ من مكافئات البانغولين على مستوى العالم، مما يشير إلى الاتجار بالملايين منها وقتلها، على الرغم من الحظر المفروض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على التجارة القانونية في جميع الأنواع الثمانية. ويرد حالياً البانغولين المضبوط في المقام الأول من غرب ووسط أفريقيا وهو يوجه للأسواق الآسيوية.

ولا تكفي الجرائم المرتكبة ضد الحياة البرية، مثل الصيد غير المشروع والاتجار بالبانغولين والحيوانات الأخرى، بتهديد صحة النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وحدهما، إذ يمكنها

## يؤثر تدهور الأراضي على بلايين الناس، ويدفع بالأنواع إلى الانقراض، ويكتف من تغير المناخ

استخدام الأراضي المحرك الرئيسي لتدهورها، وهو أيضاً أحد المسارات الرئيسية لانتقال الأمراض المعدية الناشئة.

وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، كان ١٢٣ من البلدان قد التزمت بوضع غايات طوعية لتحقيق "حياد تدهور الأراضي"، مما يمثل غاية عالمية تنتهها خطة عام ٢٠٣٠. كما أقر ٦٠ من البلدان هذه الغايات رسمياً. ومن شأن عكس الاتجاه الحالي في تدهور الأراضي ألا يؤدي إلى مجرد تحسين التنوع البيولوجي ورفاهية بلايين الناس فحسب، بل سيسهم أيضاً بصورة إيجابية في أزمة المناخ من خلال تدابير استصلاح الأراضي وحفظها وغير ذلك من تدابير إدارتها.

على الصعيد العالمي، تدهور خمس مساحة الأرض اليابسة (أكثر من ٢ بليون هكتار)، وهي مساحة تقارب حجم الهند والاتحاد الروسي مجتمعين. ويقوض تدهور الأراضي رفاه حوالي ٣,٢ بلايين من الناس، ويدفع بالأنواع إلى الانقراض، ويكتف من تغير المناخ. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، تُظهر الاتجاهات العالمية للغطاء الأرضي أن هناك خسارة صافية في فئات الأراضي الطبيعية وشبه الطبيعية. وقد نتجت هذه الخسائر عن عوامل مباشرة وغير مباشرة، تشمل فيما تشمل إزالة الغابات، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والتوسع الحضري، فضلاً عن حيازة الأراضي والفقر. ويعتبر التغير في نمط



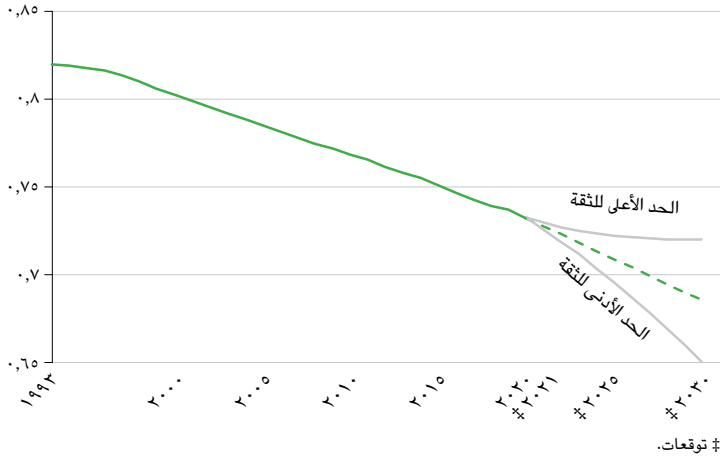
## يَقصر العالم عن بلوغ غايات عام ٢٠٢٠ المتمثلة في وقف فقدان التنوع البيولوجي، على الرغم من تحقيق بعض التقدم

حماية، ولا تغطي المناطق المحمية ٣١ في المائة منها إلا جزئياً. وعلاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١٠، تباطأ بشكل كبير تزايد تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بالمناطق المحمية، مقارنة بالعقد السابق.

### التنوع البيولوجي آخذ في التراجع بمعدلات تندر بالخطر

يمثل انقراض الأنواع أثراً لا رجعة فيه للنشاط البشري على البيئة، وهو يزعزع التوازن في الطبيعة ويزيد من هشاشة النظم الإيكولوجية ويضعف مقاومتها للمعطلات. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت مخاطر انقراض الأنواع بنسبة ١٠ في المائة تقريباً على مدى العقود الثلاثة الماضية، وشهد مؤشر القائمة الحمراء تراجعاً من ٠,٨٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٥ في عام ٢٠١٥ وإلى ٠,٧٣ في عام ٢٠٢٠ (تشير القيمة ١ في القائمة الحمراء إلى عدم وجود أنواع معرضة لخطر الانقراض في المستقبل القريب، بينما تشير القيمة صفر إلى أن جميع الأنواع قد انقرضت). ويترحم ذلك إلى أكثر من ٣١ ٠٠٠ نوع مهدد بالانقراض، مما يُعزى في المقام الأول إلى فقدان الموائل بسبب الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والحصاد والتجارة غير المستدامين، والأنواع الدخيلة المغيرة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن مؤشر القائمة الحمراء سينخفض إلى ٠,٧٠، أو حتى إلى أقل من ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠. وسيطلب تجنب هذه العتبة الخطيرة تنفيذ استجابة طارئة مخصصة لحماية الأنواع المهددة بشدة بالانقراض وتقليل مخاطر الانقراض التي تحركها الزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى. ويهدف إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ إلى الهبوط بمنحنى فقدان التنوع البيولوجي، بحيث يمكن إيقاف مخاطر الانقراض أو عكس اتجاهها بحلول عام ٢٠٣٠ ووضع التنوع البيولوجي على مسار يحقق التعافي بحلول عام ٢٠٥٠.

مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، ١٩٩٣-٢٠٢٠، وتوقعات الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ (على أساس استقرار المؤشر العالمي ضمن سيناريو استمرار الوضع المعتاد)



يصادف عام ٢٠٢٠ الموعد النهائي المحدد لخمس من الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي بموجب الهدف ١٥. غير أن من المرجح، استناداً إلى التقدم الحالي، ألا يتم تحقيق معظم هذه الغايات بحلول ذلك الموعد. وقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، بأن "... تحافظ على سلامة خطة ٢٠٣٠، بما في ذلك بضمنان اتخاذ تدابير طموحة ومتواصلة لبلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة التي تصل مع عام ٢٠٢٠ إلى موعدها النهائي".

### لا تزال خسائر الغابات مرتفعة، على الرغم من الجهود المتزايدة لإدارتها بشكل مستدام

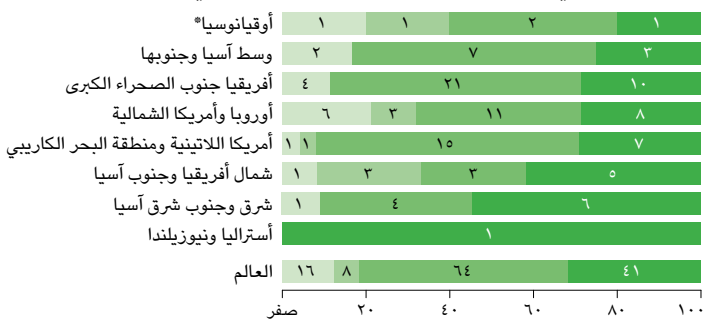
تستمر مساحة الغابات في العالم في التقلص، وإن بوتيرة أبطأ بعض الشيء من وتيرتها في العقود السابقة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، قُدر المعدل السنوي لإزالة الغابات بنحو ١٠ ملايين هكتار، مما يمثل انخفاضاً من معدلها الذي كان قد بلغ ١٢ مليون هكتار في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وتراجعت نسبة مساحة الغابات على الصعيد العالمي من ٣١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويمثل ذلك خسارة صافية تكاد تبلغ ١٠٠ مليون هكتار، مما يرجع في المقام الأول إلى التوسع الزراعي. وتعني خسارة هذه الغابات اختفاء سبل العيش في المجتمعات الريفية، وزيادة انبعاثات الكربون، وانخفاض التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي. وفي حين أن خسائر الغابات لا تزال مرتفعة، فإن بيانات عام ٢٠٢٠ تشير إلى أن نسبة الغابات في المناطق المحمية والخاضعة لخطط الإدارة الطويلة الأجل، وكذلك مناطق الغابات المعتمدة، زادت أو ظلت مستقرة، سواء في العالم ككل أو في معظم مناطق العالم. واليوم، من أصل ٤,٠٦ بلايين من هكتارات الغابات، يخضع أكثر من النصف لخطط الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الغابات المخصصة في المقام الأول لحماية التربة والمياه آخذة في الازدياد، إذ أنها ارتفعت خصوصاً خلال العقد الماضي.

### يخضع أقل من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للحماية، بينما تباطأ التقدم إلى حد كبير في هذا المجال

في عام ٢٠٢٠، لم تشمل المناطق المحمية، في المتوسط، سوى ٤٤ في المائة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي من الأرض اليابسة و ٤١ في المائة من كل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي من المياه العذبة، أي زيادة حوالي ١٢ إلى ١٣ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٠. على أن غالبية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، سواء من الأرض اليابسة أو من المياه العذبة كانت تغطيتها بالمناطق المحمية إما منقوصة أو معدومة. وعلى سبيل المثال، وفقاً لبيانات عام ٢٠١٨، تم تحديد مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في نقاط التنوع البيولوجي الساخنة ل ٢١ في المائة من جميع الأنواع المهددة عالمياً المدرجة على القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. غير أن ١٣ في المائة فقط من هذه المواقع تقع بالكامل ضمن مناطق

## لا يقع إلا ثلث البلدان على المسار الصحيح لتحقيق غاياتها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الوطنية المحددة وفقاً للهدف ٢ من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي وفقاً للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، ٢٠١١-٢٠٢٠



● تحقق تقدم نحو تحقيق الغايات، ولكن ليس بالقدر الكافي لم تحدد أية غاية وطنية  
● على المسار الصحيح لبلوغ الغاية الوطنية أو تجاوزها لم يحرز أي تقدم، أو هناك ابتعاد عن تحقيق الغاية الوطنية

\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

إدراكاً لأهمية التنوع البيولوجي في دعم الاقتصادات، وإنتاج الأغذية، وصحة الإنسان، فإن كثيراً من خطط التنمية الوطنية والمحلية ونظم المحاسبة والإبلاغ الوطنية أدرجت القيم التي تعكسها المعاهدات والخطط الاستراتيجية الدولية بشأن التنوع البيولوجي. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قدم ١٢٩ من الأطراف (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) تقاريرها الوطنية السادسة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وأجرى ١١٣ من الأطراف تقييماً للتقدم المحرز نحو الغايات الوطنية المحددة وفقاً للهدف ٢ من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي. ويسير نحو ٣٢ في المائة من الأطراف على المسار الصحيح لبلوغ غاياتها الوطنية أو تجاوزها؛ وقد أحرز ٥٠ في المائة منها تقدماً، ولكن ليس بالقدر الكافي لبلوغ الغايات بحلول عام ٢٠٢٠؛ كما أفاد ٧ في المائة من الأطراف إما أنها لا تحرز أي تقدم، أو أنها تتبعد عن تحقيق غاياتها.

## التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فَعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

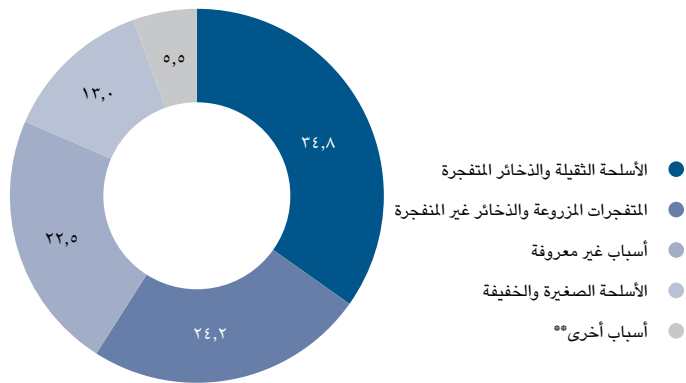


بقصد المساعدة في إيصال المساعدة الإنسانية وفتح القنوات أمام الدبلوماسية، ولا سيما لأولئك الأكثر تعرضاً للإصابة بكوفيد-١٩. ويحظى هذا الإجراء بالدعم، غير أن تحديات التنفيذ لا تزال قائمة.

لا تزال التنمية المستدامة مهددة بالنزاع وانعدام الأمن وضعف المؤسسات ومحدودية الوصول إلى العدالة. وفي عام ٢٠١٩، تجاوز عدد الأشخاص الهاربين من الحرب والاضطهاد والنزاع ٧٩,٥ مليون شخص، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ بدء جمع هذه الإحصاءات بشكل منهجي. ولا يزال طفل واحد من بين كل أربعة أطفال محروماً من الهوية القانونية بسبب عدم تسجيل ولادته، مما يحد غالباً من قدرته على ممارسة الحقوق في مجالات أخرى. وتحدد جائحة كوفيد-١٩ بتضخيم أوجه المشاشة واستغلالها في جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، أطلق الأمين العام نداء من أجل وقف علمي فوري لإطلاق النار

### في كل يوم، تقتل النزاعات المسلحة ١٠٠ مدني - بينهم نساء وأطفال - على الرغم من الحماية التي يقدمها القانون الدولي للمدنيين

وفيات المدنيين المتصلة بالنزاع، حسب السبب، ٢٠١٧-٢٠١٥ (نسبة مئوية)



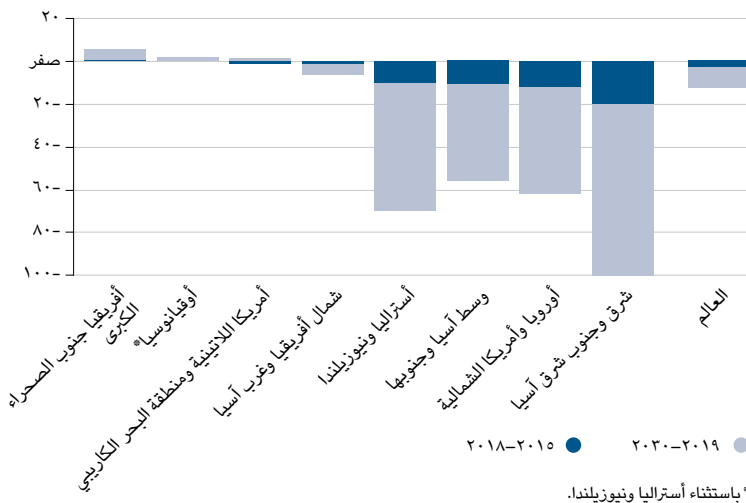
\*\* تشمل الأسباب الأخرى الأسلحة الحارقة أو الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية؛ أو الأسلحة الكهرومغناطيسية؛ أو أسلحة أخرى أقل فتكاً. كما تشمل منع الوصول إلى الأشياء التي لا غنى عنها للبقاء أو تدميرها؛ والحوادث المتعلقة بالنزاع؛ واستخدام الأشياء والوسائل الأخرى؛ واستخدام أسلحة متعددة.

بموجب القانون الدولي، يجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٠٦ ٨٠٦ من القتلى المدنيين في ١٢ من أكثر النزاعات المسلحة دموية في العالم بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧. وهذا يعني مقتل ١١,٩ من أصل كل ١٠٠ ٠٠٠ مدني من السكان كل عام؛ ومن بين القتلى، تبلغ نسبة النساء والأطفال ١ من كل ٨. وقد نتج معظم حالات سقوط المدنيين عن استخدام الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة، تليها المتفجرات المزروعة والذخائر غير المتفجرة. وفي عام ٢٠١٩، قتل أو جرح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مدني في ١٠ نزاعات، ولا يمثل هذا الرقم إلا جزءاً بسيطاً من المجموع الفعلي.

ويتزايد خطر كوفيد-١٩ في حالات النزاع المسلح، حيث يدمر القتال النظم الصحية، ويشرد النازحين ويجبرهم على العيش في أحوال مكتظة لا يحصلون فيها على الخدمات الأساسية إلا بشكل هامشي، إن حصلوا عليها أصلاً. ويمكن إلى حد كبير تقليل معاناة المدنيين الرهيبة إذا احترمت أطراف النزاع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويتعين فعل المزيد لمنع النزاعات الجارية والحد منها وحلها.

### هناك حاجة إلى جهود أقوى للحد من المعدل العالمي لجرائم القتل، فهو لا ينخفض إلا ببطء شديد

التغير في معدلات جرائم القتل العمد، ٢٠١٥-٢٠١٨، وتوقعات الفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠ (نسبة مئوية)



انخفض المعدل العالمي لجرائم القتل العمد ببطء - من ٦,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٩ في عام ٢٠١٥ و٥,٨ في عام ٢٠١٨. وهذا يعني سقوط ما يقرب من ٤٤٠ ٠٠٠ من ضحايا جرائم القتل في جميع أنحاء العالم كل عام (٨١ في المائة من الذكور و١٩ في المائة من الإناث). وينتمي ثلثا ضحايا جرائم القتل لمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٦ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٣ في المائة). ولإحداث خفض كبير في جميع أشكال العنف، هناك حاجة إلى جهود أقوى لخفض المعدل العالمي لجرائم القتل. أما إذا استمرت اتجاهات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ على حالها، فإن المعدل لكل ١٠٠ من السكان في عام ٢٠٣٠ سيكون حوالي ٥,٢ في عام ٢٠٣٠، أي بانخفاض إجمالي بنحو ١٢ في المائة.

وقد كان للسياسات التي اعتمدها الحكومات بسبب جائحة كوفيد-١٩ تأثيرات متباينة على انتشار جرائم القتل في مختلف البلدان. وتشير الاتجاهات إلى أن إجراءات الإغلاق تكاد ألا تؤثر على معدلات العنف في بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها مستويات مرتفعة من جرائم القتل، غير أن إجراءات الإغلاق المشددة في البلدان الأوروبية التي لديها مستويات منخفضة من جرائم القتل أحدثت، على ما يبدو، انخفاضاً كبيراً في معدلات العنف.



## يتعرض الأطفال بانتظام لأشكال متعددة من العنف، وكثير منها غير معترف بها وغير مُبلّغ عنها

**العنف الجنسي**، وهو واحد من أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارة للجدل، وعلى نطاق واسع، لا يبلّغ عن هذا العنف. كما أن الافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة يحدّ من فهم الحجم الكامل لهذه المشكلة. وفي أكثر بقليل من بلد واحد من كل ٤ بلدان لديها بيانات قابلة للمقارنة، أبلغ ٥ في المائة على الأقل من النساء بين ١٨ و ٢٩ سنة من العمر عن تعرضهن للعنف الجنسي في مرحلة الطفولة.

إن أثر جائحة كوفيد-١٩ على مخاطر تعرض الأطفال للعنف والاستغلال بسبب عمليات الإغراق وما يرتبط بها من غلق المدارس، والتي أثرت على غالبية الأطفال في العالم كله، لا يزال غير معروف إلى حد كبير. وقد شهد بعض البلدان ارتفاعاً في التقارير حول ارتكاب عنف ضد الأطفال في المنزل. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي استخدام الإنترنت للتعليم عن بُعد إلى زيادة تعرض الأطفال للتسلط عليهم من خلال الإنترنت، وإلى السلوك المخوف بالمخاطر على الإنترنت، والجرائم عبر الإنترنت.

ويمكن أن تترتب على جميع أشكال العنف هذه آثار مدمرة تستمر طوال الحياة وتقع على ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى إجراءات عاجلة للترويج لحلول فعالة لحماية الطفل والاستثمار فيها.

يتعرض الأطفال لأشكال مختلفة من العنف - منها العقاب البدني والاعتداء النفسي والاتجار والعنف الجنسي.

تنتشر أشكال **التأديب العنيفة** على نطاق واسع، وذلك على الرغم من أثرها الضار، وهو أثر يستمر طويلاً. وقد تعرض ما يقرب من ٨ من أصل كل ١٠ أطفال بين السنة الواحدة و ١٤ سنة من العمر

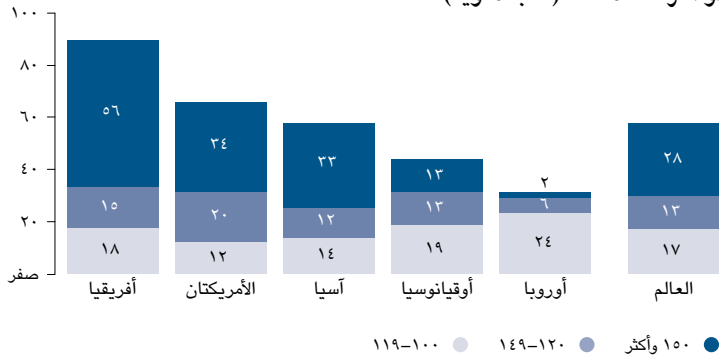
لشكل ما من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني في المنزل في الشهر السابق في ٦٩ بلداً (معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل) لديها بيانات متاحة للفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩.

يعتبر **الاتجار بالأطفال** مشكلة عالمية ترتبط في الغالب بالاستغلال الجنسي ولكن أيضاً بالعمل القسري. وفي عام ٢٠١٦، كان الأطفال يمثلون ما يقارب ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين في جميع أنحاء العالم (٢٣ في المائة كانوا من الفتيات و ٧ في المائة من الفتيان). ويستمر وجود مجالات واسعة للإفلات من العقاب على هذه الجريمة، مع أن لدى معظم البلدان تشريعات شاملة ضد الاتجار بالأشخاص. على أن عدد الإدانات بدأ يرتفع في الآونة الأخيرة استجابة لزيادة الكشف عن هذه الجريمة.



## يعتبر التعرض لعدوى كوفيد-١٩ واحداً من كثير من الأحوال اللاإنسانية التي يواجهها المسجونون، الذين يقبعون في السجون غالباً دون صدور أحكام ضدهم

نسبة البلدان التي يتجاوز فيها عدد السجناء القدرة الاستيعابية للسجون، ٢٠١٨ أو آخر سنة متاحة (نسبة مئوية)



ملحوظة: المجموعات الإقليمية المستخدمة هنا مختلفة عن المجموعات الإقليمية المحددة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. فهي هنا تغطي أفريقيا (٢٩ بلداً) والأمريكتين (٤١ بلداً) وآسيا (٤٣ بلداً) وأوروبا (٥١ بلداً) وأوقيانوسيا (١٦ بلداً) والعالم (١٩٠ بلداً).

ينبغي أن يضمن مبدأ وصول الجميع إلى العدالة إجراء محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية قصيرة بشكل معقول. على أن ٣١ في المائة من السجناء في جميع أنحاء العالم محتجزون دون أن يصدر أي حكم عليهم بارتكاب جريمة - وهذه النسبة لم تنخفض منذ عام ٢٠٠٥. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، سجلت زيادات كبيرة في جميع مناطق آسيا وفي أوقيانوسيا.

ولا يزال اكتظاظ السجون يمثل مشكلة خطيرة في كثير من البلدان، وهو يؤدي غالباً إلى أحوال لاإنسانية، وانتهاك حقوق الإنسان، وإلى العنف بين السجناء، وانخفاض فرص إعادة التأهيل. كما يتسبب الاكتظاظ بتسريع انتشار جائحة كوفيد-١٩ في مراكز الاعتقال والسجون في جميع أنحاء العالم بسبب ضيق الأماكن، والنقص المتكرر في معدات الحماية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الكافية. ومن أصل ١٩٠ بلداً لديها بيانات متاحة في جميع أنحاء العالم، كان عدد نزلاء السجون يتجاوز قدرة السجون الاستيعابية لدى ما يقارب ٦٠ في المائة منها؛ وفي ١٣ في المائة من البلدان كان عدد نزلاء السجون يتجاوز قدرة السجون الاستيعابية بنسبة تتراوح بين ١٢٠ في المائة و ١٤٩ في المائة، وفي ٢٨ في المائة منها كان عدد النزلاء يتجاوز القدرة الاستيعابية بنسبة ١٥٠ في المائة أو أكثر.

## أصبح لدى المزيد من البلدان الآن قوانين تتعلق بحرية المعلومات، على أن من الممكن تعزيز تنفيذها

يعتبر الحق في المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة جزءاً أساسياً من حرية التعبير ويعمل كآلية لدعم انفتاح الحكومات ومساءلتها بالإضافة إلى تعزيز التمكين والمساواة بين جميع الفئات الاجتماعية. ويجري إحراز تقدم في ضمان هذا الحق من خلال سياسات وقوانين ملزمة. وقد اعتمد ١٢٧ بلداً هذه القوانين حتى الآن، كما اعتمد ما لا يقل عن ٢٧ بلداً ضمانات لهذا الحق منذ عام ٢٠١٤. ومع ذلك، ومن أصل ٧٣ من السلطات العامة التي شملها الاستقصاء، لم يقدم إلا ٥٨ في المائة منها تدريباً متخصصاً على الحق في المعلومات للعاملين في حقل المعلومات لديها. كما قامت نسبة مماثلة من البلدان بنشر مبادئ توجيهية خاصة بالطلبات المقدمة من الجمهور العام. وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن هيئات الرقابة والاستئناف (وليس الهيئات المتعددة الأغراض) يجب أن تشكل العناصر الأساسية في إنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات، وفي الكيانات المتخصصة في هذا الميدان.

## كثيراً ما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنقابيون مستهدفين بالهجمات العنيفة

في جميع المناطق، يُستهدف الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وحرية الآخرين الأساسية بالهجمات العنيفة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٩٤٠ حالة قتل و ١٠٦ حالات اختفاء قسري لمدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ونقائين في ٨١ بلداً، وقد وقع أكثر من نصف حالات القتل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٩، تم الإبلاغ عن ٣٥٧ حالة قتل و ٣٠ حالة اختفاء قسري في ٤٧ بلداً. وفي حين أن حصيلة عام ٢٠١٩ تشكل أقل عدد من حالات قتل الصحفيين سنوياً منذ أكثر من عقد، فإن الصحفيين يتعرضون بشكل متزايد لاعتداءات كلامية وجسدية في سياق عملهم، بما في ذلك اعتداءات عبر الإنترنت. وتعرض الصحفيات بشكل خاص للمضايقة عبر الإنترنت. ويتشدد هذا الاتجاه بفعل الارتفاع الملحوظ في الخطاب العدائي الواسع الانتشار الموجه ضد وسائل الإعلام والصحفيين.



## تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

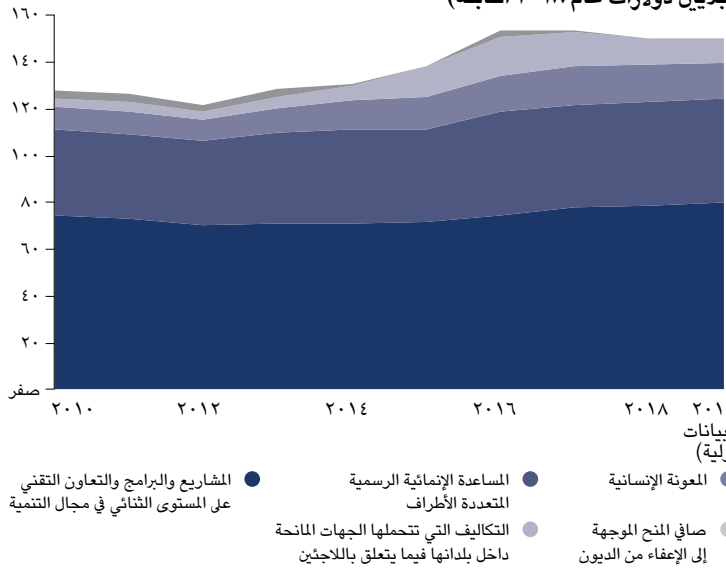


اتسم الدعم المقدم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالثبات ولكنه عانى من الهشاشة واكتنفته تحديات كبيرة متواصلة. ولا تزال الموارد المالية شحيحة، وتزايد التوترات في ميدان التجارة، كما يُفتقر إلى بيانات حاسمة الأهمية. وتهدد جائحة كوفيد-١٩ الآن ما تحقق في الماضي من إنجازات، حيث من المتوقع أن تنخفض التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات العالمية. ويبدو أن الجائحة تسرع الاتجاهات الحالية نحو تفكيك سلاسل القيمة العالمية. على أن إحدى النقاط المضيفة القليلة في هذا الوقت تتمثل في تزايد استخدام التكنولوجيا مع اندفاع الناس إلى الإنترنت للعمل والتسوق والتواصل مع الآخرين، ولكن حتى هذا يلفت الانتباه إلى الثغرة الرقمية التي لا تزال هائلة. ويتطلب احتواء جائحة

كوفيد-١٩ مشاركة جميع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين في مختلف أنحاء العالم. ويكتسي تعزيز العمل المتعدد الأطراف والشراكة العالمية الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى.

### يقول المانحون الرئيسيون إنهم سيعملون جاداً على حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى في الوقت الذي يقلب فيه الفيروس التاجي الاقتصاد العالمي عليه سافله

مكونات صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠١٠-٢٠١٩  
(ببلايين دولارات عام ٢٠١٨ الثابتة)



بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٤٧,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩، مما يعني أن المساعدة بقيت تقريباً بنفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٨، ولكن مع زيادة في حصة البلدان الأكثر حرماناً. وقد ارتفع صافي المساعدة الثنائية المقدمة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بنسبة ١,٣ في المائة (٣٧ بليون دولار) و ٢,٦ في المائة (٣٣ بليون دولار)، على التوالي، بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٨.

ويبلغ متوسط التمويل الميسر المقدم لقطاع الصحة من جميع الجهات المانحة ٢٦ بليون دولار سنوياً بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، قدمت الولايات المتحدة والصندوق العالمي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس أكثر من نصف هذا المجموع، إذ كانت حصة كل من هذه الجهات بلغت ٨,٦ بلايين و ٣,٣ بلايين و ٢,٦ بليون من الدولارات، على التوالي. وبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للأمراض المعدية ٦ بلايين دولار.

ولطالما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً للتمويل يخفف من الآثار المباشرة للأزمات، ويمكن أن تكون جزءاً هاماً من الاستجابة العالمية لهذه الجائحة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي حجم الأزمة الهائل إلى الضغط على ميزانيات المساعدة من الجهات المانحة، على الرغم من إصدار لجنة المساعدة الإنمائية بياناً في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ يفيد بأن الأعضاء "سيعملون جاداً على حماية ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية".

### من المرجح أن تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل القيمة العالمية بأزمة الفيروس التاجي

حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الاقتصادات النامية على مستواه في عام ٢٠١٨. وارتفع بنسبة ٢ في المائة ليصل إلى ٧٠٦ بلايين من الدولارات، ولكن مع وجود تباين كبير بين المناطق. فقد سجلت البلدان النامية في آسيا، وهي بالفعل أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفاعاً بنسبة ٤ في المائة ووصلت إلى ٥١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٨، وحدث هذا النمو في جميع المناطق دون الإقليمية. كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بنسبة ١١ في المائة ليصل إلى ٤٦ بليون دولار، ولكنه بقي دون المتوسط السنوي للسنوات العشر الماضية (حوالي ٥٠ بليون دولار). وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٨، مما يشكل انخفاضاً بنسبة ٦ في المائة بعد الزيادة التي طرأت في عام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، نتيجة لتأخر في الاستثمار نجم عن الصدمة التي أصابت الطلب العالمي، ثم بنسبة أخرى تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة في عام ٢٠٢١. ويمكن لهذه الجائحة أن تسرع الاتجاهات الحالية التي تُظهر تفكك سلاسل القيمة العالمية وإعادة العمليات التجارية من الخارج إلى بلدانها الأصلية، مدفوعة برغبة الشركات المتعددة الجنسيات في جعل سلاسل التوريد أكثر مرونة.

### بعد بلوغ التحويلات قمة جديدة، من المتوقع أن تشهد انخفاضاً مذهلاً في عام ٢٠٢٠

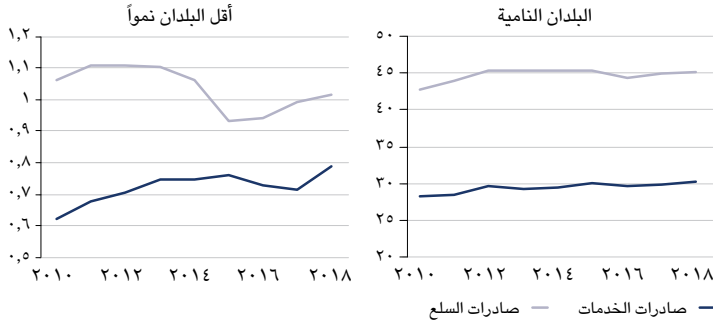
تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بلغت ٥٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٩. وقد تجاوزت التحويلات المساعدة الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف منذ منتصف التسعينات. وفي عام ٢٠١٩، تجاوزت التحويلات حتى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. على أن نمو التحويلات تباطأ لتصل نسبه إلى ٤,٧ في المائة في ٢٠١٩ مقارنة بنسبة قوية بلغت ٨,٦ في المائة في العام السابق.

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية بنحو ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ والإغلاق الذي تسببت به، وهو انخفاض يعتبر أكبر ما سجله التاريخ الأحداث. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أجور العمال المهاجرين ومستويات عمالتهم، إذ أنهم أكثر ميلاً إلى التعرض للخطر من غير المهاجرين عندما تنزل الأزمات الاقتصادية بالبلدان المضيفة. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل - مع أنها شريان الحياة الاقتصادي لكثير من الأسر الفقيرة - بنسبة ١٩,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠، لتصل إلى ٤٤٥ بليون دولار.

## من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية في وقت تكافح فيه أقل البلدان نمواً لبناء حصتها من الصادرات

المائة في عام ٢٠١٨. على أن المشاركة لا تزال مركزة في عدد قليل من الاقتصادات، لا سيما في البلدان الآسيوية، حيث يكافح معظم أقل البلدان نمواً الأخرى لتصدير الخدمات دولياً.

### حصّة الصادرات العالمية، ٢٠١٠-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

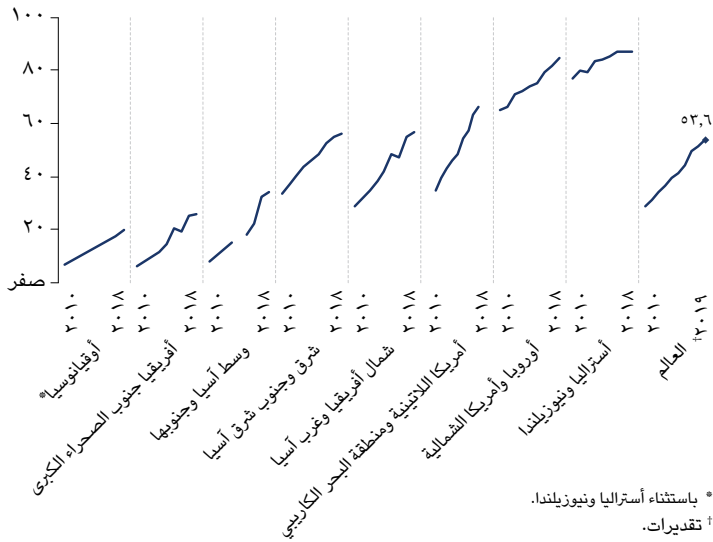


من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة ١٣ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. وقد انخفضت الرسوم الجمركية المرجحة بالتجارة من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ما متوسطه ٢,١ في المائة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٨. وبلغت الرسوم الجمركية التفضيلية التي قدمتها أعضاء منظمة التجارة العالمية والتي وفرت امتيازات الأفضليات من جانب واحد مستوى منخفضاً متوسطه ١,١ في المائة، سواء للبلدان النامية أو لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن تؤدي صعوبات الامتثال لشروط المعاملة التفضيلية - وتزايد عدد الاتفاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو - إلى تضيق نافذة الفرص التي تتيحها هذه المعدلات لمصدري البلدان النامية.

وكانت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية البضائع أعلى بالكاد من ١ في المائة في عام ٢٠١٨، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٧. ويعني ذلك أنها بقيت على نفس المستوى تقريباً منذ ١٠ سنوات، وهو مستوى يظل بعيداً عن الغاية المحددة بالمضاعفة بحلول عام ٢٠٢٠. أما حصة الصادرات العالمية في خدمات أقل البلدان نمواً فقد بلغت ٠,٨ في

## أصبحت الإنترنت ضرورية الآن لممارسة كثير من الأنشطة اليومية، ولكن نصف سكان العالم لا يزالون غير متصلين بالشبكة العالمية

### استخدام الأشخاص للإنترنت، ٢٠١٠-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

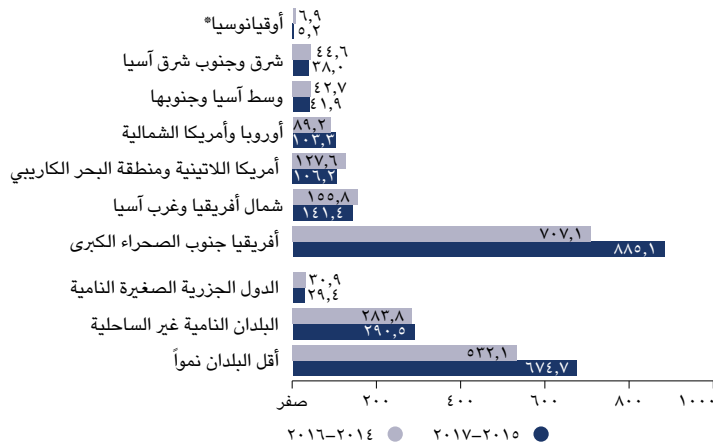


أثناء الإغلاقات الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي، يضطر كثير من الناس إلى الاعتماد على الإنترنت في أنشطتهم اليومية، بما في ذلك العمل من المنزل، وتلقي الدروس عبر الإنترنت، والتسوق، والتواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ما يقارب نصف سكان العالم، خاصة في البلدان الفقيرة، ليسوا متصلين بالشبكة العالمية. وحتى نهاية عام ٢٠١٩، كان ٥٣,٦ في المائة من الناس (٤,١ بلايين شخص) يستخدمون الإنترنت، مع وجود تفاوت واسع بين المناطق. وفي عام ٢٠١٨، كان ٢٠ في المائة فقط من سكان أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) و ٢٦ في المائة فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستخدمون الإنترنت، وذلك مقابل ٨٤ في المائة من سكان أوروبا وأمريكا الشمالية و ٨٧ في المائة من سكان أستراليا ونيوزيلندا.

وقد تضاعفت تقريباً اشتراكات النطاق العريض الثابت خلال العقد الماضي - من ٧,٦ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٩ في عام ٢٠١٩. وفي ذلك العام، فاق عدد خطوط النطاق العريض الثابت (١,١ بليون) عدد خطوط الهاتف الثابت (٩٣١ مليون). وكان لدى البلدان المتقدمة النمو ٣٣,٦ اشتراكاً لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٩، بينما كان لدى البلدان النامية ثلث تلك الاشتراكات إذ بلغ عددها ١١,٢ لكل ١٠٠ شخص. ولم يكن لدى أقل البلدان نمواً تقريباً أي خطوط للنطاق العريض الثابت نظراً لارتفاع تكلفتها وعدم توفر البنية التحتية لها.

## بينما يستمر تصاعد الحاجة إلى بيانات سليمة، تفتقر البلدان الفقيرة إلى الموارد اللازمة لإنتاجها

### مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية\*\* المخصصة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية، ٢٠١٠-٢٠١٦ و ٢٠١٧-٢٠١٩ (بملايين الدولارات بالقيمة الراهنه)



في عام ٢٠١٩، أفادت معظم البلدان بأنها نفذت خطة إحصائية وطنية (١٤١ بلداً، بالمقارنة بـ ١٢٩ بلداً في عام ٢٠١٨). على أن كثيراً من هذه البلدان قالت أيضاً أنها تفتقر إلى التمويل الكافي للتنفيذ الكامل. ولم يتحقق التمويل الكامل إلا لما نسبته ٢٥ في المائة من الخطط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩ بلدان من أصل ٣٦ بلداً)، مقارنة بـ ٩٥ في المائة (٣٦ بلداً من أصل ٣٨ بلداً) في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وخلال فترة عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبيانات والإحصاءات بنسبة ١١ في المائة، أي من ٦٢٣ مليون دولار إلى ٦٩٠ مليون دولار، ولكن هذا الرقم لا يشكل إلا ٠,٣٤ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبلغ التمويل الدولي الموجه للبيانات والإحصاءات نحو نصف المستوى الذي يجب أن يكون عليه. وخلال السنوات الثلاث الماضية، استفادت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من غيرها، حيث تلقت ٨٨٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة كبيرة في التمويل. وهناك حاجة إلى الدعم التقني والمالي المستمر والمتزايد لضمان تجهيز بلدان المناطق النامية بشكل أفضل لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية.

# ملخص التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة التي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠

بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيكون الموعد النهائي قد حان لـ ٢١ غاية من الغايات الـ ١٦٩ المحددة لأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض هذا الملخص التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الغايات على المستوى العالمي استناداً إلى البيانات المتاحة حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وهو يقيّم مدى ما حققه العالم للوفاء بهذه الالتزامات حتى منتصف عام ٢٠٢٠، ويستخدم في التقييم دوائر أضواء إشارة المرور. ومن أصل الغايات الـ ٢١ هذه، هناك ١٢ غاية متصلة بأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. ويعرض الملخص الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي بشكل منفصل عن الغايات الأخرى التي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠.

الغاية	التقدم	تحليل التقدم
٥-٢ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات والحيوانات لأغراض الأغذية والزراعة		كان التقدم ضعيفاً في الحفاظ على التنوع الجيني النباتي والحيواني لأغراض الأغذية والزراعة. وقد ارتفع عدد سلالات المواشي المحلية (السلالات الموجودة في بلد واحد فقط) التي تتوفر لها مواد كافية مخزنة تمكن من إعادة تكوينها في حال انقراضها، إلى ١٠١ من السلالات في عام ٢٠١٩، وهي نسبة ضئيلة من حوالي ٦٠٠ سلالة تم الإبلاغ عنها عالمياً. وبحسب التقارير القطرية، فإن ٧٣ في المائة من السلالات الخاضعة للتقييم معرضة لخطر الانقراض. وفي نهاية عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي الحيازات العالمية من المواد الجينية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات ٥,٤ ملايين عينة، بزيادة ١,٣ في المائة عن عام ٢٠١٨.
٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه		في عام ٢٠١٨، غطت مسطحات المياه العذبة أكثر بقليل من ٢,١ في المائة من مساحة الأراضي في العالم. وحافظت النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه والتي سجلتها هذه البيانات (البحيرات والأنهار الكبيرة) على مساحة مكانية متسقة منذ عام ٢٠٠٠، وهو خط الأساس المرجعي (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). أما بالنسبة للنظم الإيكولوجية الأخرى المتصلة بالمياه، بما في ذلك الأراضي الرطبة والمياه الجوفية والمسطحات المائية المفتوحة، فإن البيانات على المستوى العالمي ليست متاحة حالياً (يشار إلى التقدم باللون الرمادي).
٤-١٢ تحقيق الإدارة المسؤولة للمواد الكيميائية والنفايات		تستمر الأطراف في الوفاء بالالتزامات على النحو المطلوب بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بمجموعة المواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما اتفاقيات بازل وروتتردام وستكهولم (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). ومع ذلك، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، ارتفع ما يطرحه العالم من النفايات الإلكترونية - المعدات الإلكترونية والكهربائية المرمية - من ٥,٣ إلى ٧,٣ كيلوغرام للفرد، في حين أن زيادة إعادة التدوير السليم بيئياً لهذه النفايات حرت بوتيرة أبطأ بكثير - من ٠,٨ إلى ١,٣ كيلوغرام للفرد (يشار إلى التقدم باللون الأحمر).
٢-١٤ حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه		يبدو أن المؤشر العالمي لصحة المحيطات بقي ثابتاً على مدى السنوات الثماني الماضية. على أن الدرجات التي أحرزتها بعض المناطق فيما يتعلق بصحة المحيطات كانت منخفضة، ومن المرجح أنها أخذت في التراجع.
٤-١٤ إعادة الأرصدة السمكية إلى المستويات المستدامة التي كانت عليها		يستمر التراجع في استدامة الموارد السمكية في العالم، وإن كان بمعدل مخفض. وقد بلغت حصة الأرصدة السمكية الواقعة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً ما نسبته ٦٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، انخفاضاً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤، وهي أقل بـ ٠,٨ نقطة مئوية من مستويات عام ٢٠١٥.
٥-١٤ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية		حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، كانت المناطق المحمية تغطي أكثر من ١٧ في المائة (أو ٢٤ مليون كيلومتر مربع) من المياه الخاضعة للولاية الوطنية (من صفر إلى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ)، أي أكثر من ضعف المساحة التي كانت مغطاة في عام ٢٠١٠. وقد ارتفع المتوسط العالمي لنسبة ما تغطيه المناطق المحمية من كل من مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية من ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦,٠ في المائة في عام ٢٠١٩، ولكن تغطية غالبية هذه المواقع بالمناطق المحمية لا تزال إما غير كاملة أو غير موجودة.
٦-١٤ إنهاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك المفرط وفي الصيد غير المشروع وغير المنظم عنه وغير المنظم		حتى شباط/فبراير ٢٠٢٠، ارتفع عدد الأطراف في اتفاق تدابير دولة الميناء - وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير المشروع وغير المنظم عنه وغير المنظم - إلى ٦٦ طرفاً (بما يشمل الاتحاد الأوروبي) بعد أن كان ٥٨ طرفاً في العام السابق. وأبلغ ما يقرب من ٧٠ في المائة من البلدان عن ارتفاع درجات تنفيذها للاتفاق.
١-١٥ حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة		في عام ٢٠٢٠، في المتوسط، كان ما نسبته ٤٤ في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية و٤١ في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة وللحبال يقع ضمن مناطق محمية، بزيادة قدرها ١٢ إلى ١٣ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٠. غير أن غالبية تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بالمناطق المحمية إما لا تزال غير كاملة أو غير موجودة. علاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١٠، طرأ تباطؤ كبير في زيادة التغطية مقارنة بالعقد السابق.
٢-١٥ تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ووقف إزالة الغابات وترميم الغابات المتدهورة		تستمر مساحة الغابات في العالم في التقلص، وإن بوتيرة أبطأ بعض الشيء مما كانت عليه في العقود السابقة. وقُدّر المعدل السنوي لإزالة الغابات في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ بنحو ١٠ ملايين هكتار (يشار إلى التقدم باللون الأصفر). وفي حين أن معدل فقدان الغابات لا يزال مرتفعاً، فإن بيانات عام ٢٠٢٠ تظهر أن نسبة الغابات في المناطق المحمية والخاضعة لخطط للإدارة الطويلة الأجل، وكذلك مناطق الغابات المعتمدة، زادت أو ظلت مستقرة على المستوى العالمي وفي معظم مناطق العالم (يشار إلى التقدم باللون الأخضر).



غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتنوع البيولوجي والتي يحلّ موعدها النهائي في عام ٢٠٢٠		التقدم	تحليل التقدم
٥-١٥	حماية الأنواع المهددة بالانقراض ومنع انقراضها	●	على الصعيد العالمي، زادت مخاطر انقراض الأنواع بنحو ١٠ في المائة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتراجع مؤشر القائمة الحمراء من ٠,٨٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٥ في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٠,٧٣ في عام ٢٠٢٠ (تشير القيمة ١ إلى عدم وجود خطر على الانقراض وتشير القيمة صفر إلى انقراض جميع الأنواع).
٨-١٥	منع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية البرية والمائية	●	لا يبدي المعدل العام للأنواع البيولوجية الغازية أي إشارة تدل على التباطؤ، فقد نمت أعداد الأنواع الغازية واتسع انتشارها بسبب زيادة التجارة والنقل (يشار إلى التقدم باللون الأحمر). على أن النتائج الأولية لاستقصاء أجراء الفريق المتخصص المعني بالأنواع الغازية، والتابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تُظهر التزاماً متزايداً من جانب الحكومات الوطنية بمنع وإدارة انتشار هذه الأنواع (يشار إلى التقدم باللون الأخضر).
٩-١٥	دمج قيم النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الحكومي والحسابات	●	حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان ١١٣ طرفاً قد قيموا التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالهدف ٢ من أهداف ائبشي للتنوع البيولوجي. وقد أحرز حوالي نصف الأطراف تقدماً نحو غاياتهم، ولكن ليس بمعدل يسمح بتحقيق أهدافهم بنهاية عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٧، كان لدى ٦٩ بلداً برامج حول نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، بزيادة نسبتها ٢٨ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٤.
٦-٣	خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف	●	شهد معدل الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث المرور انخفاضاً طفيفاً - من ١٨,٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,٢ في عام ٢٠١٦ - ولكن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور استمر في الارتفاع، حيث وصل إلى ١,٣٥ مليون في عام ٢٠١٦. وفي ذلك العام، كانت إصابات حوادث المرور هي السبب الرئيسي للوفيات بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و٢٩ سنة. واستناداً إلى هذا الاتجاه، من غير المرجح أن يحقق العالم هذه الغاية بنهاية عام ٢٠٢٠.
٤-باء	زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية	●	بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للمنح الدراسية ١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٨، ارتفاعاً من ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وشكلت أستراليا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان وتركيا ما يقرب من ثلثي هذا المجموع. وكانت أكبر المناطق المثلثية هي آسيا وأفريقيا، وأكبر البلدان المستفيدة هي الفلبين وإندونيسيا وجمهورية مولدوفا وفيت نام.
٦-٨	الحد من نسبة الشباب غير المتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب	●	في عام ٢٠١٩، لم يكن ٢٢ في المائة من الشباب في العالم ملتحقين بالعمالة أو مشاركين في التعليم أو التدريب، وهي نسبة لم تشهد كثيراً من التغيير منذ عام ٢٠٠٥.
٨-باء	وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب	●	وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ المستقاة من ١٠٢ من البلدان، كان لدى ٩٨ في المائة من البلدان استراتيجية لتشغيل الشباب أو خطة لوضع استراتيجية لذلك في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، قام ما يقرب من ثلث هذه البلدان بصياغة الاستراتيجية العالمية لتشغيل الشباب وتنفيذها.
٩-جيم	تحقيق زيادة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	●	أصبحت تغطية شبكات الهاتف المحمول شبه عالمية الآن. ففي عام ٢٠١٩، شملت التغطية بشبكة 2G، على الأقل، ما يقدر بنحو ٩٦,٥ في المائة من سكان العالم، وكانت التغطية بشبكة للتطور البعيد الأجل، على الأقل، متوفرة لما نسبته ٨١,٨ في المائة من البلدان.
١١-باء	تنفيذ سياسات وخطط متكاملة من شأن شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث	●	حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أبلغ ٨٥ بلداً - أي أكثر بقليل من ٤٠ في المائة من البلدان - عن وجود استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى إلى حد ما مع إطار سينداي، وقد أبلغ ٦ من البلدان عن استراتيجيات وطنية متوازنة تماماً. وفي عام ٢٠١٨، أفاد ٥٥ بلداً أن لدى بعض حكوماتها المحلية، على الأقل، استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث متماشية مع الاستراتيجيات الوطنية.
١٣-ألف	التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً للبلدان النامية للتخفيف من تغير المناخ	●	لا يزال تتبّع التقدم نحو هدف الـ ١٠٠ بليون دولار قيد التفاوض في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتتضمن تقارير فترة السنتين للاتفاقية معلومات إضافية عن التدفقات من أموال الاتفاقية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والقنوات الثنائية، والقنوات الأخرى، فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة للتمويل المناخي، وكذلك تقديرات للمبالغ التي ستجري تعبئتها من القطاع الخاص.
١١-١٧	زيادة صادرات البلدان النامية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية	●	في عام ٢٠١٨، كانت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع أعلى بقليل من ١ في المائة. وهذا تقريباً هو نفس المستوى الذي كانت عليه قبل ١٠ سنوات، وهو بعيد عن الغاية المتمثلة بمضاعفة هذه الحصة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تراجعت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية للسلع والخدمات خلال السنوات القليلة الماضية.
١٨-١٧	تعزيز تقدم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية بغية زيادة توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت ومصنفة	●	في عام ٢٠١٩، أبلغ ١٣٢ بلداً وإقليماً عن وجود تشريعات إحصائية وطنية تمثل لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، ارتفاعاً من ١١١ بلداً وإقليماً في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، أفادت معظم البلدان أنها كانت تنفذ خطة إحصائية وطنية (١٤١ بلداً وإقليماً في عام ٢٠١٩، ارتفاعاً من ١٢٩ بلداً وإقليماً في ٢٠١٨). ومع ذلك، أفادت بلدان كثيرة أنها تفتقر إلى ما يكفي من التمويل للتنفيذ الكامل. ولم يمّول إلا ٢٥ في المائة من الخطط بالكامل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقابل ٩٥ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

● تم تحقيق الغاية أو هي على المسار السليم لتحقيقها  
● تم إحراز تقدم، ولكنه غير كافٍ لتحقيق الغاية  
● لا توجد بيانات لتقييم التقدم أو أن البيانات الموجودة غير كافية  
● لم يُحرز أي تقدم أو هناك ابتعاد عن بلوغ الغاية  
ملحوظة: تغطي بعض الغايات جوانب متعددة من المسألة الإنمائية ذات الصلة. ولذا فإن تقييماتها تجري بشكل منفصل وتعكس في دائرة ضوء ذي لوتين.



## إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات المقدمة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى أيار/مايو ٢٠٢٠) عن مؤشرات مختارة في إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، وهو إطار وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمده الجمعية العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر القرار ٣١٣/٧١، المرفق). ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم

## مصادر البيانات والأساس الذي يستند إليه هذا التحليل

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير أرقاماً تجميعية إقليمية و/أو دون إقليمية. وبصورة عامة، فإن الأرقام هي المتوسطات المرجحة للبيانات القطرية، باستخدام عدد السكان كعامل للترجيح، وهي تحسب من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وفقاً لولاياتها وخبراتها المتخصصة، من النظم الإحصائية الوطنية. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وذلك تيسيراً للمقارنة بينها، كما يتم وضع تقديرات لها في حال عدم توفرها. ووفقاً لما قرره اللجنة الإحصائية استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، يتعين إعداد التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. ويرد عرض لمعايير وآليات التحقق من جانب السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة<sup>٢</sup>، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخمسين<sup>٤</sup>.

المحرز على المستوى العالمي. ولا يمثل اختيار المؤشرات لهذا التقرير تحديداً لأولويات الأهداف، فجميع الأهداف والغايات تتمتع بنفس القدر من الأهمية. ويستند تكوين المناطق والمناطق الفرعية في هذا التقرير إلى التقسيمات الجغرافية التي تأخذ بها الأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات اللازمة للتمكن، قدر المستطاع، من إنشاء مجموعات من البلدان بشكل يمكن من إجراء تحليل مفيد<sup>١</sup>.

وللتعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية أهمية أساسية للتدفق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات بتعزيز وظيفة التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات تتضمن البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لهذا التقرير، وهي متاحة على الموقع <https://unstats.un.org/sdgs>. ونظراً لظهور بيانات جديدة ومنهجيات منقحة، فإن سلسلة البيانات المعروضة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة لمقارنتها بسلسلة البيانات السابقة.

وفي حين أن الأرقام التجميعية الواردة في هذا التقرير تُعتبر وسيلة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن حالة كل بلد على حدة داخل منطقة معينة، وعبر المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل البلد المعني، قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقدم أرقام تجميعية للمناطق يحجب واقعاً آخر يتمثل في الافتقار إلى بيانات كافية في كثير من أنحاء العالم لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد عملية رصد السياسات الإنمائية.

## الاستثمار في البيانات لإعادة البناء بصورة أفضل وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الموارد الدولية والمحلية الإضافية إذا كان لنا أن نعيد البناء بصورة أفضل للخروج من الأزمة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويتوخى إعلان دبي، الذي كان قد أطلق في المنتدى العالمي للبيانات لعام ٢٠١٨، إنشاء آلية للتمويل تحرك بفعل الطلب وتعمل تحت إشراف أعضاء الأمم المتحدة ويمكنها أن تستجيب بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية. وسيتعين استكشاف مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات ولدمج مصادرها المختلفة، وذلك من خلال أمور منها إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وفي هذا الصدد، يكتسي تكامل المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية أهمية خاصة.

تعتبر البيانات العالية الجودة والمفتوحة والمصنفة بالتفصيل والمتاحة في الوقت المناسب أمراً حيوياً لتمكين الحكومات والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً من اتخاذ قرارات مستنيرة. وتوضح أزمة كوفيد-١٩ بجلاء كيف يمكن للبيانات البالغة الأهمية أن ترشد عملية صنع القرار بشكل فعال في كل خطوة من خطوات الاستجابة للجائحة. وفي الوقت نفسه، تلفت الأزمة الانتباه أيضاً إلى واقع الافتقار في كثير من الأحيان حتى إلى أساسيات البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الأكثر ضعفاً والأشد حاجة إلى المساعدة هم الذين يقعون خارج الصورة. ويواجه كثير من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة في تتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توفر قدرٍ غير مسبوق من البيانات والإحصاءات على جميع المستويات.

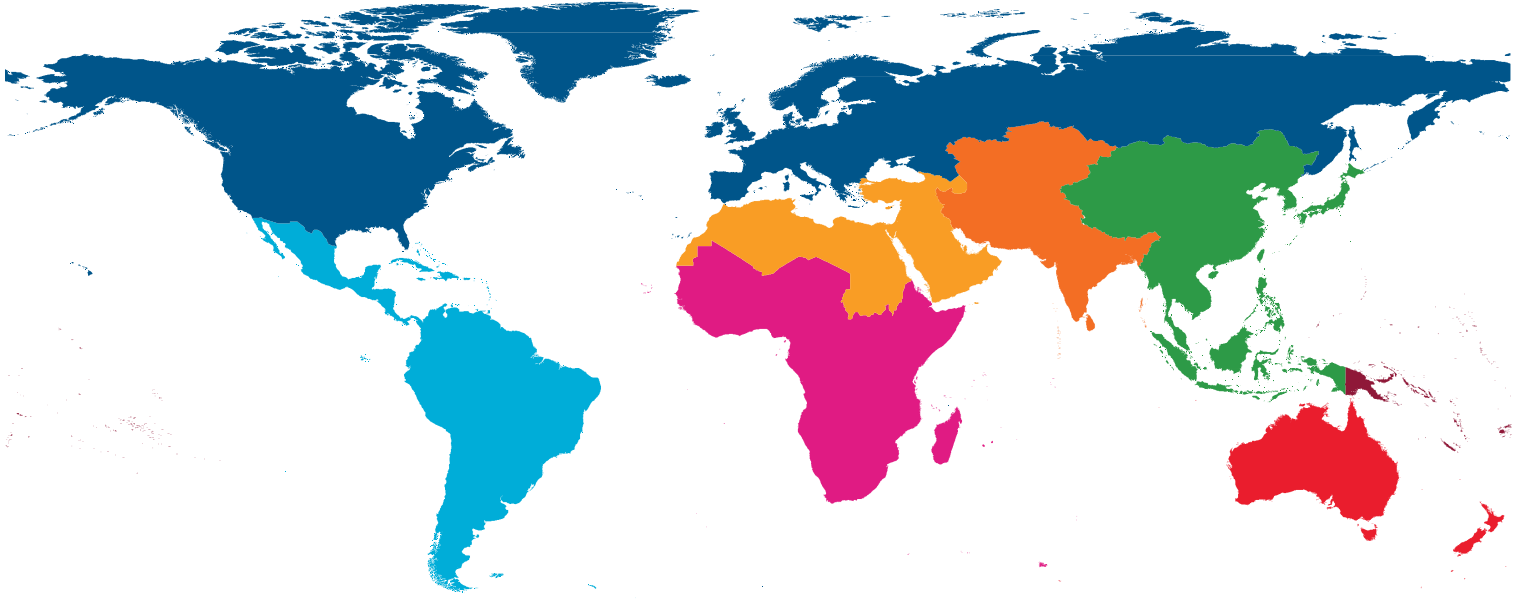
وعلى ضوء أزمة كوفيد-١٩، هناك حاجة إلى الدعم المالي والتقني لنظم البيانات والإحصاءات على الأجل القصير لضمان استمرار العمليات الإحصائية، ورصد جهود الاستجابة للطوارئ، وإعداد استراتيجيات التخفيف والانتعاش. أما على الأجلين المتوسط والبعيد، فإن من الضروري زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتعبئة

<sup>١</sup> تتوفر قائمة كاملة بالمؤشرات في <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list>.

<sup>٢</sup> ترد تركيبة تلك المناطق الفرعية في القسم المعنون "المجموعات الإقليمية".

<sup>٣</sup> انظر تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

<sup>٤</sup> انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/2019/24-E/CN.3/2019/34).



- شرق وجنوب شرق آسيا
- وسط آسيا وجنوبها
- شرق وجنوب شرق آسيا
- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- أوروبا وأمريكا الشمالية
- أوقيانوسيا\*
- أفريقيا غرب آسيا
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أستراليا ونيوزيلندا

ملاحظة: ● أوقيانوسيا\* تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.  
● إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

إضافة إلى ذلك، يقدم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49) مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49. ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ والتقارير المحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات<sup>٦</sup>.

<sup>٥</sup> يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>.

<sup>٦</sup> ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والمذكورة هذه متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

الصور:

- الغلاف © البنك الدولي/هنيتسوا رافاليا  
الصفحة ٥ © سيلفيو كوستن إيانكو  
الصفحة ٢٤ © باتريك ج. نيجيل  
الصفحة ٢٦ © البنك الدولي/جيمي مارتن  
الصفحة ٢٨ © البنك الدولي/دومينيك شافيز  
الصفحة ٣٢ © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/جاريد كاتز  
الصفحة ٣٤ © البنك الدولي/لاكشمن ناداراجا  
الصفحة ٣٦ © مكتب اليونيسيف في لاو  
الصفحة ٣٨ © منظمة الأغذية والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الأغذية العالمي/بيتيريك ويجرز  
الصفحة ٤٠ © البنك الدولي/دومينيك شافيز  
الصفحة ٤٢ © البنك الدولي/روب بيتشي  
الصفحة ٤٤ © البنك الدولي/تنوير مراد توبو  
الصفحة ٤٦ © البنك الدولي/كورت كارنمارك  
الصفحة ٤٨ © هرميس ريفيرا  
الصفحة ٥٠ © البنك الدولي/سكوت والاس  
الصفحة ٥٢ © سرغي توكماكوف  
الصفحة ٥٤ © البنك الدولي/فلور دي برينوف  
الصفحة ٥٦ © البنك الدولي/ناتاليا سيسليك  
صفحة ٥٨ © هانا بوسينغ

مراجع الخرائط: الخرائط في الصفحات ٢٨ و٤٣ و٤٤ و٥٣ مأخوذة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الرسوم البيانية للمحة العامة في الصفحات ٦-٢٣ و”والشعار الخاص بالغاية ١٦-٢” في الصفحة ٥٧: وحدة التصميم البياني/إدارة التواصل العالمي  
مرجع إشارات المعلومات المصورة وتصميم الاستعراض العام: وحدة التصميم البياني  
تصميمات التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: وحدة خدمات المحتوى/ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات  
المحرر: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٠ الأمم المتحدة  
جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: <http://www.copyright.com>.

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:  
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America

البريد الإلكتروني: [publications@un.org](mailto:publications@un.org)؛ الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/development/desa/publications/publication>

منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-004960-3

استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/١، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة ٨٣)، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمن مساهمات من منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. كما ساهم في هذا التقرير عدة إحصائيين وطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

الاتحاد البرلماني الدولي  
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ  
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)  
تحالف الدول الجزرية الصغيرة  
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام  
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة  
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار  
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١)  
صندوق الأمم المتحدة للسكان  
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية  
صندوق النقد الدولي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
اللجنة الاقتصادية لأوروبا  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا  
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية  
مجموعة البنك الدولي  
مركز التجارة الدولية  
مصرف التنمية الآسيوي  
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان  
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث  
شبكة الأمم المتحدة للمحيطات  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام  
مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام  
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال  
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب  
مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
منظمة الأمم المتحدة للطفولة  
منظمة التجارة العالمية  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة السياحة العالمية  
منظمة الصحة العالمية  
منظمة الطاقة المستدامة للجميع  
منظمة الطيران المدني الدولي  
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية  
منظمة العمل الدولية  
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)  
الوكالة الدولية للطاقة  
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة <http://unstats.un.org/sdgs>.



” في كل ما نفعله أثناء هذه الأزمة [كوفيد-١٩] وما بعدها، لا بدّ أن ينصب التركيز بقوة على بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وشمولاً واستدامة وأشدّ قدرة على الصمود أمام الجوائح وتغير المناخ وغير ذلك مما نواجهه من تحديات عالمية كثيرة.“

— أنطونيو غوتيريش  
الأمين العام للأمم المتحدة